دراسة

واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

إصدار: مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء

إشراف: مريم أحمد الرويعي

إعداد: إيناس أحمد الفردان

نوفمبر 2016

قائمة المحتويات

شكر وتقدير 5

مقدمة 6

الفصل الأول: حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة..... 8

العنف الأسري ضد المرأة عالمياً..... 9

العنف الأسري ضد المرأة في الوطن العربي 10

العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين..... 12

الفصل الثاني: منهجية الدراسة 19

أولا: موضوع الدراسة والفئة المستهدفة 20

ثانياً: أهداف الدراسة..... 20

ثالثاً: آلية تنفيذ الدراسة وفرضيات البحث..... 21

الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين..... 21

استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري..... 24

الاستبيان الالكتروني الموجه لعموم الرجال..... 25

الفصل الثالث: نتائج البحث والتحليل 27

أولا: نتائج الاستبيان الإلكتروني الموجة للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين 28

حجم العينة وسماتها الديموغرافية 28

نتائج وتحليل الاستبيان الالكتروني للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين..... 35

تحليلات اضافية في عينة استبيان النساء المعنفات 52

ثانياً: نتائج تحليل استمارات حالات النساء المتعرضات للعنف الأسري المسجلات في مراكز الحماية من العنف الأسري 56
حجم العينة وسماتها الديموغرافية 56
ثالثاً: نتائج تحليل استبيان الموجه لعموم الرجال 65
حجم العينة وسماتها الديموغرافية 65
رابعاً: ربط ومقارنة نتائج عينات البحث الثلاث 87
الفصل الرابع: نتائج الدراسة 93
الفصل الخامس: توصيات الدراسة 109
توصيات على عاتق الدولة 110
توصيات على عاتق مؤسسات المجتمع المدني 115
توصيات على عاتق الأسرة والفرد 116
ملخص الدراسة 117
الفصل السادس: المصادر وفهرس الرسومات والجداول الإيضاحية 121
المصادر 122
فهرس الرسومات البيانية 125
فهرس الجداول الإيضاحية 132
الفصل السابع: مرفقات الدراسة 133
مرفق رقم (1): الاحصائيات المحلية عن العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين 134
إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية 134

إحصائيات جمعية حماية العمالة الوافدة وأهم التوصيات التي إصدراها عام 2012 لتحسين وضع عاملات المنازل.....136

إحصائيات مركز عائشة يتيم للاستشارات الأسرية التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين 139

إحصائيات مركز الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي 141

مرفق رقم (2): نسخة من الاستبيان الالكتروني الموجه للنساء المتعرضات لعنف أسري في مملكة البحرين.....142

مرفق رقم (3): نسخة من استمارة حالة الموجهة لمراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين 149

مرفق رقم (4): نسخة من استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة الموجه للذكور في مملكة البحرين 151

ما هو مركز تفوق؟ 155

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل لكل من دعم وساهم في إنجاز هذه الدراسة، ولا سيما المراكز الأهلية التي تُقدم خدمات مجانية لضحايا العنف الأسري والتي تعاونت معنا من خلال تقديم عينة عن حالات العنف الأسري المسجلة لديها وهي: مركز عائشة يتيم للإستشارات الأسرية التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين، مكتب الدعم القانوني السابق في الاتحاد النسائي البحريني ومركز أوال للمساعدة القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أول النسائية ، ونشكر أيضاً جمعية حماية العمالة الوافدة التي زودتنا بتقارير وإحصائيات عن ضحايا العنف من العاملات الأجنبيات في المنازل.

وكما نتقدم بالشكر لكل النساء والرجال الذين شاركوا في الاستبيانات الإلكترونية الخاصة بالدراسة، ونخص بالشكر كل فرد وجهة ساهمت في نشر هذه الإستبيانات إلكترونياً لاسيما فريق البحث التابع لـ"مبادرة نسيم" الشريك الاستراتيجي لمركز تفوق في حملة "نحترمها" الداعمة لقضية مناهضة العنف الأسري ضد المرأة.

مقدمة

أُعدت هذه الدراسة للمساهمة في تسليط الضوء على مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين ولتبيان جزء من حجم هذه المشكلة وحيثياتها وأسبابها بحسب نتائج الإستبيانين الإلكترونين اللذين أطلقهما مركز تفوق الإستشاري لدعم قضايا النساء بالتعاون مع جمعية ملتقى الشباب البحريني لفائدة هذه الدراسة، وعينة استمارات حالات نساء متضررات من العنف الأسري التي تم الحصول عليها من المراكز الأهلية لتقديم الإستشارات الأسرية والمساعدة القانونية للمعنفات، إلى جانب التقارير السنوية الصادرة عن جمعية العمالة الوافدة الخاصة بالعنف الواقع على العاملات المنزليات في مملكة البحرين وتغطي الفترة من 2012 إلى 2015، علما بأنه ولإغناء هذه الدراسة تمت مخاطبة الجهات الرسمية التي تقدم خدمات استشارية وقانونية ونفسية وخدمات إيواء للمعنفات للحصول على إحصائيات عن حالات العنف الوارده لها ولم نلق استجابة، واستعضنا عن ذلك بالإحصائيات ذات الصلة المنشورة بالمواقع الإلكترونية للجهات الرسمية وبالصحف المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تأتي كجزء من حملة مناهضة العنف الأسري ضد المرأة "نحترمها" التي أطلقها مركز تفوق بالتعاون مع "مبادرة نسيم" التابعة لجمعية ملتقى الشباب البحريني، وتضمنت الحملة إلى جانب الدراسة برامج توعوية وفنية في الفترة من نوفمبر 2015 وحتى نوفمبر 2016.

وتشتمل الدراسة على سبعة فصول:

الفصل الأول: حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة، وقد تناول بإيجاز موضوع العنف الأسري ضد المرأة على المستوى العالمي والعربي والمحلي.

الفصل الثاني: يتناول منهجية الدراسة من جانب الموضوع، الفئة المستهدفة، أهداف وفرضيات الدراسة وآليات تنفيذ الدراسة.

الفصل الثالث: وهو الفصل الرئيسي المختص بنتائج تحليل الإستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين وحجم عينة الإستبيان وسماتها الديمغرافية، ونتائج تحليل استمارات لحالات من النساء

المتعرضات للعنف المسجلة لدى مراكز الاستشارات وحجم العينة وسماتها الديمغرافية، ونتائج الإستبيان الإلكتروني الموجه للرجال وحجم العينة وسماتها الديمغرافية.

الفصل الرابع: النتائج التي توصلت لها الدراسة.

الفصل الخامس: توصيات الدراسة.

الفصل السادس: المصادر التي تم استخدامها للدراسة، مع فهرس الرسومات البيانية والجداول الايضاحية.

الفصل السابع: المرفقات وتضمنت: إحصائيات صادرة من جهات رسمية وأهلية عن العنف الأسري بمملكة البحرين منشورة على المواقع الإلكترونية والصحف المحلية، نسخ من الاستبيانين الإلكترونين الخاصين بالعنف الأسري ضد المرأة بمملكة البحرين ونسخة من استمارة الحالة الموجهة لمراكز الإستشارات الأسرية والقانونية للحماية من العنف.

مريم الرويعي /مركز تفوق الإستشاري لدعم قضايا النساء

الفصل الأول: حقائق وإحصاءات عن العنف الأسري ضد المرأة

العنف الأسري ضد المرأة عالمياً

تُشير دراسة معمقة أجرتها الأمم المتحدة إلى أن زيادة الانتباه إلى العنف ضد المرأة برزت بالدرجة الأولى في سياق عقد الأمم المتحدة للمرأة (1975 - 1985) حين أصبح عددا متزايدا من المنظمات النسائية مرتبطاً بجدول أعمال الأمم المتحدة بواسطة مؤتمرات دولية وإقليمية معنية بالمرأة، وعملت الجهود النسائية كمُحفز في توسيع نطاق فهم العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدور المرأة في تنمية ونهضة المجتمع، والتطور الحضاري الذي شهدته الشعوب عبر السنين التالية على عقد المرأة وبروز العديد من المفاهيم الدولية المتقدمة المرتبطة بالعدالة والمساواة الإنسانية، إلا أن المرأة لاتزال هي الأكثر تعرضاً للعنف بشكل عام، حيث أوضحت الدراسة المذكورة بأن 70% من نساء العالم يتعرضن لنوع من أنواع العنف على الأقل في حياتهن، وأن المرأة تتعرض للعنف الأسري/المنزلي من قبل أحد أفراد أسرتها بصورة أكبر مقارنة بالعنف من خارج الأسرة (الأمم المتحدة،2006)، وبينت إحصائية حديثة لمنظمة الصحة العالمية بأن ثلث إجمالي عدد النساء في العالم (30٪) من المرتبطات بعلاقة مع شريك يتعرضّن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد شركائهن الحميمين، وترتفع نسبتهن إلى أكثر من ذلك بكثير في بعض الدول. وتصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركاء حميمون إلى 38٪ في العالم. (منظمة الصحة العالمية، 2014)

ويُعرّف الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه "أي فعل عنيف على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جنسية أو جسمية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذه الفعل والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[1]، وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58/ 147 المتعلق بالقضاء على العنف العائلي ضد المرأة بأن: "العنف العائلي يمكن أن يشمل العنف الاقتصادي والعزلة، وأن مثل هذا السلوك قد يسبب الأذى لسلامة المرأة أو صحتها أو رفاهها" (الأمم المتحدة،2006)

[1] **اعتمد** من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 104/48 المؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993

العنف الأسري ضد المرأة في الوطن العربي

وعلى مستوى الوطن العربي، فقد تباينت الاحصائيات التي تؤكد على وجود وتنامي هذه المشكلة في مجتمعاتنا في حين أن أربع دول عربية فقط اتخذت خطوات متقدمة للحد من هذه المشكلة عن طريق اصدار قوانين خاصة للحماية من العنف الأسري وهي المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى مملكة البحرين. وفي بقية الدول العربية الأخرى، خصصت مجموعة منها بنوداً محددة في قانون العقوبات تتناول مسألة العنف الأسري مثل الجزائر والإمارات العربية المتحدة واليمن وتونس، ولكن يبقى ذلك غير كافٍ لردع العنف الواقع على المرأة. (نمري، 2015)

فلقد أصدرت المملكة العربية السعودية في أغسطس 2013 "نظام الحماية من الإيذاء" الذي وضع تدابير توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه داخل نطاق الأسرة وبين دور الجهات الحكومية ذات العلاقة في هذا الشأن، وحدد آليات التعامل مع ضحايا الإيذاء، ووضع نص عقابي عام يشمل كافة أنواع الإيذاء. غير أنه لاتزال نسب التبيلغ عن العنف في المملكة متدنية جداً وهذا يدل على الحاجة للمزيد من التوعية في المجتمع. ولم تتوفر إحصائيات شاملة وواضحة عن نسبة العنف الأسري ضد المرأة في السعودية حيث أن الجهات المعينة كانت تعمل بشكل مستقل غير أن وزارة التنمية الاجتماعية في السعودية تقدر بلوغ العنف الأسري نسبة 50% (نمري، 2015) ومن المأمل من بعد إصدار هذا القانون أن تثمر الجهود لإخراج إحصائيات شاملة ودقيقة للعنف الأسري ضد المرأة على مستوى المملكة.

وفي الأردن، كشفت دراسة مختصة أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة لعام 2014 أن أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة هو العنف الجسدي، الذي بلغت نسبته 86%، وتشمل أكثر حالات التعنيف الأسري ممارسة الضرب ثم الشتم والتحقير، وصولا إلى الحرمان من المال. (سكاي نيوز العربية، نوفمبر 2014) ولقد أصدرت المملكة الأردنية قانون "الحماية من العنف الأسري" في سنة 2008 والذي أناط الاختصاص بـ"إدارة حماية الأسرة" باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا القانون، وأنشأ لجان "الوفاق الأسري"، تتولى بذل مساعي الإصلاح والتوفيق بين أفراد الأسرة، وألزم مقدمي الخدمات الطبية أو الاجتماعية أو التعليمية من القطاعين العام أو الخاص إبلاغ الجهات المختصة بأية واقعة عنف أسري، فضلاً عن أنه نظم الأحكام الخاصة بضمان حماية المُبَلِّغ عن العنف الأسري وأمر الحماية والتعويض

المالي. وفي عام 2014، تعاملت إدارة حماية الأسرة مع 1556 حالة لامرأة معنّفة والدولة توفر الحماية للنساء المعنفات في دار الوفاق الأسري. (نمري، 2015)

ويعتبر القانون اللبناني لـ "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" من أقوى القوانين لما له من طابع جنائي، حيث وضع عقوبات مشددة لجرائم العنف الأسري وبين الإجراءات الجنائية المتعلقة بها كما أنه أنشأ صندوقاً خاصّاً لمساعدة ضحايا العنف الأسري. وقد بينت الاحصاءات بأن القانون منذ انطلاقته في سنة 2014 وحتى بداية 2016 قد أنقذ 175 امرأة تعرضت للعنف الأسري بإصدار قانون الحماية لهن. وقد أجريت دراسة حديثة حول درجة وعي اللبنانيين واللبنانيات حول العنف الأسري تضمنت عينة 1000 شخص موزعين على جميع مناطق لبنان بين فيها التقرير الوطني بأن 44% من اللبنانيين يعرفون ضحية واحدة على الأقل من ضحايا العنف الأسري اي ما يعادل 1.7 ضحية عنف أسري بين الفئة العمرية 20-50 سنة (مؤسسة كفى، أبريل 2016)، فيما بينت احصائيات أخرى عن مدى خطورة ظاهرة العنف الأسري حيث أنها تؤدي إلى مقتل أكثر من 12 إمرأة سنويا في لبنان. (سكاي نيوز العربية، 2014)

أما في الجزائر، فبحسب الاحصائيات التي قدمتها مصالح الأمن فإنه قد تم تسجيل 6985 حالة عنف ضد المرأة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014. ومنذ 2005، أحرزت الجزائر تقدماً ملحوظاً في حماية المرأة من العنف خلال تعديل قانون العقوبات الذي ينص على تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة، ومنها التحرش الجنسي والعنف الأسري. (صحيفة النصر، 2014) وقد قامت الجزائر مؤخراً باجراء تعديلات على قانون العقوبات صدّق عليه البرلمان حيث يتضمن تشديد العقوبة على الرجل الذي يمارس العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة وإن كان زوجها. ويتضمن هذا التعديل "إن كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بزوجه" يعاقب بالسجن من سنة إلى 20 سنة بحسب درجة خطورة الإصابة. أما في حالة الوفاة فالعقوبة هي السجن المؤبد. كما نص التشريع الجديد على معاقبة الزوج بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين "لكل من يمارس على زوجته أي شكل من أشكال الإكراه أو التخويف ليتصرف في ممتلكاتها أو مواردها المالية. (علي، 2016)

وقد أجرت المغرب بحثاً وطنياً سنة 2011 أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء في سنة 2009-2010 وقد تبين أن من بين 9.5 مليون امرأة شملها البحث (يتراوح سنهن بين 18 و 64 سنة) 6 ملايين منهن تعرضن لأحد أشكال العنف أي بنسبة 63% منهن 3.7 مليون تعرضن للعنف في إطار علاقة زوجية بنسبة 55% (علمي، 2013). وقد صادقت الحكومة المغربية على مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في مارس 2016 وسيدخل المشروع حيز التنفيذ بعد تصديقة من غرفتي البرلمان ونشره في الجريدة الرسمية. (علي، 2016)

وقد تم تضمين مادة جديدة في الدستور التونسي الجديد الذي صدر عام 2014 تنص على مسؤولية الدولة بأخذ التدابير اللازمة لحماية النساء من العنف، حيث أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف بشتى أنواعه بحسب دراسة أجرتها الحكومة التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين بلغت 47% غالبيتهن من الأرياف. (سكاي نيوز العربية، 2014)

العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

لقد اتخذت مملكة البحرين خطوة ايجابية متقدمة في قضية مكافحة العنف الأسري في المملكة وذلك بإصدار قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن "الحماية من العنف الأسري" والذي يخدم كل أفراد الأسرة وخاصة المرأة، حيث شمل القانون العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي الذي يقع في إطار الأسرة وتطرق لتدابير الحماية عند تعرض أفراد الأسرة للعنف، كما وتضمن أبواباً تتعلق بالوقاية والحماية والسرية في التعامل مع القضايا ذات الصلة وآليات تحريك الدعوة والتبليغ ورفع الشكوى إلى الجهات المختصة. فمن الجوانب الإيجابية في القانون شموله على أمر الحماية فهو الأمر الصادر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو قاضي التحقيق لحماية المعتدى عليه طبقًا للأوضاع التي ينص عليها هذا القانون. وفيما يتعلق بالعقوبات، فقد تضمن بعض العقوبات للأفعال التي أعتبرها القانون مجرمة بموجب النص، وأي فعل غير وارد في النص فيخضع للقواعد العامة المقررة في قانون العقوبات البحريني والإجراءات القانونية. ومن الجدير بالذكر بأن مملكة البحرين قد وقعت على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) منذ 2002 – على الرغم من رفعها لبعض التحفظات – وهذه تعتبر مكسب كبير للمرأة ولبنة أساسية للمساعدة في تعديل القوانين التي لازالت تحمل نوع من التمييز ضد المرأة.

وإلى جانب ذلك، لقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري من قبل المجلس الأعلى للمرأة في الخامس والعشرين من نوفمبر 2015 تزامناً مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، والتي عكف فريق وطني على صياغتها على مدى عام كامل وشارك فيها جهات رسمية وخاصة وأهلية مختلفة. وقد صرح المجلس بأن هذه الاستراتيجية هي بمثابة السند التطبيقي لقانون الحماية من العنف الأسري وبمثابة الأداة التي تساعد على تطوير التشريعات المعنية بالعنف الذي قد يمارس ضد المرأة في محيطها الأسري، وتجويد الخدمات المقدمة من رعاية وتأهيل، وتنويع وسائل الحماية، وتثبيت الاحصائيات الواقعية لحالات العنف، وتوحيد البيانات الوطنية لتوفير أوجه المعالجة الصحيحة، ومتابعة أيضاً طبيعة وكيفية تعاطي الرأي العام مع ظواهر العنف والتعمق في دراسة مسبباته

وآثاره المكلفة. وقد تم إفراد فصل خاص في الاستراتيجية بالوقاية من العنف بمختلف أنواعه بقصد تقليل الكلفة التي تتحملها الدولة من خلال توفير خدمات الحماية والمعالجة وإعادة التأهيل، والكلفة النفسية والمعنوية التي تتحملها الأسرة البحرينية والتي تمر بظروف عنف. وتضمنت الاستراتيجية ستة أهداف أو محاور رئيسية وهي الوقاية، الحماية والخدمات، التشريعات والقوانين، التوعية والدعم الإعلامي، الدراسات والبحوث، وأخيرا التقييم والمتابعة . (بنا، 2015)

وتحوي مملكة البحرين اليوم على 8 جهات رسمية وأهلية تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري وبالأخص النساء. تتضمن الجهات الرسمية مكاتب الخدمات الاجتماعية بالمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، مأوى دار الأمان ومركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري التابعين لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومركز دعم المرأة التابع للمجلس الأعلى للمرأة. وأما بالنسبة للجهات الأهلية فتشمل مركز عائشة يتيم لاستشارات الأسرية التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين، مركز أوال للمساعدة القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أول النسائية، جمعية حماية العمالة الوافدة (تملك مأوى للعاملات وخدم المنازل)، المركز العالمي لحماية المرأة من الكوارث (WCCI). ولغاية ديسمبر 2015، كان مكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي يستقبل أيضاً حالات كثيرة من ضحايا العنف الأسري إلى أن تم اغلاقه بسبب توقف الدعم المالي للاتحاد النسائي من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر بأنه في عام 2011 قد تم إنشاء مكتب التوافق الأسري في المجلس الأعلى للمرأة ليقدم خدمات الصلح والتوفيق الزوجي قبل حصول أية امرأة على الخدمة القضائية، وفي عام 2014 تم نقل مكتب التوفيق الاسري لوزارة العدل والشئون الاسلامية، وأصبحت إحالات قضايا النزاع الأسري إلى مكتب التوفيق الاسري الزامية في نهاية سنة 2015 حيث تم تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية.

وبالنسبة لحجم مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين، لم يتم الحصول على بحث رسمي مسحي شامل على مستوى مملكة البحرين يحدد نسبة النساء المتعرضات للعنف الأسري بكافة أنواعه، ولكن بالنسبة لحالات العنف الأسري التي تم الابلاغ عنها وتسجيلها وتوثيقها رسمياً لدى مؤسسات الدولة، فقد صرحت إدارة الافتاء القانوني والبحوث في هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مملكة البحرين مؤخراً بأن الاحصائيات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين لدى المؤسسات الحكومية والمراكز التابعة لوزارات الدولة في عام 2015 قد بلغت 1655 حالة 75% منها مورست ضد المرأة، وأن الحالات في تزايد حيث أن عدد الحالات المسجلة في النصف الأول من سنة 2016 بلغت 859 حالة، أي أكثر من نصف الحالات في العام الماضي وتشمل 73% منها ضد المرأة.

ولقد تبين من تفاصيل هذه الإحصاءات بأن أكثر من نصف حالات العنف الأسري تقع على الزوجة من قبل زوجها، أنظر الرسم البياني أدناه. (صحيفة الوسط، العدد 5131، 2016)

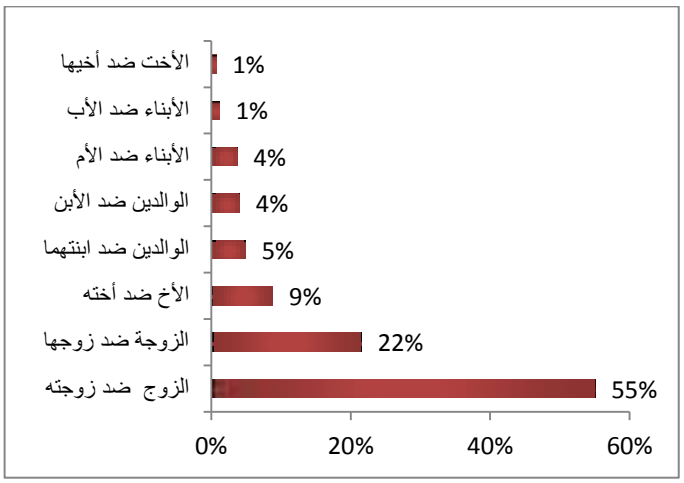

رسم بياني 1: الاحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى يونيو 2016

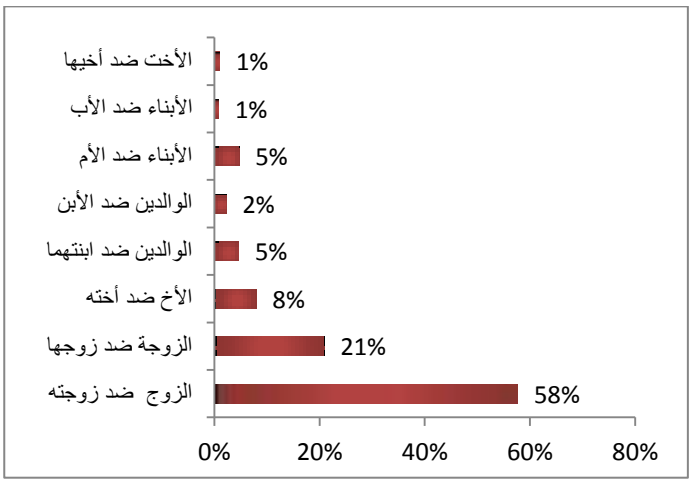

رسم بياني 2: الاحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى ديسمبر 2015

وفي دراسة أجراها المجلس الأعلى للمرأة في سنة 2004-2005 بالتعاون مع مركز البحرين للدراسات والبحوث حول العنف ضد المرأة في مملكة البحرين – في مجال الأسرة والعمل- بينت بأن أكثر الأطراف الممارسة للعنف ضد المرأة تبعاً إلى استطلاع الرأي (250 إمرأة و250 رجل) وحسب العينة الإجمالية لهذه الدراسة (53 امرأة)، هم الزوج بنسبة 89.8 %، ثم يليه الأخ بنسبة 18.4 %، فالأب بنسبة 16.2، فالغرباء والأقارب من الدرجة البعيدة. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن غالبية عينة استطلاع الرأي يؤكدون على وجود ظاهرة عنف ضد المرأة في مملكة البحرين إذ بلغت نسبة المستجيبين (95%). (الطنطاوي، العكري، فضل، 2005)

وبالنسبة لحالات الطلاق الناجمة من العنف الأسري فقد بلغت 427 بين الفترة من 2007 إلى 2009 (المرصد البحريني، 2011)، فيما بلغ عدد إجمالي وثائق الطلاق المصدرة في الفترة من يناير إلى يونيو 2013 إلى 873 أغلبها يصاحبها عنف أسري. (وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، 2013)

وقد وصلت عدد قضايا الطلاق المنظورة بالمحاكم الشرعية بشقيها السني والجعفري حتى نهاية ديسمبر 2013 إلى 2179 قضية بالمحاكم الابتدائية و516 قضية في محاكم الاستئناف الشرعية بشقيها وكثير من هذه القضايا تحمل نساء معنفات ومعلقات. (صحيفة الوطن، 2013)

وللأسف، تعاني البحرين من غياب وجود قاعدة بيانات موحدة حول حالات العنف الأسري ضد المرأة المسجلة في مملكة البحرين تربط ما بين كل مؤسسات الدولة والمراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف وكذلك غياب آليات موحدة لطريقة توثيق الحالات وتسجيل الأعداد. فلذا كان من الصعب الحصول على أرقام شمولية دقيقة تجمع كل حالات العنف المسجلة في المراكز الحكومية والأهلية. ومن جهة أخرى كان من الصعب الحصول على الإحصاءات التفصيلية للجهات الحكومية ذات الصلة وبعض والمراكز الأهلية التي تقدم خدمات للحماية من العنف الأسري لغرض هذه الدراسة حيث لم تتجاوب مع طلب توفير إحصاءاتها لأسباب خاصة، وعليه تعذر الحصول على أرقام حديثة وشاملة ودقيقة حول عدد النساء المعنفات المسجلات في مملكة البحرين. وعلى الرغم من ذلك، لقد تم جمع الإحصائيات التي توفرت في فترة الدراسة إما من المراكز المتعاونة مباشرةً أو من الإحصائيات المنشورة في الصحف المحلية للحصول على صورة تقريبية لحجم مشكلة العنف الأسري ضد في مملكة البحرين. (أنظر مرفق رقم 1 للمزيد من التفاصيل)

ولقد صرح الاتحاد النسائي مسبقاً بأن مجمل عدد الحالات المعنفة في مملكة البحرين التي وصلت إلى مراكز الإرشاد الأسري بلغت 1079 في عام 2011. (المحروس، 2015). وتبين الاحصائيات الفردية لبعض مراكز الحماية من العنف الأسري على زيادة عدد حالات العنف التي ترد وتسجل لديهم وقد يعكس ذلك من جهة زيادة وعي النساء بوجود هذه المراكز وإمكانية الاستفادة منها وكذلك أهمية اتخاذ تدابير صحيحة للحماية من العنف وآثاره وعدم جدوى السكوت عليه، ومن جهة أخرى قد يكون مؤشراً لزيادة مشكلة العنف في البحرين. فبالنظر لإحصائيات مأوى درا الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فقد شهدت حالات النساء المعنفات اللاتي لجأن للمأوى زيادة بمعدل 18% في الفترة بين 2011 إلى 2014 (موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية).

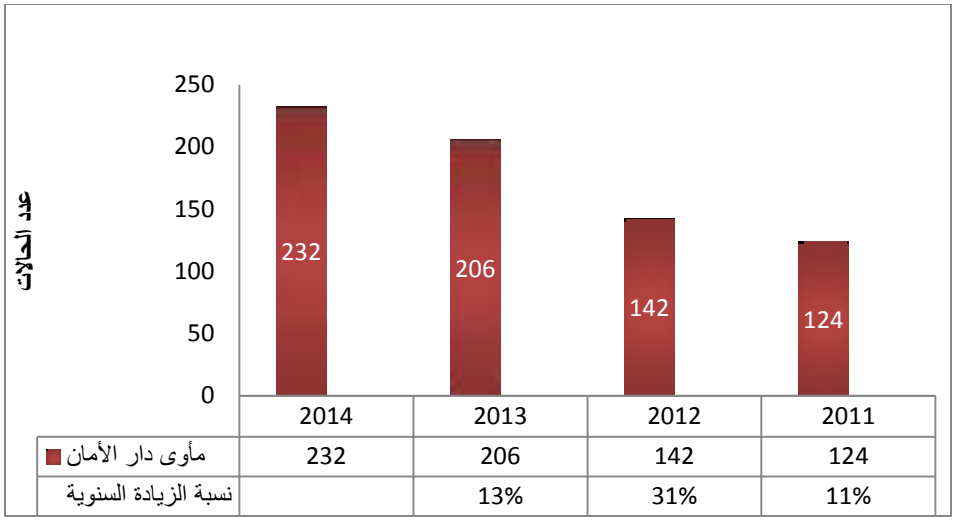

رسم بياني 3: عدد حالات العنف الأسري من النساء بمأوى دار الأمان 2011 إلى 2014

المصدر: موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

وقد صرح المجلس الأعلى للمرأة بأن عدد الحالات الواردة لمركز دعم المرأة والتي تملك إثباتًا للعنف خلال الفترة من 2010 -2013 بلغ 160 حالة (المحروس، 2015)[2]، وفي تصريح مسبق أكد المجلس بأن عدد حالات المتابعة في مركز دعم المرأة في سنة 2009 وصلت لمعدل 864 حالة في الشهر. (المسقطي، 2010). وفي مركز بتلكو لحالات العنف الأسري فقد استقبل المركز معدل 50 حالة من النساء المعنفات خلال 2014 و2015 ومعدل 60 حالة متابعة. (عباس، 2016) (إسماعيل، 2015)

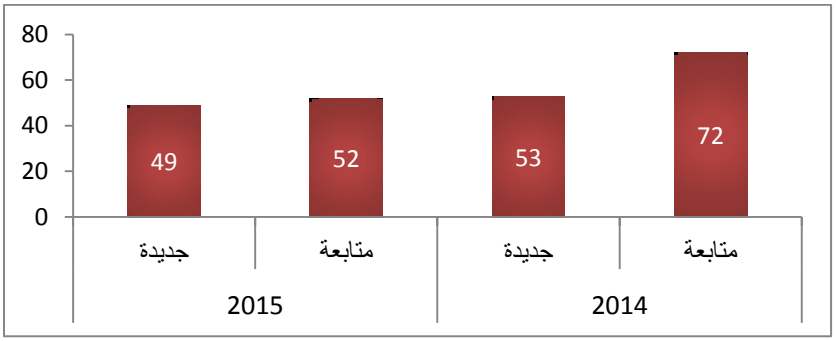

رسم بياني 4: عدد حالات العنف الأسري من النساء المسجلات في مركز بتلكو لحالات العنف الأسري 2014 و2015

[2] في تصريح المجلس الأعلى للمرأة لصحيفة الوسط عدد 3015 في ديسمبر 2010، صرح المجلس بوجود 272 حالة عنف وفقاً لإثباتات الضرر الرسمية المسجلة والخدمة المطلوبة خلال العام 2010 فقط، غير انه تم اعتماد التصريح الأخير لصحيفة أخبار الخليج في ديسمبر 2015 في مقال الباحثة القانونية هناء المحروس والذي قد بين عدد الحالات من 2010 وحتى 2013 أقل بكثير وهو 160 حالة.

وفي الجانب الأهلي، فيستقبل مركز عائشة يتيم معدل 63 حالة جديدة سنوياً فيما يصل معدل عدد الحالات المتابعة إلى 400 وأكثر سنوياً بحسب تصريح المركز في الصحافة المحلية[3].

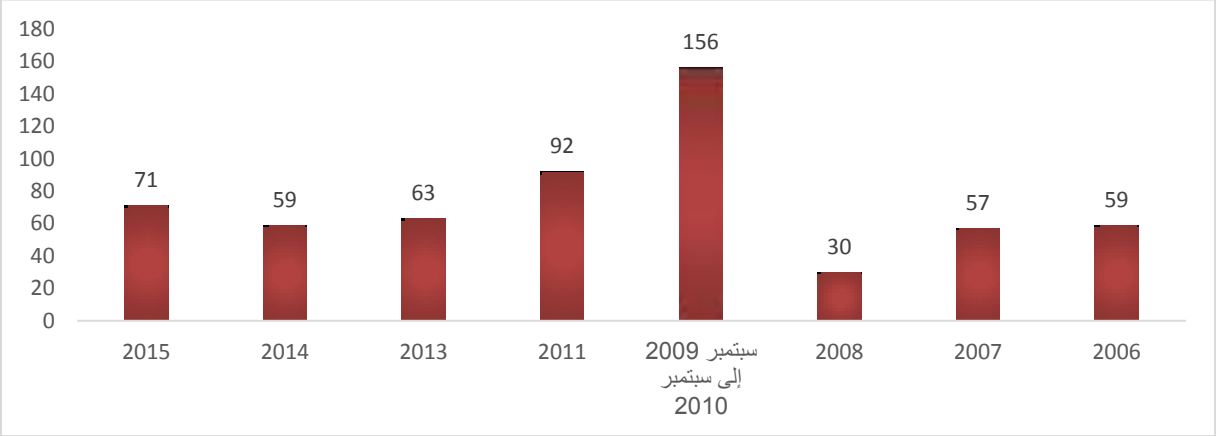

رسم بياني 5: عدد حالات النساء المعنفات بمركز عائشة يتيم ما بين 2006 إلى 2015

وبالنسبة لمكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي، فقد كان يستقبل المركز معدل 114 حالة سنوياً قبل أن يتم إغلاقه في يناير 2016 بسبب توقف الدعم المالي من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

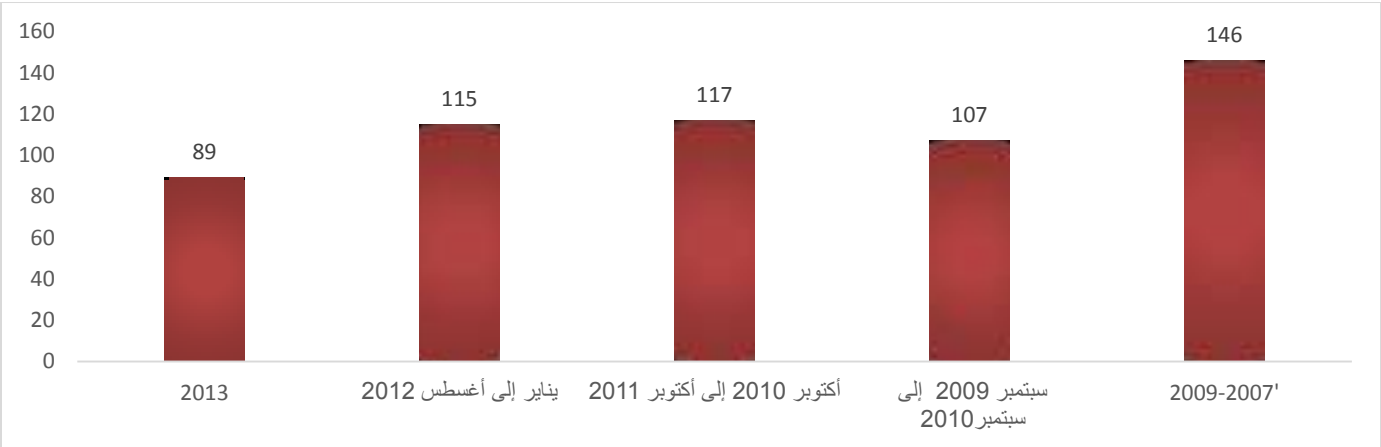

رسم بياني 6 :إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي 2009 إلى 2013[4]

[3] المصدر لعام 2014 و2015 من مركز عائشة يتيم. لعام 2013 من صحيفة الوسط، العدد 4827، نوفمبر 2015، لعام 2011 من اللجنة الوطنية التي شكلتها الاتحاد النسائي لجمع الاحصائيات، ولعام 2008 إلى 2006 من صحيفة أخبار الخليج العدد 11232. ولم تتوفر لدينا إحصاءات لعام 2012. أنظر صفحة المصادر للتفاصيل.

[4] المصدر لسنة 2013 من صحيفة الأيام، العدد 9114، مارس 2014. المصدر للسنوات الأخرى من مكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي.

وأما جمعية العمالة الوافدة فقد بينت تقاريرها السنوية التي تحوي تفاصيل إحصائيات العاملات الاجنبيات اللاتي لجأن إلى المأوى التابع للجمعية بأن منذ تأسيسه في سنة 2005 ولغاية سنة 2014 استقبل المأوى 1300 إمرأة عاملة أجنبية، 95% منهم خادمات المنازل اللاتي يشملهن تعريف العنف الأسري. ويستقبل المأوى معدل 150 حالة سنوياً من العاملات الاجنبيات. (تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة، 2012-2015)

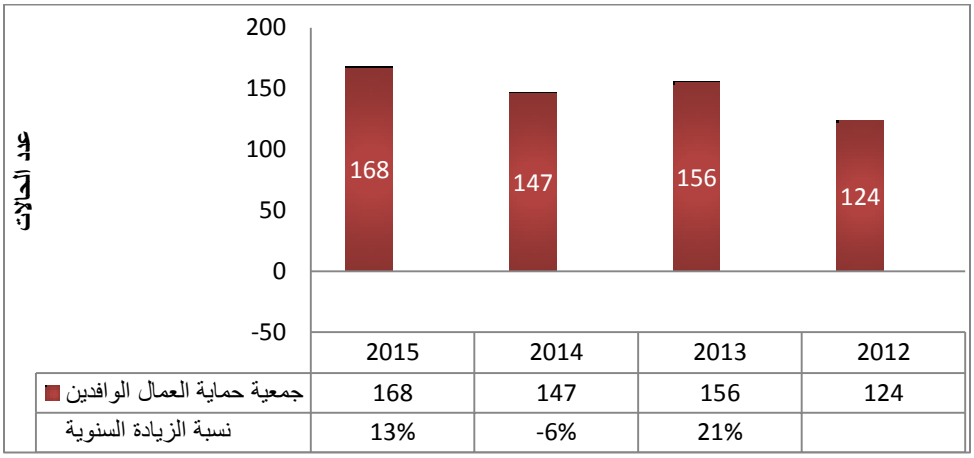

	2015	2014	2013	2012
جمعية حماية العمال الوافدين	168	147	156	124
نسبة الزيادة السنوية	13%	-6%	21%	

رسم بياني 7: حالات العنف الأسري من العاملات الاجنبيات اللاجئات لجمعية حماية العمالة الوافدة من 2012 إلى 2015

الفصل الثاني: منهجية الدراسة

أولا: موضوع الدراسة والفئة المستهدفة

تركز هذه الدراسة على العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين، حيث أن الإحصاءات المحلية – بالرغم من تباينها وتشتتها- تشير إلى وجود مشكلة حقيقية لا بد من تسليط الضوء عليها ووضع حلول جذرية لها.

فالفئة المستهدف في هذه الدراسة هي الفتيات والنساء من سن 12 سنة فما فوق من المتزوجات والعازبات القاطنات في مملكة البحرين اللاتي يتعرضن للعنف من أي شخص داخل محيط أسرتهن وأي نوع من أنواع العنف سواء كان الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الاقتصادي أو الجنسي أو مجموعة منها. وتشمل الفئة المستهدفة أيضاً النساء غير البحرينيات القاطنات في البحرين وضمنهن خدم المنازل حال تعرضهن للعنف من أحد أفراد أسرتهن/ الأسرة التي يعشن معها.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لإلقاء الضوء عن واقع قضية العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين وتتلخص أهداف البحث في التالي:

1. تقدير حجم مشكلة العنف الأسري الذي تعاني منه المرأة في مملكة البحرين ومدى انتشارها في المجتمع.
2. التعرف على حيثيات ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة متضمنه من يرتكب العنف والظروف والأسباب والدوافع لممارسته ضدها وآثاره عليها وعلى الأسرة والمجتمع في مملكة البحرين
3. وضع توصيات لأهم الحلول والتدابير التي يجب اتخاذها على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد للحد من مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين.

وبالنسبة للهدف الأول، فليس المقصود قياس العدد الفعلي أو نسبة النساء المعنفات على مستوى مملكة البحرين حيث أن هذا يحتاج إلى دراسة مسحية وطنية على مستوى الدولة، ولكن المقصود التعرف على مدى انتشار هذه المشكلة في المجتمع البحريني واعطاء مؤشرات علمية يمكن استخدامها لعمل بحث وطني لاحقاً.

ثالثاً: آلية تنفيذ الدراسة وفرضيات البحث

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ارتكز البحث على ثلاث آليات:

1. استبيان الكتروني موجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين
2. عينة استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين
3. استبيان الكتروني موجه لعموم الرجال في مملكة البحرين

ولقد تم اختيار آليات البحث الثلاث بعد أخذ مجموعة من الفرضيات في الاعتبار:

1. لازال المجتمع ينظر للعنف الأسري على أنه أمر أسري خاص جداً ويتحفظ على الحديث عنه أمام الآخرين، وكثير من المتعرضات للعنف من النساء لا تفصحن عنه، وعند الحديث عنه لا تردن كشف هويتهن.
2. نسبة النساء اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري قليلة، فلا بد من الوصول للنساء المعنفات بطريقة أخرى مع مراعاة مشكلة التحفظ عن الإفصاح المذكورة في النقطة 1.
3. كثير من النساء تجهلن بأن ما تتعرض له من بعض الممارسات تندرج تحت أنواع العنف وخاصة العنف النفسي واللفظي والاقتصادي، وكثير من الرجال والنساء ينظرون للعنف – بما فيه العنف الجسدي – على أنه أمر طبيعي يحدث في كل الأسر.
4. العنف الأسري موضوع يخضع للنسبية بشكل كبير خاصة المتعلق بالعنف النفسي واللفظي، فمن الصعب الاعتداد فقط بوجهة نظر طرف في النزاع دون اللالتفات للطرف الآخر لتكوين فكرة متكاملة.

الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين

بعد الاطلاع على مجموعة من الإحصائيات المحلية لبعض المراكز الأهلية والرسمية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري، وبعد أخذ فرضيات البحث في عين الاعتبار، لقد تم استخدام الاستبيان الالكتروني ليكون أهم آليات وأدوات الدراسة وذلك للأسباب التالية:

1. الاستبيان الالكتروني هو وسيلة ممتازة تسمح للنساء بالتحدث عما يتعرضن له من عنف أسري دون الحاجة للإفصاح عن أسمهن وهويتهن، وخاصة أن الاستبيان الالكتروني الذي تم إعداده لا يطلب اسم المرأة المعنفة إلا إذا أرادت التواصل معنا بشكل اختياري للمساعدة.
2. سهولة الانتشار والوصول إلى فئات كبيرة من النساء بسبب الانتشار الكبير والاستعمال الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي يتم نشر الاستبيان الالكتروني من خلاله. ولكن يبقى مسألة الفئة العمرية الأكثر تفاعلاً مع الاستبيان الالكتروني تتركز في الأقل من سن الخمسين حيث أن النساء الأكبر سناً لازال استخدامهن الالكتروني يعتبر محدوداً نسبياً.

ولقد تم الاطلاع على دراسات واستبيانات عالمية واقليمية ومحلية مماثلة متعلقة بالعنف الأسري والعنف ضد المرأة، وذلك للاستئناس بمختلف الجوانب التي تتضمنها هذه القضية الشائكة والتي تخدم في صياغة الاستبيان بشكل متكامل.

وقد صُمم الاستبيان وفق معايير علمية وبني وفق تعريفات ومصطلحات عالمية للعنف الأسري وأنواعه. يطلب الاستبيان في البداية بيانات أساسية ديمغرافية للمرأة المعنفة والمرتكب للعنف وذلك للمساهمة في معرفة الخلفيات الثقافية والاجتماعية والإقتصادية التي تؤثر في ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة. ويتلو ذلك 13 سؤال، حيث ركزت الأسئلة الثلاث الأولى على معرفة نوع العنف الممارس ضد المرأة ومدى تكرار حدوثه وفي أي الفئات العمرية، فيما ركز السؤال الرابع والخامس على معرفة الأسباب والدوافع لارتكاب العنف. وركزت الأسئلة بين السادس والثاني عشر على كيفية تصرف المرأة المعنفة في حال تعرضها للعنف والتدابير التي اتخذتها وإذا ما كان هناك أشخاص آخرون في محيط الأسرة يتعرضون للعنف من نفس الشخص. أما السؤال الثالث عشر والأخير فقد ركز على طريقة تأثير العنف الأسري على مختلف جوانب حياة المرأة المعنفة. وقد أعطى الاستبيان الفرصة للنساء المعنفات الراغبات في التواصل مع القائمين على مشروع "نحترمها" ذكر اسمهن ورقم التواصل، كما أعطى الفرصة للنساء لكتابة أي ملاحظات اضافية لشرح حالتهن. ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان أعطى النساء غير القادرات على ملئ الاستبيان بأنفسهن لأي سبب كان اللجوء لطرف ثالث للمساعدة بملئه، ويطلب الاستبيان نهايته تحديد كون مالئ الاستبيان المرأة المعنفة بذاتها أو شخص قريب منها. ولم يتعدى الوقت اللازم للإجابة على الاستبيان الـ 7 دقائق حرصاً منا على الحصول على أكبر قدر من التجاوب.

وتم استخدام تقنية الـ Google Forms لتحويل المسودة النهائية للاستبيان الكترونياً باللغة العربية http://goo.gl/forms/C2cynwwM6o ومن ثم تم ترجمته باللغة الانجليزية http://goo.gl/forms/TvN ووضعه في وصلة

منفصلة وذلك لإعطاء النساء الاجنبيات المتعرضات للعنف الأسري القاطنات في مملكة البحرين فرصة أيضاً للمشاركة في الاستبيان.

ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان قد خضع لعملية مراجعة مكثفة قبل اطلاقه حيث تم اختباره مع عدد من النساء المعنفات للتأكد من شموليته وترابط اسئلته والاستئناس بملاحظاتهن وأيضاً تم عرض الاستبيان على بعض الاخصائيين ذوي الصلة بالموضوع من ضمنهم الدكتورة شيخة الزياني والباحثة الاجتماعية الأستاذة فخرية شبر. مرفق رقم 2 يحوي صورة من الاستبيان الالكتروني باللغة العربية.

أما بالنسبة لطريقة جمع البيانات عبر هذا الاستبيان الالكتروني، فلقد تم إطلاق الاستبيان الالكتروني يوم الأربعاء الموافق 19 أغسطس 2015 ولغاية 5 ديسمبر2015، وقد تم الاعلان عن إطلاق الاستبيان وعن مدى الاستجابة التي حصل عليها بشكل رسمي في الجرائد المحلية في مملكة البحرين من الفترة 23 أغسطس وحتى 27 نوفمبر.

ولقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر والاعلان عن الاستبيان خاصة في انستغرام مبادرة نسيم @naseem_initiative ومركز تفوق @tafawuqbh حيث تم ووضع اعلانات مكثفة عن الاستبيان وصور مدعمه للأسئلة التي تضمنها الاستبيان في حساب الانستغرام كما وضعت وصلة الاستبيان الالكتروني باللغة العربية في "البروفايل" لتمكين النساء المتعرضات للعنف الأسري من الضغط عليها والإجابة عن الاسئلة.

ولقد تم الاستعانة بفريق البحث التابع لـ"مبادرة نسيم" حيث قام الفريق بنشر اعلانات مكثفة عبر تقنية البرودكاست في خدمة "الوتس اب" تحمل وصلة الاستبيان باللغة العربية والانجليزية لمجموعات مختلفة وقوائم الاتصال المتوفرة لدى الفريق والتي تحوي نساء ورجال من مختلف الأعمار. ولقد تم أيضاً اللجوء لمراكز الحماية من العنف الأسري منها مركز عائشة يتيم، مركز الدعم القانوني بالاتحاد النسائي، مركز أوال، ومركز بتلكو للعنف الأسري لطلب المساعدة في نشر الاستبيان الالكتروني لحالات النساء ضحايا العنف الأسري، وقد أبدى كلاً من مركز عائشة ومركز الدعم القانوني بالاتحاد النساء تجاوباً في نشره الكترونياً.

ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم الاعلان عن الاستبيان باللغة الانجليزية في المدونة الانجليزية المعروفة في مملكة البحرين (Mums in Bahrain) للوصول إلى النساء الأجانب اللآتي يعانين من العنف. ولقد تم اللجوء أيضاً لمركز حماية العمالة الوافدة لطلب المساعدة في نشر الاستبيان الالكتروني باللغة الانجليزية للاجئات في مأوى الجمعية، ولكن تم

رفض الطلب لتحفظات معينة، غير أن الجمعية قد تعاونت في اعطائنا نسخة من التقارير السنوية للجمعية التي تحتوي على احصائيات اللاجئات لخدمات الجمعية من العاملات الاجنبيات المتعرضات للعنف اللأتي هن في الأغلب خدم المنازل التي يشملهن العنف الأسري أو المنزلي.

استمارات حالات العنف المسجلة في مراكز الحماية من العنف الأسري

لقد تم مخاطبة سبعة مراكز للحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين بشكل رسمي عن طريق ارسال خطاب كتابي لهم في بادئ الأمر في بداية أغسطس 2015 يوضح أهداف الدراسة وحيثياتها ويطلب من المراكز ملئ استمارة حالة موحدة مرفقة بالخطاب لعشرة (10) من حالات نساء على الأقل تعرضن لعنف أسري ولجأن للمركز واستفدن من خدماته، وهم:

1. مأوى دار الأمان (التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية)
2. مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري (تابعا ادارياً لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية)
3. مركز دعم المرأة بالجلس الأعلى للمرأة
4. مركز عائشة يتيم التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين
5. مكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي سابقاً (قبل ايقافه في يناير 2016)
6. مركز أوال للمساعدة القانونية والاجتماعية بجمعية أوال النسائية
7. المركز الدولي لحماية المرأة من الكوارث (WCCI)

ولقد تم متابعة الطلب بعد الخطاب الكتابي عبر الهاتف والإيميل مع كل المراكز وأيضاً تم عمل زيارات ميدانية لبعض المراكز التي قبلت طلب الزيارة وهم مركز عائشة يتيم، مركز أوال، مركز بتلكو، ومكتب الدعم القانوني للمرأة للتعرف على المركز عن كثب ولشرح أهداف الدراسة والمطلوب من المراكز بشكل أوضح.

ولقد استجاب ثلاثة مراكز فقط لطلب التعاون في الدراسة وهم مركز عائشة يتيم، ومركز أوال ومكتب الدعم القانوني للمرأة حيث قاموا بملىء وتسليم 10 استمارات حالة لنساء متعرضات لعنف أسري لجأن للمركز في البداية. وحيث أن المراكز البقية لم تتجاوب مع طلب القائمين على الدراسة لأسباب خاصة، فقد تم طلب ملئ عدد استمارات أكبر من

المراكز المتجاوبة فيما بعد ليصل اجمالي الاستمارات إلى 81 حالة تم تسلمها بالكامل في مارس 2016. انظر مرفق رقم 3 لنسخة من الاستمارة باللغة العربية.

الاستبيان الالكتروني الموجه لعموم الرجال

وحرصاً منا على اكمال الصورة والتوصل إلى نتائج تتسم بالموضوعية والابتعاد عن الانحياز، فلقد تقرر أثناء فترة البحث وبعد ما تم تحليل نتائج استبيان النساء المعنفات وحالات العنف الأسري من مراكز الحماية من العنف الاسري عمل استبيان الكتروني موازي للاستبيان الأول الموجه للنساء لاستطلاع رأي الرجال في هذا الموضوع المهم باعتباره شريكاً اساسياً فيه. وعليه تم تصميم استبيان الكتروني تم توجيهه لعموم الرجال في مملكة البحرين من سن 13 فما فوق.

وقد تم بناء استبيان الرجال ليكون موازياً لاستبيان النساء بحيث نسأل معظم الاسئلة استبيان النساء للرجال ولكن بشكل مختلف وذلك ليسهل عملية المقارنة بين النتائج وتأكيدها. فاحتوى استبيان الرجال في البداية على طلب بيانات أساسية ديمغرافية للرجل المشارك في الاستبيان هي ذاتها التي تم طلبها من النساء المتعرضات للعنف الأسري في الاستبيان الأول، وذلك لمعرفة الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعينة ومقارنتها بعينة النساء المعنفات وكذلك المرتكبي للعنف في الاستبيان الأول. واحتوى الاستبيان على سؤال مفصلي يسأل المشارك فيه إذا ما قد مارس أي نوع من أنواع القهر أو القوة ضد إمرأة في محيط أسرته سواء جسدي أو نفسي أو لفظي أو جنسي أو اقتصادي. وعند الاجابة بـ "نعم"، ينتقل المشارك إلى قسم خاص يحوي 11 سؤال يبحث عن حيثيات ممارسة العنف من حيث صلة القرابة بالضحية ونوع العنف المرتكب ومدى تكرار ممارسته والدوافع والظروف التي أدت لممارسته، الخ بنفس الأسئلة التي تضمنها استبيان النساء مع تغيير صيغة السؤال. وإذا أجاب المشارك بـ "لا" على السؤال المفصلي، فينتقل لقسم آخر يحوي أربعة أسئلة تتمحور حول وجهة نظره عن وجود أسباب مشروعة لممارسة العنف ضد المرأة - وهو نفس السؤال الموجود في استبيان النساء وأيضاً في القسم الأول من استبيان الرجال الموجه لمن مارس العنف مع تغيير صيغته- وأسئلة عن وجود إمرأة من محيط أسرته تعرضت أو تتعرض للعنف. وهناك قسم يحوي على خمسة أسئلة عامة يجيب عليها كل المشاركين بالاستبيان عن تقييمهم لمدى شدة تفشي العنف الأسري في المجتمع البحريني، وإذا ما

كان المشارك هو نفسه ضحية من ضحايا العنف ومن قبل من وما نوعه وأخيرا الحلول المقترحة للحد من مشكلة العنف الأسري.

وقد تم استخدام تقنية الـ Google Forms أيضاً لعمل الاستبيان الكترونياً باللغة العربية فقط. ولقد أطلق استبيان الرجال في 9 أغسطس 2016 وتم أغلاقه في 28 أغسطس 2016، حيث تم الاعلان عنه في وسائل التواصل الاجتماعي وأبرزها انستغرام مبادرة نسيم ومركز تفوق وتم نشره الكترونياً بالاستعانة بفريق البحث التابع لمبادرة نسيم وفريق مركز تفوق حيث قام الفريقان بنشر وصلة الاستبيان لمجموعات مختلفة وقوائم الاتصال المتوفرة لدى الفريق والتي تحوي نساء ورجال من مختلف الأعمار.

الفصل الثالث: نتائج البحث والتحليل

أولا: نتائج الاستبيان الإلكتروني الموجة للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين

حجم العينة وسماتها الديموغرافية

لقد تم إغلاق الاستبيان الإلكتروني في 31 ديسمبر 2015، وبعد التدقيق في الاستبانات التي تم تحصيلها من تقنية الـ Google Forms واستبعاد أي تكرار واضح في الاستبانات (بسبب خلل الكتروني أو الضغط على زر تسليم الاستبيان أكثر من مرة)، فقد تم حصر حجم العينة في 294 حالة[5]، متضمنه 7 فقط باللغة الانجليزية، حيث لم يلاقي الاستبيان الالكتروني باللغة الانجليزية اقبالاً كبير من النساء الأجنبيات القاطنات في مملكة البحرين، حيث أن معظم الأجنبيات المتعرضات للعنف الأسري في البحرين هن من خدم المنازل وبالتالي يصعب الوصول لهن في غياب أداة تواصل إلكترونية مثل الهاتف المحمول وغيره[6].

وبالنظر للسمات الديمغرافية لعينة استبيان النساء المعنفات، فلقد كانت اغلبيتها نساء بحرينيات الجنسية بنسبة 96%، يلهن الخليجيات بنسبة 2%، فالعربيات 1% ونسبة ضئيلة للأجنبيات 0.3%.

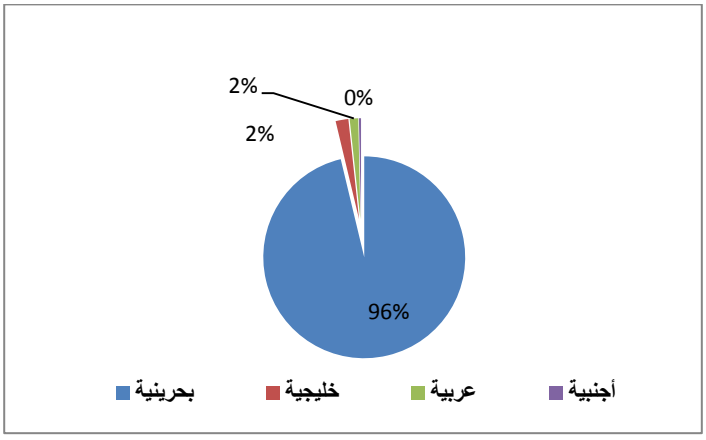

رسم بياني 8: جنسية عينة استبيان النساء المعنفات

[5] تحتوي العينة النساء والفتيات المعنفات المتزوجات والعازبات من سن 13 إلى 70 سنة، غير انه تجاوزاً استخدمت مفردة "النساء المعنفات" أو "المعنفات" في التحليل لتشملهن جميعاً

[6] لقد تم الاستعانة بإحصائيات وتقارير جمعية حماية العمالة الوافدة لتغطية هذا الجانب

وبالنسبة للفئة العمرية للعينة فقد تراوحت ما بين 13 سنة إلى 70 سنة، غير أن معدل العمر هو 33 سنة. فتعتبر العينة فتية حيث أن أغلب نساء العينة كن بين الفئة العمرية 21 سنة إلى 30 سنة بنسبة 38% والفئة العمرية 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة 38% أيضاً. وبالنسبة لبقية النسب فقد توزعت على 7% للفئة الأقل من 21 سنة، 2% للفئة بين 51 سنة إلى 60 سنة، و1% لفئة 60 سنة فما فوق.

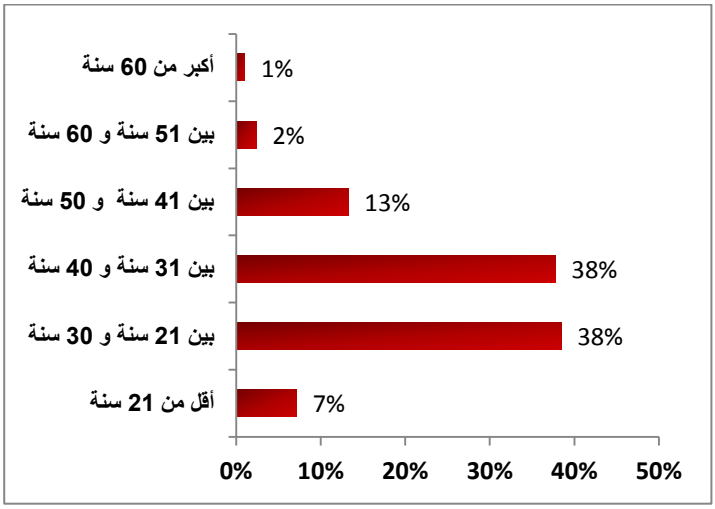

رسم بياني 9: الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات

وقد كان أغلب نساء العينة يقطنَّ في المحافظة الشمالية لمملكة البحرين بنسبة 48%، تليها محافظة العاصمة 30%، المحافظة الجنوبية 14% ومحافظة المحرق 8%.

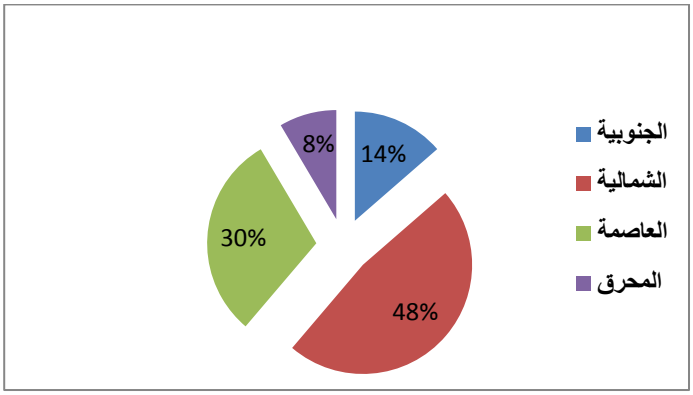

رسم بياني 10: توزيع عينة النساء على المحافظات في عينة استبيان النساء المعنفات

بالنسبة للحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات، فأغلبهن من المتزوجات بنسبة 60% بينما 11% من العينة هن من المهجورات والمعلقات من قبل أزواجهن. وشكلت العازبات 17% من العينة، والمطلقات 11% والأرامل 1%. وتبين أن معدل عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في العينة هو 6 أفراد. وأما بالنسبة لعينة المتزوجات أو لمن سبق لهن الزواج فمعدل عدد الأبناء لهن هو طفلان، فيما كان 14% منهن بدون أطفال.

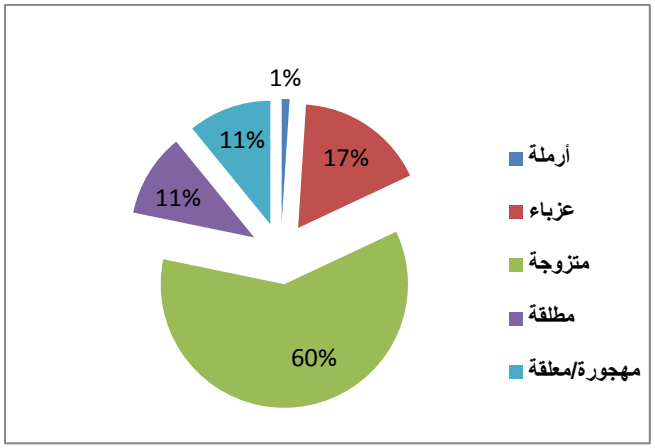

رسم بياني 11: الحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات

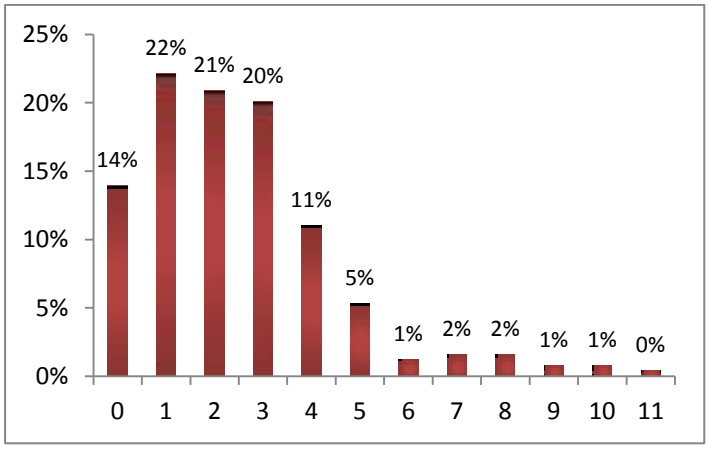

رسم بياني 12: عدد أبناء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات

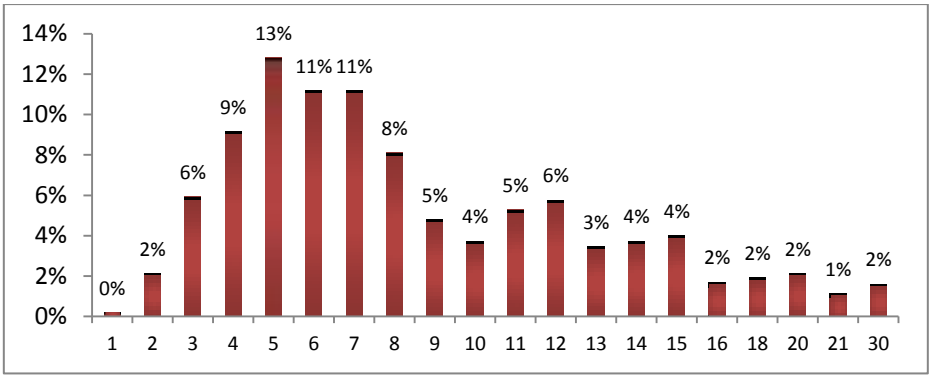

رسم بياني 13: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة استبيان النساء المعنفات

أغلب نساء العينة هنَّ من حملة الشهادات الجامعية، حيث شكلت حملة البكالوريوس والدبلوم نسبة 57%، فيما شكلت حاملات الماجستير 6%. وقد شكلت حملة شهادة الثانوية العامة 24% بينما كان هناك 13% دون شهادة الثانوية العامة.

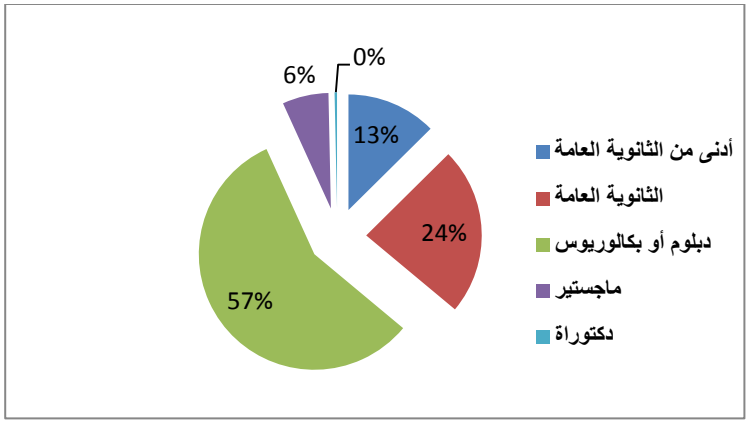

رسم بياني 14: المستوى التعليمي لعينة استبيان النساء المعنفات

غالبية عينة استبيان النساء المعنفات هن من العاملات. فقد شكلت الموظفات نسبة 41% فيما كان 6% ممن لديهن عمل خاص و2% متقاعدات عن العمل. وفي المقابل حوت العينة على 39% من ربات البيوت و12% من طلبة الجامعات والمدارس.

وبالنسبة للمستوى الاجتماعي لعينة استبيان النساء المعنفات، فقد كان أغلبهن من ذوات الدخل المتوسط بنسبة 56%، بينما 23% كن من ذوات الدخل الجيد جداً يليه 18% من الدخل الضعيف و3% فقط من الدخل الممتاز.

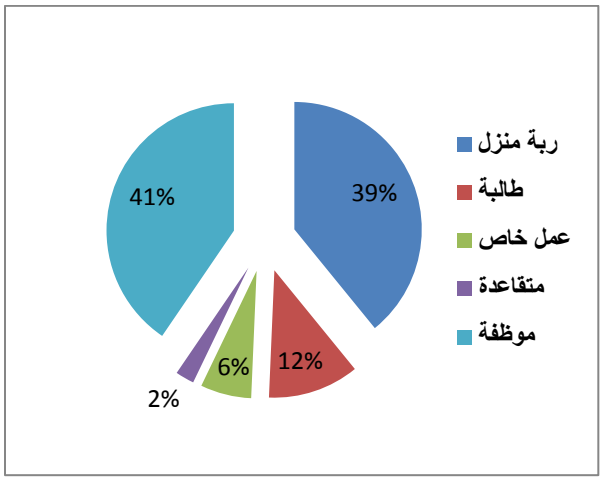

رسم بياني 15: طبيعة عمل عينة استبيان النساء المعنفات

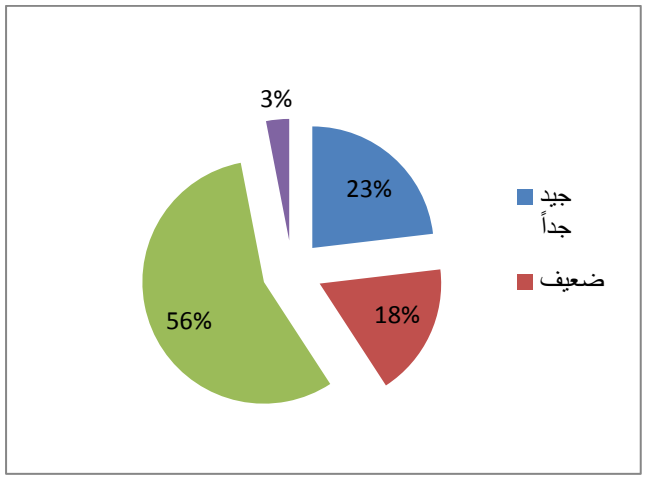

رسم بياني 16: المستوى المعيني لعينة استبيان النساء المعنفات

وقد بينت نتائج الاستبيان بحسب ما أدلت به عينة استبيان النساء المعنفات بأن "الزوج" هو الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة حيث شكلوا نسبة 71% من المرتكبي للعنف، يليه الأب والأخ بنسبة 9% لكليهما، و6 % للأقارب مثل العم أو الخال أو ابن العم و4% للأم.

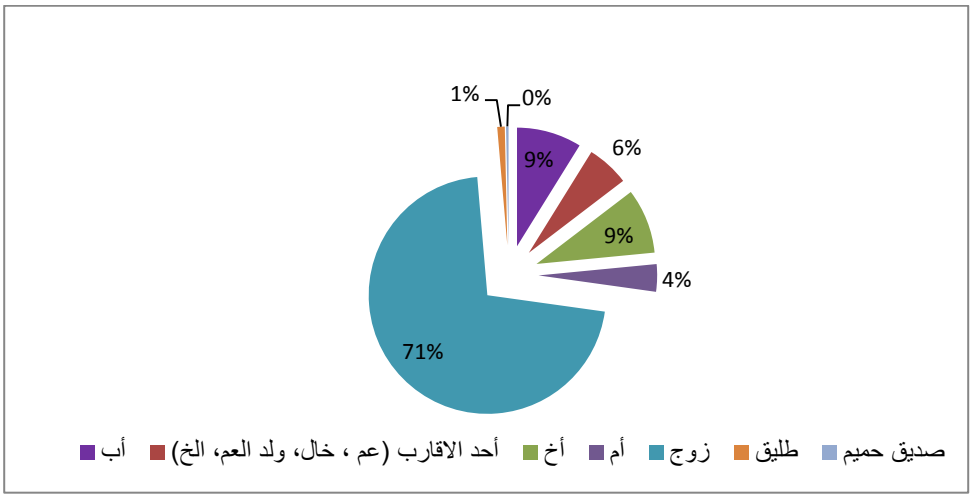

رسم بياني 17: صلة قرابة المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وتراوحت أعمار المرتكبي للعنف بحسب عينة استبيان النساء المعنفات بين 15 سنة إلى 80 سنة، ومعدل عمر المرتكب للعنف في العينة هو 40 سنة، حيث أن 38% من مرتكبي العنف كانوا في الفئة العمرية بين 31 سنة و40 سنة، بينما 25% هم بين ال 41 سنة و50 سنة.

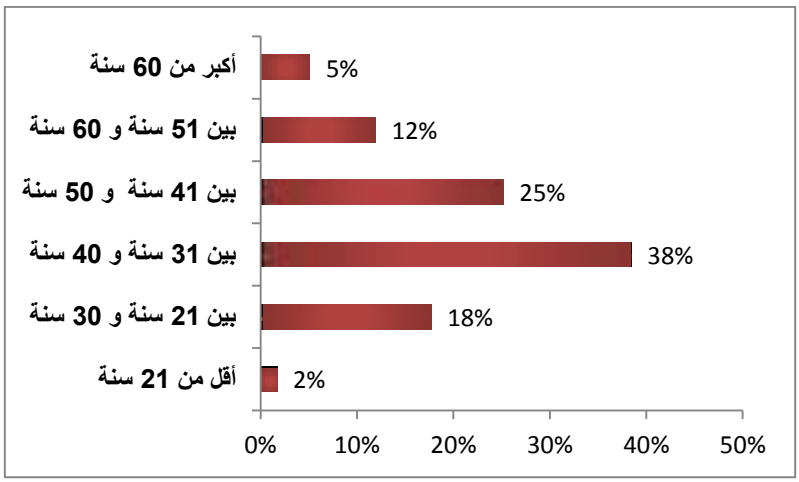

رسم بياني 18: الفئات العمرية للمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة لجنسية مرتكبي العنف، فقد كانت مشابهة لجنسيات النساء وبنفس النسب تقريباً، حيث أن 95% منهم بحرينيين.

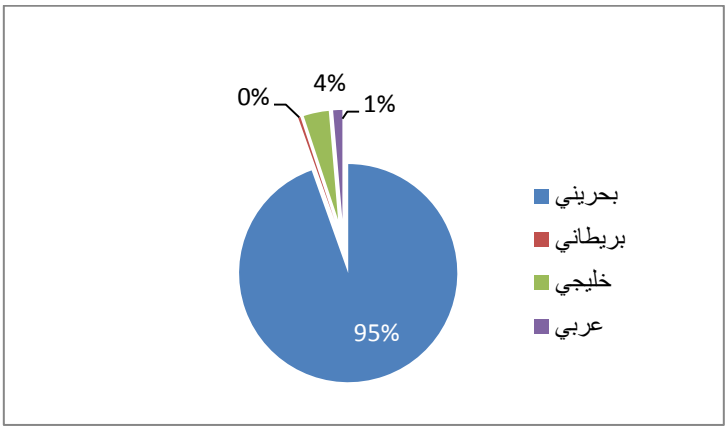

رسم بياني 19: جنسية المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

أما بالنسبة للمستوى التعليمي لمرتكبي العنف، فلقد كان أقل من مستوى النساء المعنفات في العينة، حيث أن أكثرهم من حملة شهادة الثانوية بنسبة 38% فيما شكل 29% ممن هم دون الشهادة الثانوية. وشكل 28% فقط منهم من حملة البكالوريوس و5% من الماجستير.

وبالنظر لطبيعة عمل مرتكبي العنف، فالأغلب هم من الموظفين بنسبة 58% و18% ممن لديهم عمل خاص، و12% متقاعدين، فيما كان 11% منهم عاطل عن العمل و1% من طلاب الجامعات والمدارس.

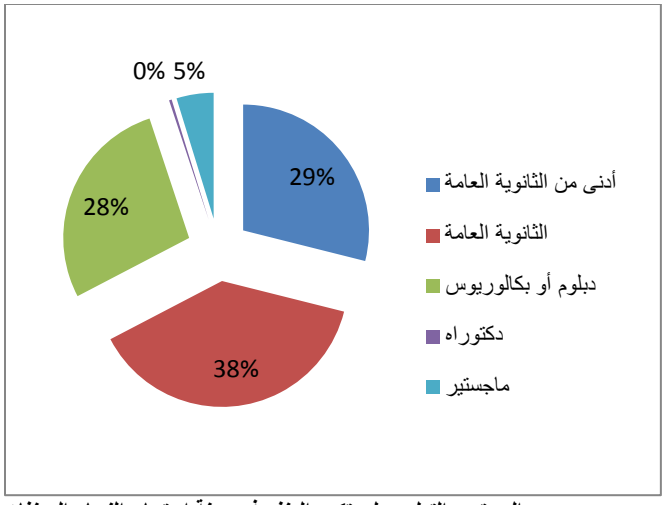

رسم بياني 20: **المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات**

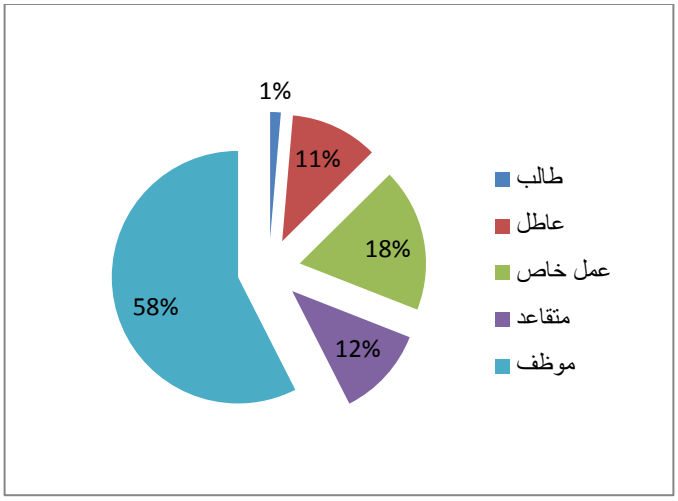

رسم بياني 21: طبيعة عمل المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الجدير بالذكر بأن بيانات الاستبيان الالكتروني قد مُلئت في الأغلب بنسبة 85% بواسطة المرأة المتعرضة للعنف بنفسها، مما يخدم دقة البيانات والمعلومات المعطاة.

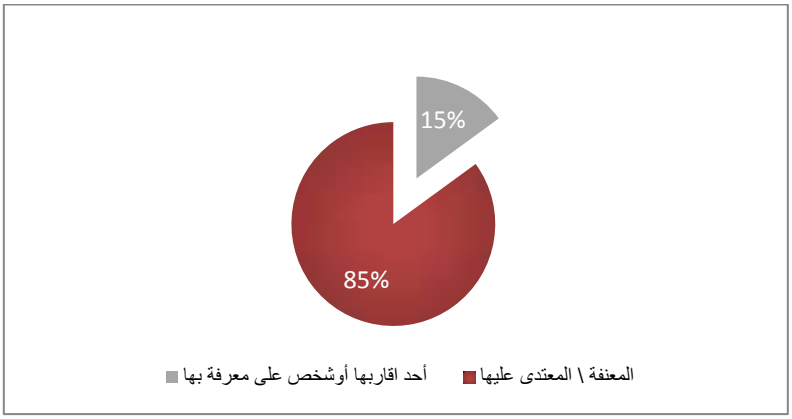

رسم بياني 22: هوية مالئ الاستمارة في عينة استبيان النساء المعنفات

نتائج وتحليل الاستبيان الالكتروني للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين

لقد بين الاستبيان أن الزوج هو الأكثر ارتكاباً للعنف بشكل عام (نسبة 71% على مجموع العينة)، وعند قياس نسبة ارتكاب الزوج للعنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات فترتفع النسبة إلى 86%. وبالنسبة للعازبات، فيكون الأب هو المرتكب الأول للعنف بنسبة 40% يليه الأخ بنسبة 28% ثم الأم وأحد الأقارب نسبة 16% و14% تباعاً.

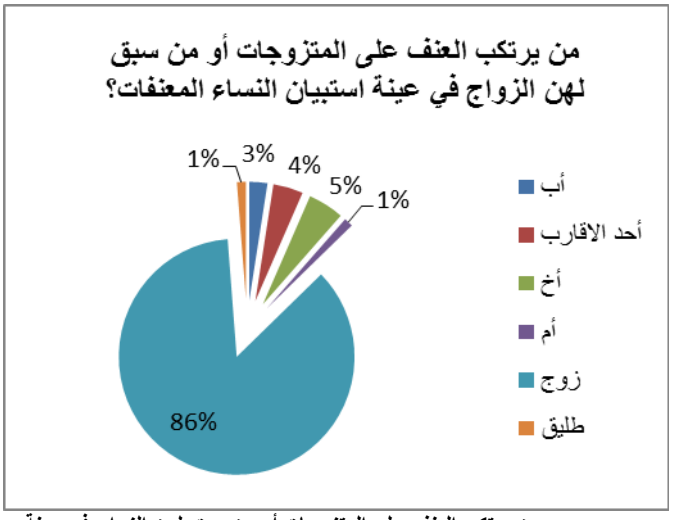

رسم بياني 23: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات

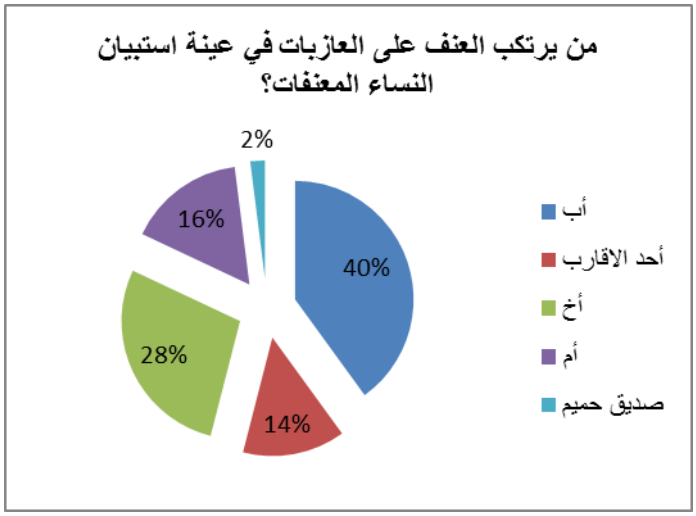

رسم بياني 24: من يرتكب العنف على العازبات في عينة استبيان النساء المعنفات

لقد بيّن الاستبيان بأن 78% من عينة استبيان النساء المعنفات يتعرضن لأكثر من نوع من أنواع العنف الأسري في حياتهن، وأن أكثر نوع تتعرضن له هو العنف النفسي بنسبة 85% يليه العنف اللفظي 69%، ثم الجسدي 51%، فالعنف الاقتصادي 45% وأخيرا العنف الجنسي 19%.

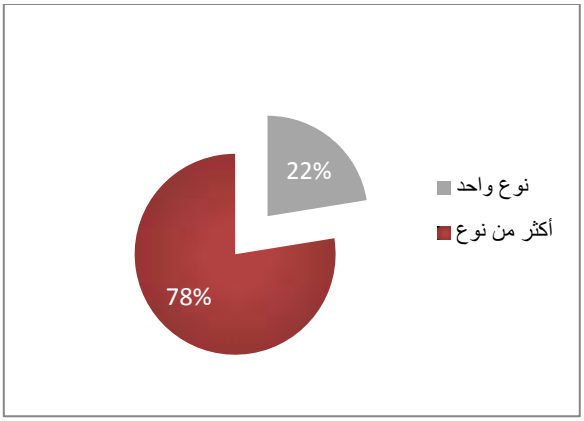

رسم بياني 25: التعرض لنوع أو أكثر من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

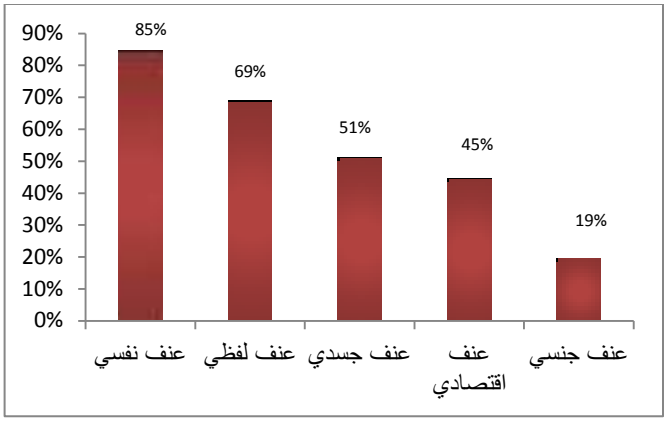

رسم بياني 26: أنواع العنف المرتكب في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الجدير بالذكر بأن كون أكثر من نصف العينة يتعرضن للعنف الجسدي هو أمر خطير حيث يعتبر العنف الجسدي من أقسى أنواع العنف لأنه يؤدي إلى أضرار صحية كبيرة قد تصل بعضها لحدوث تشوه أو إعاقة أو حياناً تؤدي للموت فضلاً عن الأضرار النفسية البالغة.

وفي تفصيل أشكال العنف الممارس في كل نوع على حدى، تبين أن العنف النفسي يمارس بشكل أكبر عبر الإهانة حيث شكلت نسبته 91%، يليه النقد المستمر، فالتحقير، والتجاهل أو الاهمال بنسبة متقاربة وهي 77%، 76%، 73% على التوالي. وقد تعرضت أكثر من نصف العينة المتعرضة للعنف النفسي للتهديد (54%) والضغط والإكراه (51%). وتبين أيضاً بأن 37% من عينة العنف النفسي تعرضن للهجر فيما تعرضت 36% منهن للخيانة الزوجية و31% للطرد من البيت.

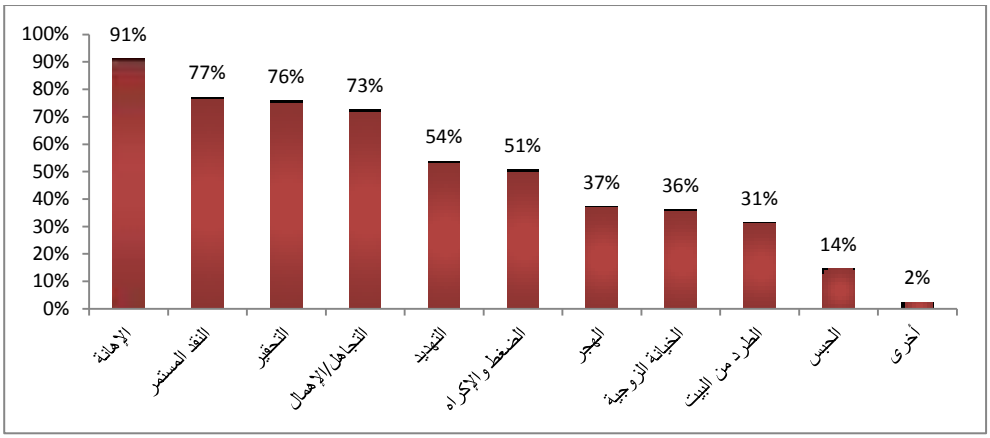

رسم بياني 27: أنواع العنف النفسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة للعنف اللفظي، تصَّدر كلاً من السب والشتم، والتهكم والسخرية كأكثر شكلين لممارسة هذا النوع من العنف بنسبة 96% لكليهم، بينما 55% من عينة العنف اللفظي تعرضت للقذف والطعن بالشرف.

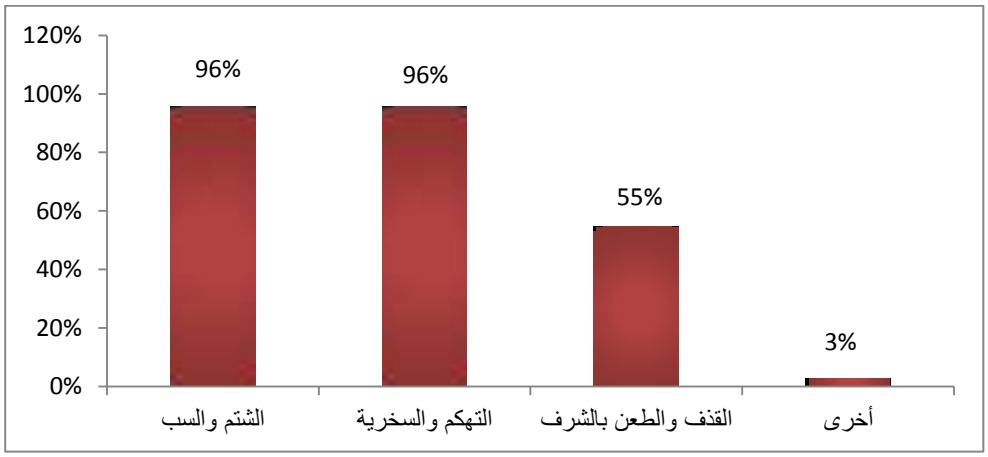

رسم بياني 28: أنواع العنف اللفظي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنسبة للعنف الجسدي، تبين أن الضرب باليد هو الشكل الأكثر ممارسةً على المرأة المعنفة عنفاً جسدياً بنسبة 92%، يليه الدفع بنسبة 65% و الرمي بالأشياء الصلبة بنسبة 49% ثم الخنق بنسبة 28%.

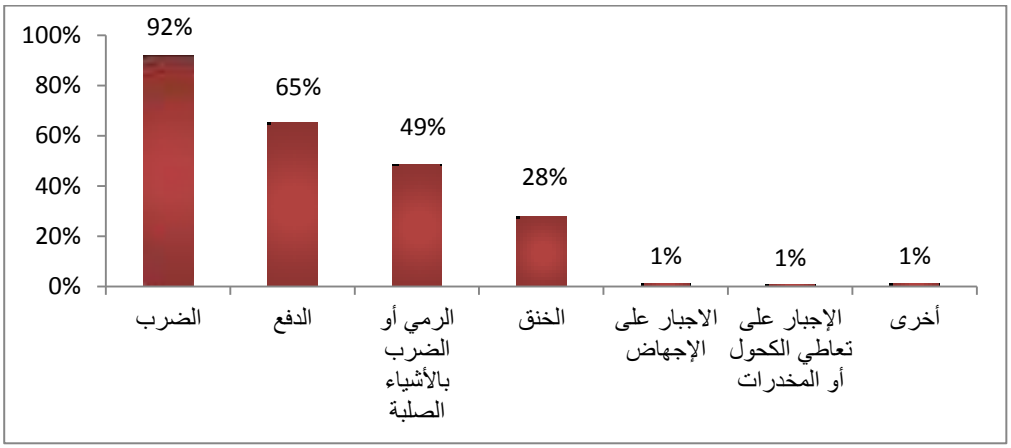

رسم بياني 29: أنواع العنف الجسدي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

أما بالنسبة للعنف الاقتصادي، فقد احتلت قضية الحرمان من النفقة النسبة الأكبر لممارسة هذا العنف بواقع 75%، فيما تراوحت نسب الأشكال الاخرى بين 31% للمنع من العمل أو التعليم، 27% الحرمان من الراتب، 25% للنصب، و 25% لتبديد وتلف ممتلكات الأسرة و 24% لسلب وسرقة الأموال والممتلكات.

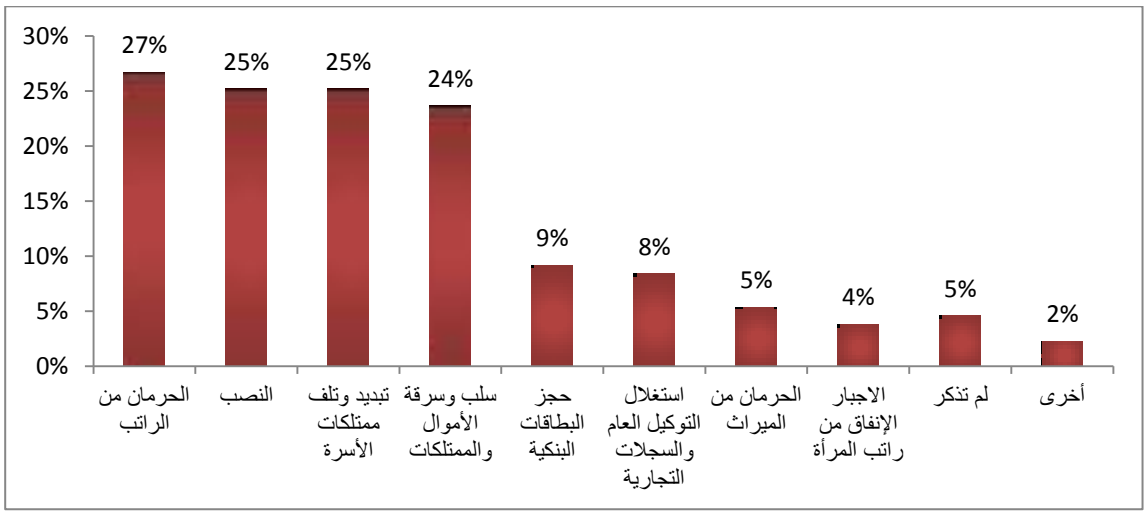

رسم بياني 30: أنواع العنف الاقتصادي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وتمثل العنف الجنسي في الأغلب على الإكراه الجنسي بنسبة 72%، فيما شَكَّل التحرش الجنسي نسبة 35% والإيذاء في العلاقة الجنسية 33%، والاغتصاب 19% وأخيراً مَثَّل الهجران وعدم اعطاء الحق الجنسي 9% من ممارسة العنف الجنسي. وعلى الرغم من أن نسبة ممارسة العنف الجنسي على العينة الاجمالية هو 19% فقط، ولكن هذه النسبة أيضاً تشكل خطراً كبيراً على المرأة لما له من أضرار نفسية وصحية واجتماعية جسيمة تؤثر على حياة المرأة بأكملها.

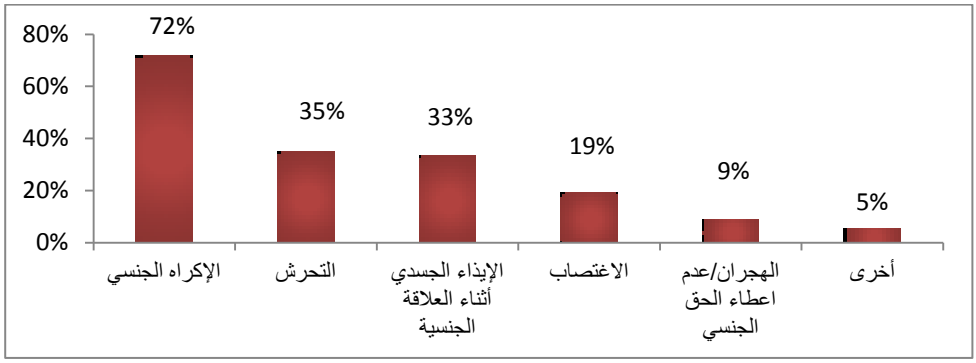

رسم بياني 31: أنواع العنف الجنسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات

وعند النظر إلى نوعية العنف المرتكَب مع صلة قرابة المرتكِب للعنف، فقد تبين أنه على الرغم من أن "الزوج" يبقى الأكثر ارتكاباً للعنف بكل أنواعه الخمسة إلا أن الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة (مثل العم والخال وابن العم) يحتلون المرتبة الثانية (17%) في ممارسة العنف الجنسي على عينة المتعرضات لهذا العنف، وأكثر ما يتم ممارسته هو التحرش الجنسي ويليه الاغتصاب.

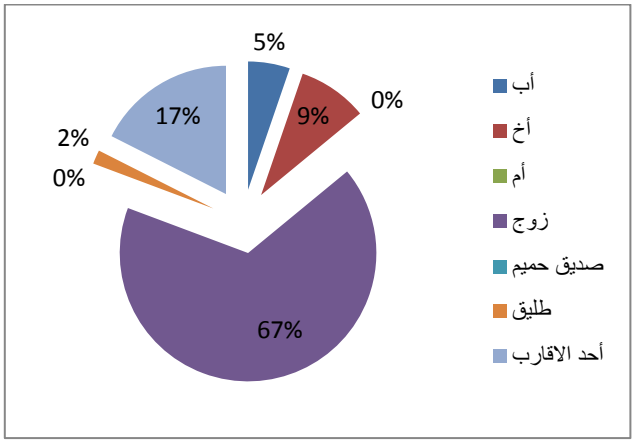

رسم بياني 32: صلة قرابة المرتكب للعنف وممارسته للعنف الجنسي في عينة استبيان النساء المعنفات

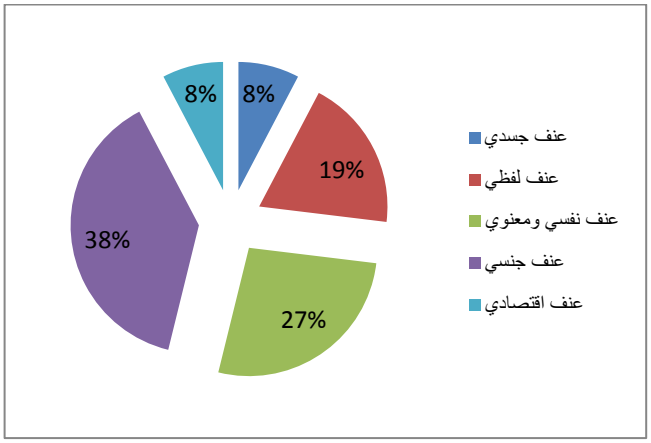

رسم بياني 33: أنواع العنف الذي يمارسها أحد الأقارب في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن كلاً من الأب والأخ يمارسون العنف الجسدي على المرأة بالدرجة الثانية من بعد العنف النفسي، والمؤسف أيضاً وجود حالات قليلة لعنف جنسي على الأخت والابنة متمثل بالأغلب عبر التحرش (حالتين لاغتصاب من الأخ).

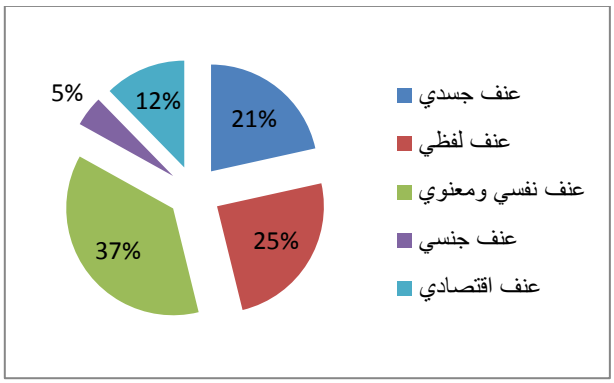

رسم بياني 34: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأب في عينة استبيان النساء المعنفات

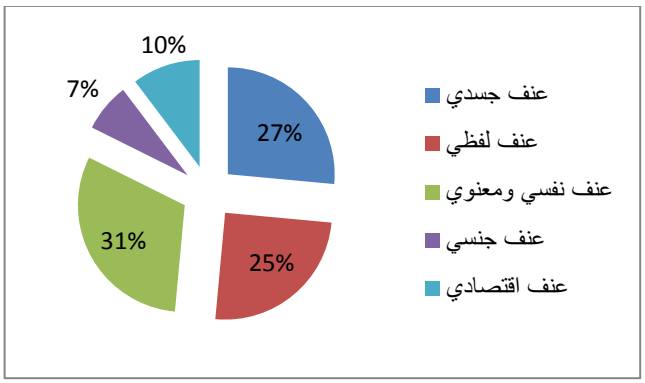

رسم بياني 35: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأخ في عينة استبيان النساء المعنفات

وعند النظر إلى عينة استبيان النساء المتعرضات لأكثر من نوع من أنواع العنف الأسري (78% من العينة الكاملة)، نجد بأن أكثر الانواع تلازماً في الحدوث مع بعضها هي العنف النفسي مع اللفظي بنسبة 82% من هذه الفئة، يليها العنف النفسي مع الجسدي بنسبة 58%، ثم العنف الجسدي مع اللفظي بنسبة 55%، فالعنف الاقتصادي مع اللفظي بنسبة 44%.

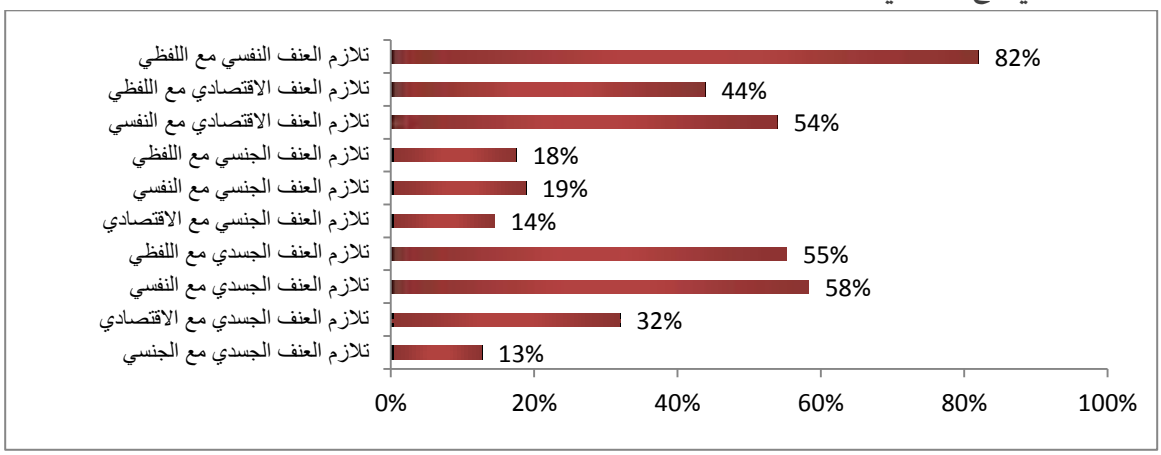

رسم بياني 36: تلازم حدوث أنواع العنف الأسري مع بعضها في عينة استبيان النساء المعنفات

وقد كشف الاستبيان بأن أكثر المراحل العمرية عرضةً للعنف هي الفئة ما بين ال 18 سنة و35 سنة بنسبة 75%، يليها سن 13 إلى 17 سنة بنسبة 22% وأقل من 12 سنة بنسبة 21%. فيما يقل التعرض للعنف في المراحل العمرية المتقدمة حيث تنخفض النسبة إلى 16% بين 36 سنة و45 سنة، وإلى 5% من 46 سنة إلى 65 سنة ولم توجد حالة تعرضت للعنف خلال الفئة العمرية الأكبر من 65 سنة. وقد تكون هذه النتيجة أيضاً بسبب كون العينة فتية نسبياً (معدل العمر 33 سنة).

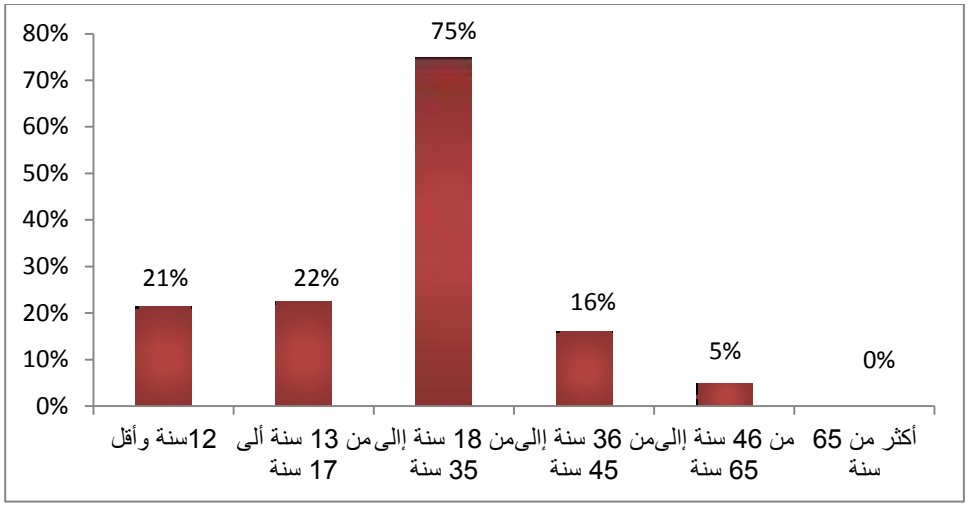

رسم بياني 37: المراحل العمرية التي تعرضت للعنف خلالها عينة استبيان النساء المعنفات

ومن الملاحظ بأن ممارسة العنف ضد المرأة في الفئة العمرية بين 18 و35 سنة يزداد حيث تصل النسبة إلى 75% باعتباره أنها أوج فترة الزواج من جهة، ولما كان الزوج هو الأكثر ممارسة للعنف فمن الطبيعي أن تتعرض المرأة خلال هذا العمر للعنف بنسبة أكبر، ومن ناحية أخرى أن معدل عمر العينة هو 33 سنة.

وعند تحليل أنواع العنف الأسري الممارس على هذه الفئات العمرية، نلاحظ بأن الفئة العمرية أقل من 12 سنة تتعرض للعنف الجنسي بالمرتبة الثانية (22%) بعد الفئة العمرية بين 18 و35 سنة (53%)، وتتعرض الفتيات الأقل من 12 سنة لهذا العنف بالدرجة الأولى من أحد الأقارب.

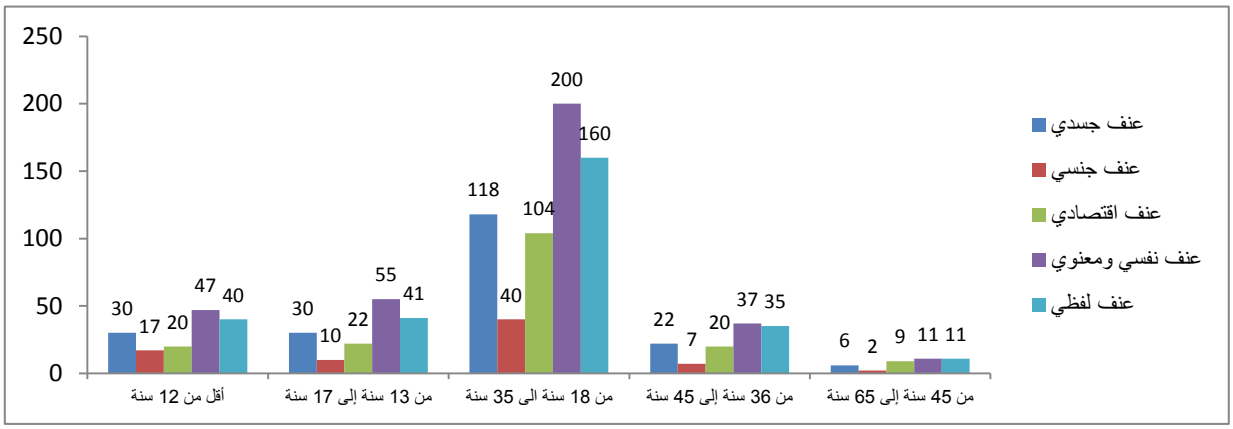

رسم بياني 38: أنواع العنف الأسري وعلاقتها بالفئة العمرية لدى حدوثها في عينة النساء المعنفات

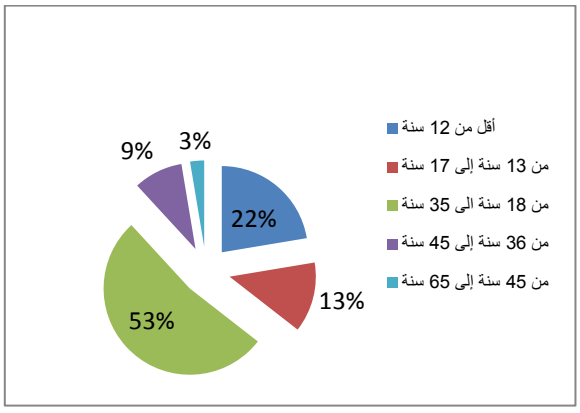

رسم بياني 39: ممارسة العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات

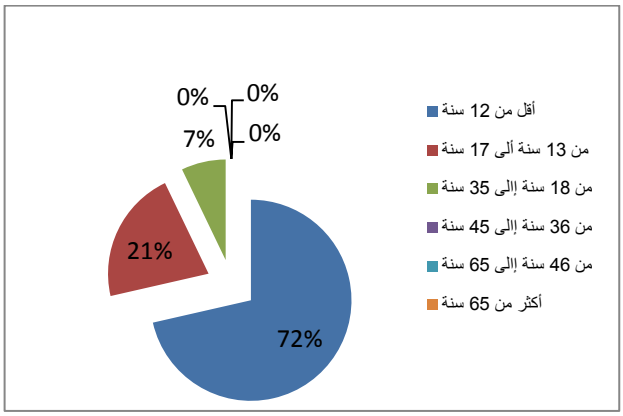

رسم بياني 40: ممارسة أحد الأقارب العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية في عينة النساء المعنفات

ومن المؤسف أن 80% من عينة الدراسة قد عانت ولازالت تعاني من العنف الأسري بشكل متكرر، في حين أن 20% فقط تعرضت للعنف مرات قليلة، وحالة واحدة فقط ذكرت بأنها تعرضت للعنف مرة واحدة في حياتها حيث حسب سردها أنها تعرضت للعنف النفسي بعد زواجها بأسبوع عندما علمت زوجته الأولى بزواجه منها أرغمته على تطليقها وهو وافق بسبب ضعف شخصيته.

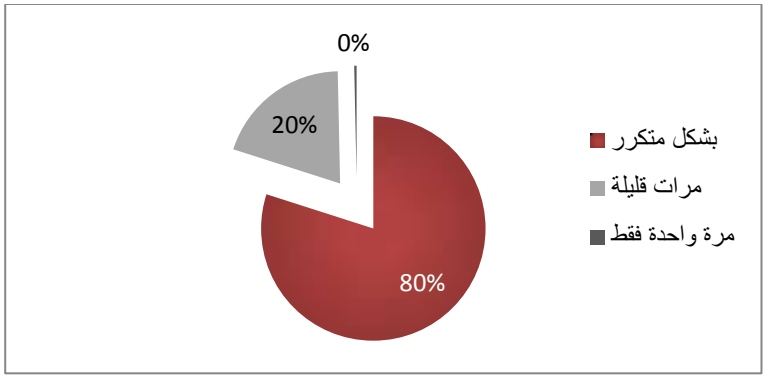

رسم بياني 41: تكرار حدوث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وعند دراسة مدى تكرار العنف على مختلف أنواعه، يظهر أن العنف الاقتصادي هو الأكثر تكرار في الحدوث بنسبة 89%، وهو يمارس بالأغلب (بنسبة 75%) عن طريق الحرمان من النفقة وهو للأسف سلوك مستمر في معظم الأحيان من قبل مرتكب العنف. ويلي في نسبة تكرار الحدوث العنف اللفظي بنسبة 87%، ثم العنف النفسي 86%، فالجسدي 83% وأخيرا الجنسي 81%. وإن تواني النساء في اتخاذ التدابير الصحيحة لردع العنف الأسري الواقع عليهن بأنواعه قد ساهم في تكرار حدوث هذه الأنواع لاسيما الجسدي والجنسي.

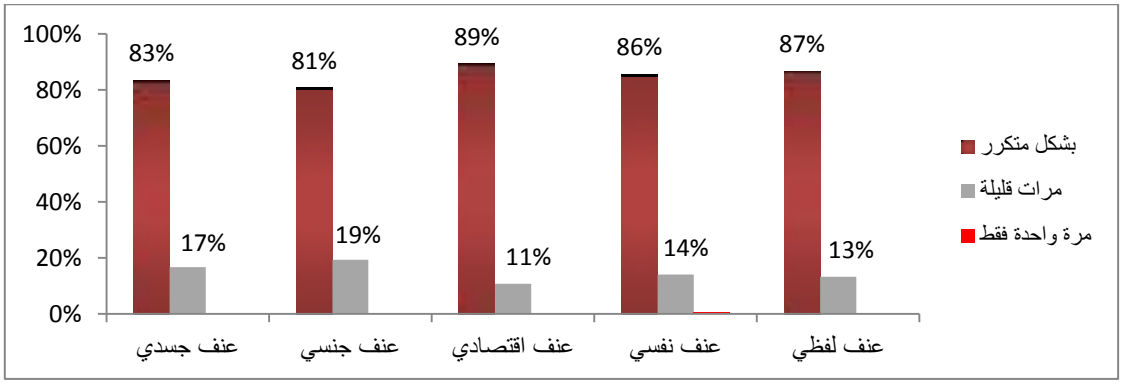

رسم بياني 42: مدى تكرار حدوث العنف الأسري على اختلاف أنواعه في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالبحث عن أسباب التعرض للعنف، فقد رأت 57% من عينة النساء المعنفات أنهن يتعرضن للعنف لأسباب غير مبررة أو بدون سبب بنسبة 51%. وأوضحت 49% منهن أنهن يتعرضن للعنف عندما يرفضن تلبية طلبات المرتكب للعنف مع وجود مبرر للرفض أو عند الرد على كلامه أو استفزازه بالكلام أو الفعل. فيما تعرض 47% منهن للعنف بسبب مطالبتهن بحقوق تحمل المسؤولية المالية. وشكلت الخيانة الزوجية من طرف المرتكب للعنف 15% من

أسباب التعرض للعنف فيما اعترفت 4% من العينة أنهن ترتكبن الخيانة الزوجية من طرفهن أيضاً، و11% منهم أعزت الأمر الى أسباب جنسية تكمن في تقصير أحد الطرفين في تلبية الحاجة الجنسية للآخر.

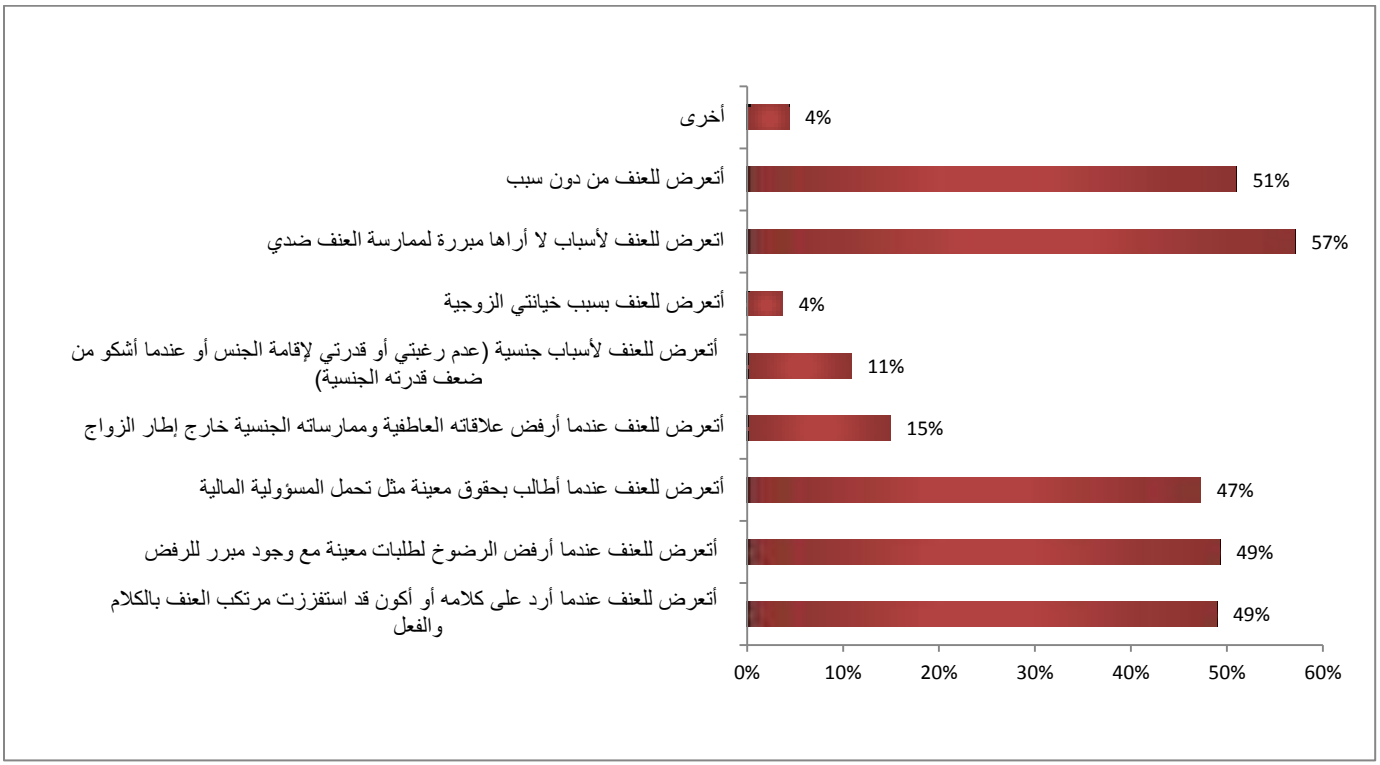

رسم بياني 43: أسباب التعرض للعنف من وجهة نظر عينة استبيان النساء المعنفات

وللبحث أكثر عن الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تساهم في ممارسة العنف الأسري على المرأة، أعربت نساء العينة بأن الموروثات الاجتماعية التي تنظر للمرأة بصورة دونية وتؤيد ارتكاب العنف كأمر طبيعي في الحياة الأسرية وكذلك الفهم والتطبيق الخاطئ للدين والشريعة الإسلامية هما أهم الأسباب التي تؤدي لارتكاب العنف ضد المرأة بنسبة 55% لكليهما. وتأتي بالدرجة الثانية الظروف الاقتصادية المتمثلة في الفقر والديون والبطالة بنسبة 38%، وبالدرجة الثالثة الظروف النفسية للمرتكب للعنف من مرض عقلي أو نفسي بنسبة 28% وأخيراً الفساد الأخلاقي المتمثل في تعاطي الكحول والمخدرات والدعارة وغيرها بنسبة 24%.

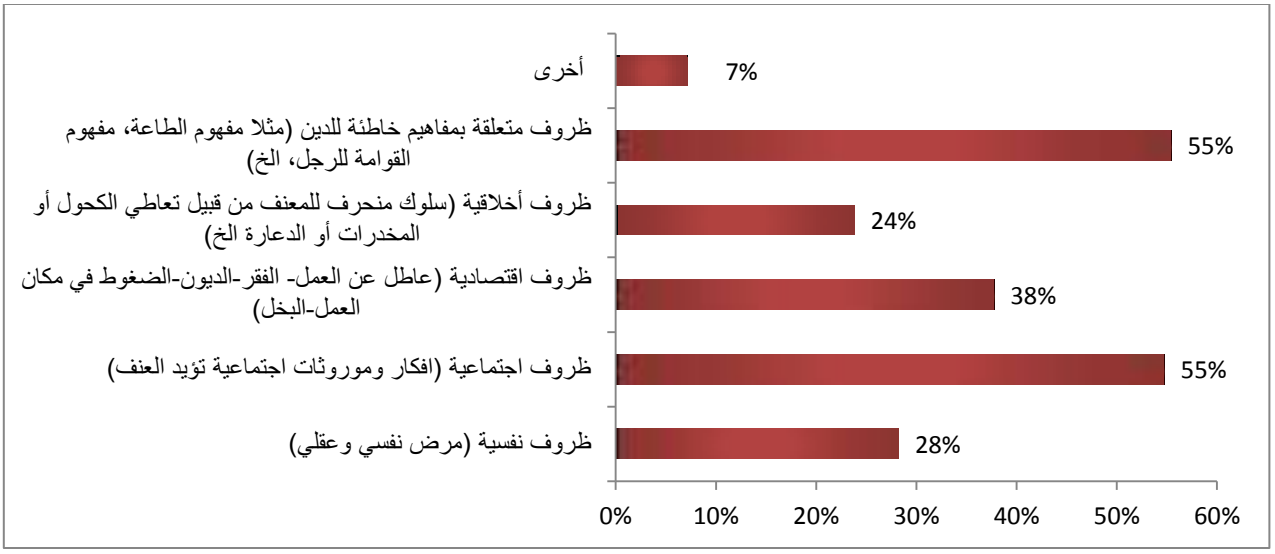

رسم بياني 44: الظروف التي تساهم في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من وجهة نظر عينة النساء المعنفات

وللأسف، فإن ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة يحدث أغلب الأحيان أمام الأطفال بنسبة 56% يليه الأهل والأصدقاء بنسبة 52%. وأيضاً، 45% من الأحيان يمارس العنف ضد المرأة دون وجود أحد آخر، في حين أن 19% من الأحيان يحدث العنف أمام الغرباء.

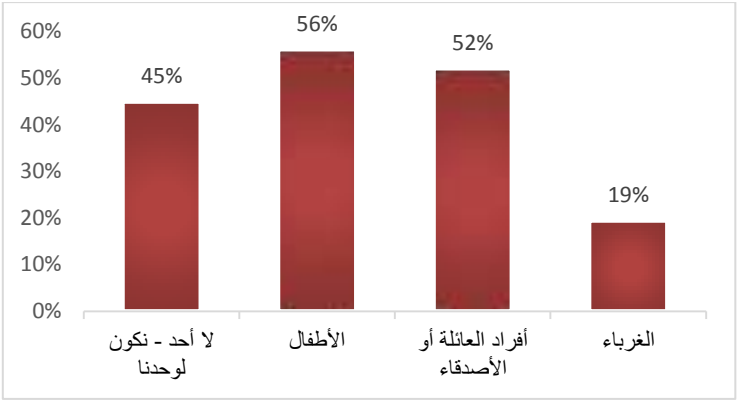

رسم بياني 45: أمام من يحدث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن جهة أخرى، أكدت 42% من النساء المتعرضات للعنف بأن هناك شخص آخر من محيط الأسرة يتعرض للعنف الأسري من قبل نفس المرتكب العنف. وللأسف، فإن الضحية الأولى هنا هم الأبناء بنسبة 41% ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس الشخص، يليهم الأخوات بنسبة 20%، والأم بنسبة 14%، والأخوة الذكور

(الصغار) بنسبة 13%. وقد ذكرت العينة أشخاص آخرين مثل أبناء الأخت، بنات العم والعمة، أم الزوج وأخت الزوج وغيرهم بنسبة 14% أيضاً، فيما 11% منهن لم تذكر صلة القرابة للشخص المتضرر (حيث كان السؤال اختياري).

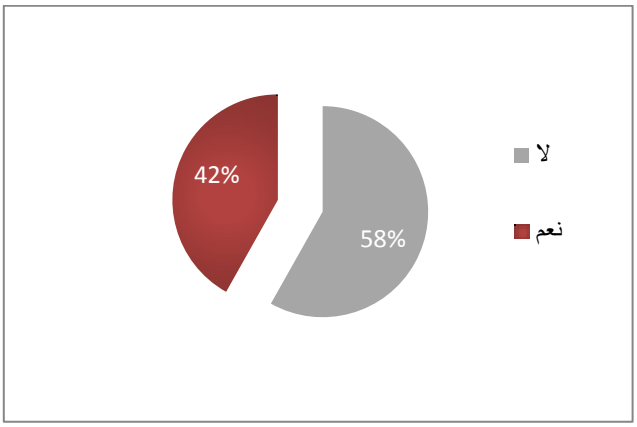

رسم بياني 46: نسبة تعرض شخص آخر من محيط الأسرة للعنف من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

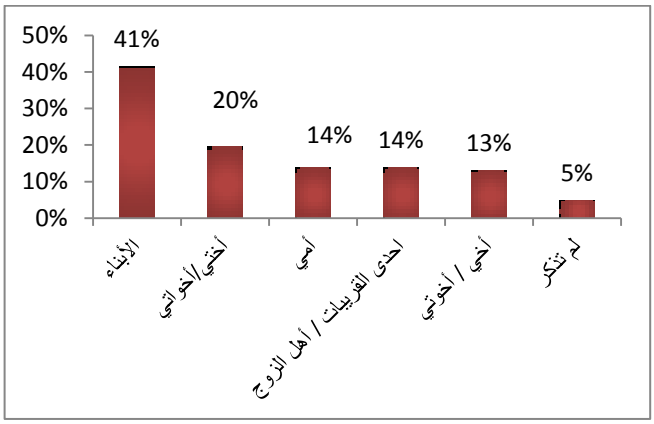

رسم بياني 47: من للعنف من محيط الأسرة من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وكما تبيَّن، الأبناء هم الضحية الأكبر من بعد المرأة في التعرض للعنف من نفس مرتكب العنف بنسبة 41%، ومن الجدير بالذكر بأن 90% من الأطفال الذين مورس عليهم العنف قد شهدوا تعنيف والدتهم أيضا، وهم بنفس الوقت يمثلون 28% ممن إجمالي الذين يشهدون العنف على والدتهم.

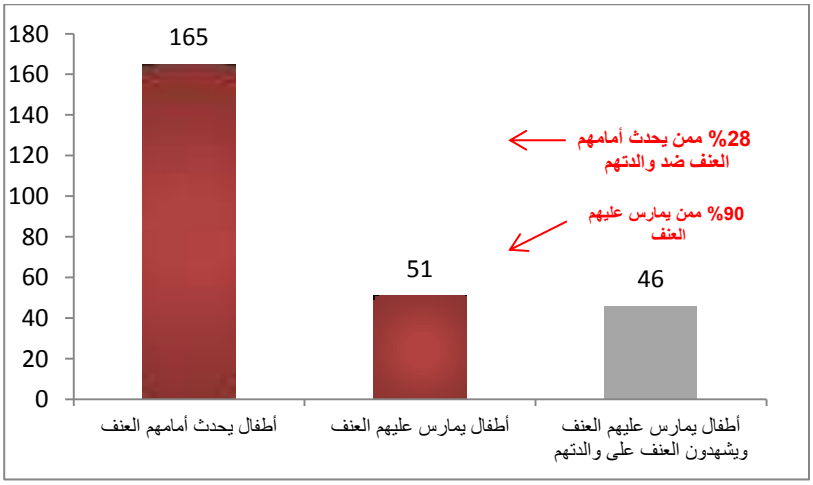

رسم بياني 48: نسبة تعرض الأطفال للعنف الأسري في عينة النساء المعنفات

ومازالت الغالبية العظمى من النساء تلجأن للسكوت والبكاء عند التعرض للعنف بنسبة 77% في حين أن 38% فقط تدافع عن نفسها أو تبادل العنف بالعنف. وكذلك ذكرت نساء العينة بأن 33% منهن قد خرجن من منازلهن، و28% منهن حاولن الحصول على المساعدة فيما بادرت 27% منهن بطلب الطلاق.

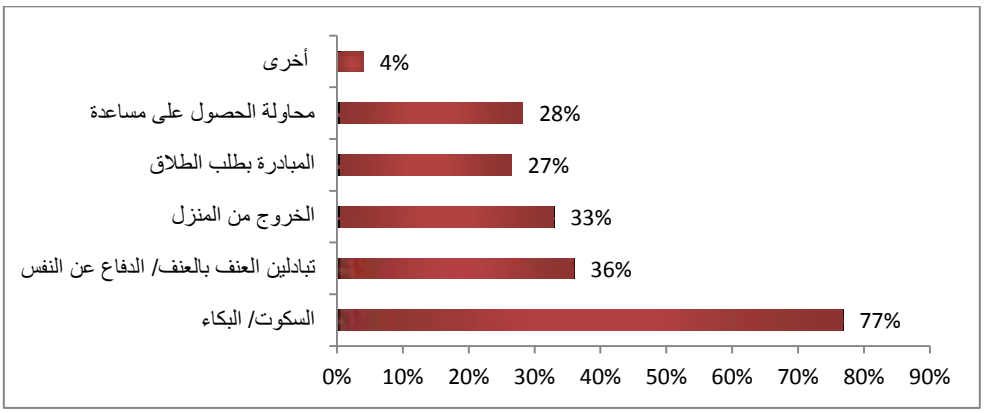

رسم بياني 49: كيفية تصرف عينة استبيان النساء المعنفات حين التعرض للعنف

وقد تبين أن غالبية النساء المتعرضات للعنف بنسبة 74% يخبرن أحداً ما بما يتعرضن له من عنف حتى ولو بعد فترة طويلة من السكوت. وأغلب من يخبرونه بما يتعرضون له هم الأهل من الدرجة الأولى والثانية المتمثلة في الأم والأب والأخوات والإخوة بنسبة 71%، يليه 21% للصديقات المقربات ثم الجهات الرسمية (مثل مكتب المحامي أو الشرطة أو مراكز الحماية من العنف الأسري إلخ) ويليه 11% من أهل الزوج ثم 3% للأهل من الدرجة الثالثة والرابعة.

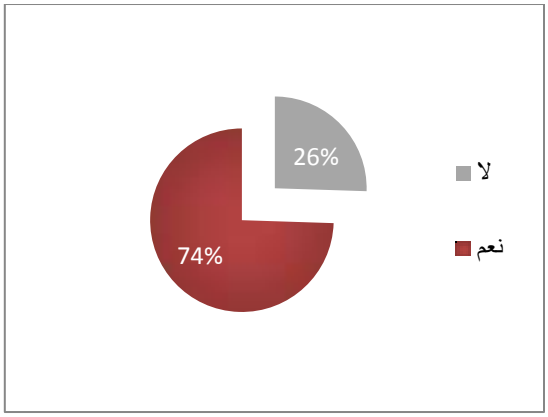

رسم بياني 50: اخبار أحد ما عن التعرض للعنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

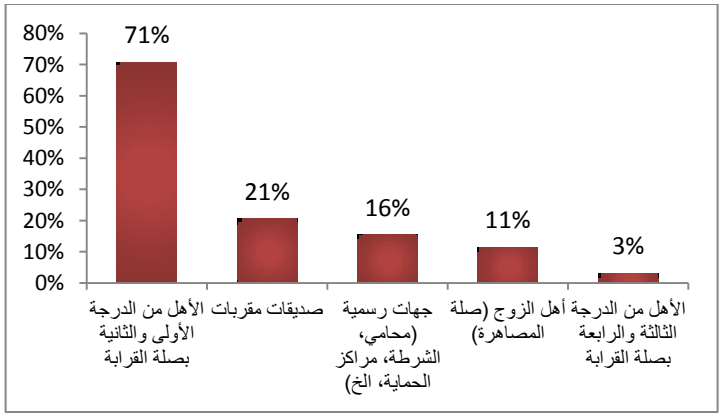

رسم بياني 51: صلة قرابة من تقوم المرأة بإخباره عما تتعرض له من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالطبع، هناك فرقاً بين أن تخبر المرأة المعنفة أحداً عما تتعرض له من عنف وبين أن تتخذ تدابير حاسمة لحماية نفسها وأسرتها من العنف الأسري الواقع عليها. فقد بينت نتائج الاستبيان بأن 52% أي أكثر من نصف النساء المعنفات لا يلجأن لاتخاذ أياً من التدابير الصحيحة. وأما بالنسبة للآتي أتخذن بعض من تدابير الحماية (48% من العينة)، تبين أن 75% منهن يلجأن لطلب الحماية من الأهل فقط. فيما لجأت 34% لأحدى المراكز المختصة بالحماية من العنف الأسري، و30% منهن لجأن للقضاء و30% أخرى لجأن لإبلاغ الشرطة، فيما طلبت 17% منهن تقريرا طبياً لإثبات حالات الاعتداء.

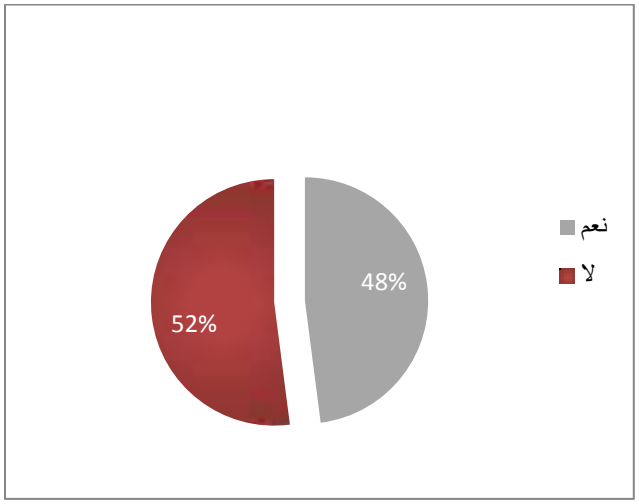

رسم بياني 52: هل لجأت عينة استبيان النساء المعنفات للتدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري الواقع عليهن؟

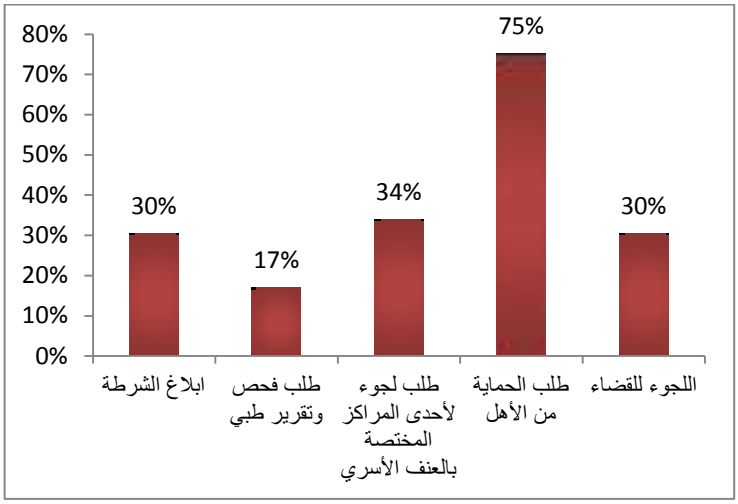

رسم بياني 53: التدابير التي لجأت لها عينة استبيان النساء المعنفات حال تعرضها للعنف الأسري

وبالنسبة للنساء الآتي لم يتخذن أياً من التدابير المذكورة سابقاً واللاتي شكلن أكثر من نصف العينة (52%)، فيعود السبب الأكبر بنسبة 61% إلى الحفاظ على السمعة والخوف من الفضيحة، يليه الخوف على ضياع الأبناء ومستقبلهم بنسبة 48%. كذلك شكل الخوف من مرتكب العنف نسبة 39% كسبب مانع لاتخاذ تدابير الحماية، يليه 31% بسبب عدم دعم الأهل ورفضهم، 18% الخوف من الطلاق والوحدة، و18% لاعتقادهن بعدم جدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل وتبيَّن أن 14% من النساء المعنفات تتقبل العنف على أنه أمرٌ طبيعي، فيما أعزت 12% منهن الأمر إلى الاعتماد على دخل المرتكب للعنف.

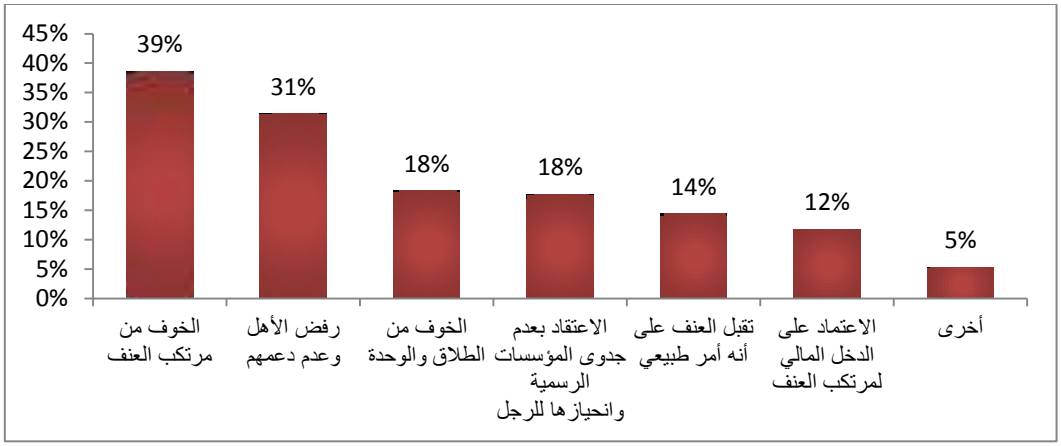

رسم بياني 54: أسباب عدم اتخاذ أي من التدابير الصحية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن المؤسف بأن الأغلبية العظمى من المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي بالتحديد لا يلجأن للتدابير الرسمية للحماية من العنف ولاثبات واقعة الاعتداء عليهن عبر إبلاغ الشرطة وأخذ فحص وتقرير طبي واللجوء للقضاء. ففي حالة العنف الجسدي، بلّغت 26% فقط من النساء المتعرضات للعنف الجسدي الشرطة عن حالة الاعتداء و15% منهن طلبت تقريراً طبياً و19% منهن لجأت للقضاء حيال ذلك. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي، 18% فقط أبلغن الشرطة و12% طلبن فحصاً طبياً فيما لجأت 25% منهم للقضاء. ويعزوا ذلك في الأغلب على الخوف على السمعة والخوف من مرتكب العنف وعدم دعم الأهل وأيضاً غياب الوعي لدى هؤلاء النساء والفتيات بحقوقهن.

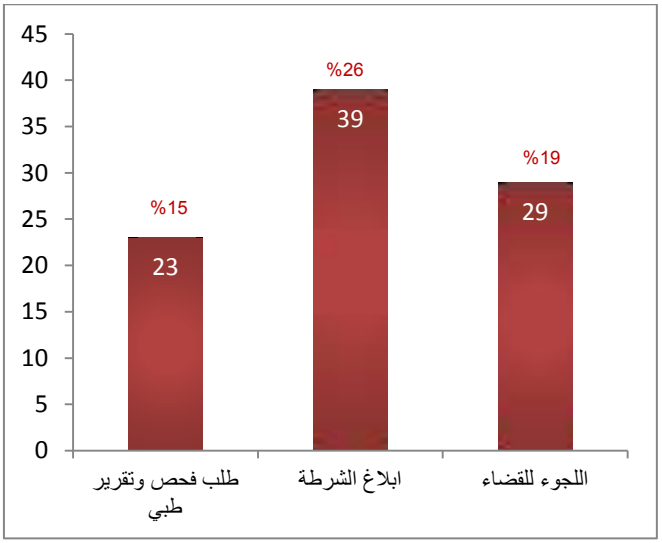

رسم بياني 56: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجسدي الآتي اتخذن تدابير رسمية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

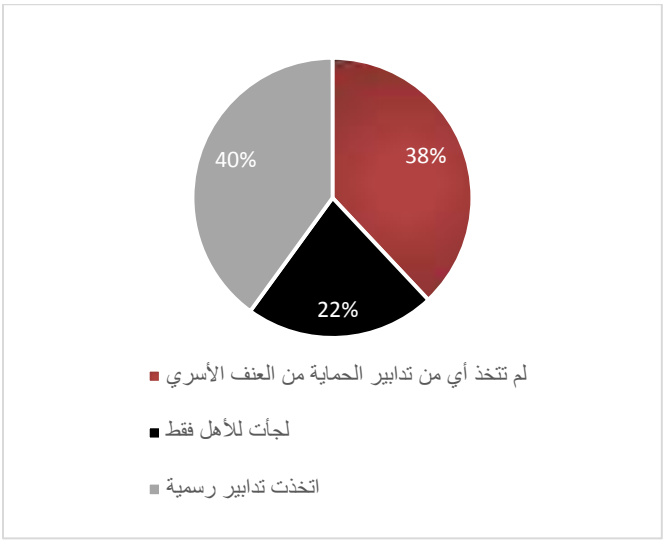

رسم توضيحي 55: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الاسري في عينة استبيان النساء المعنفات

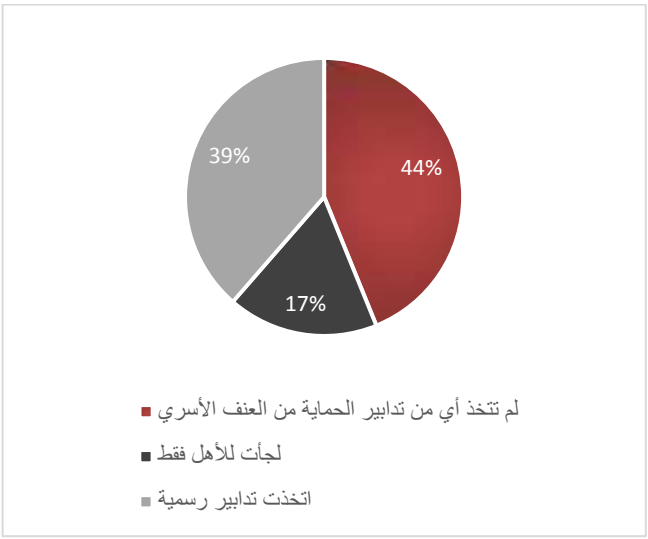

رسم بياني 57: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

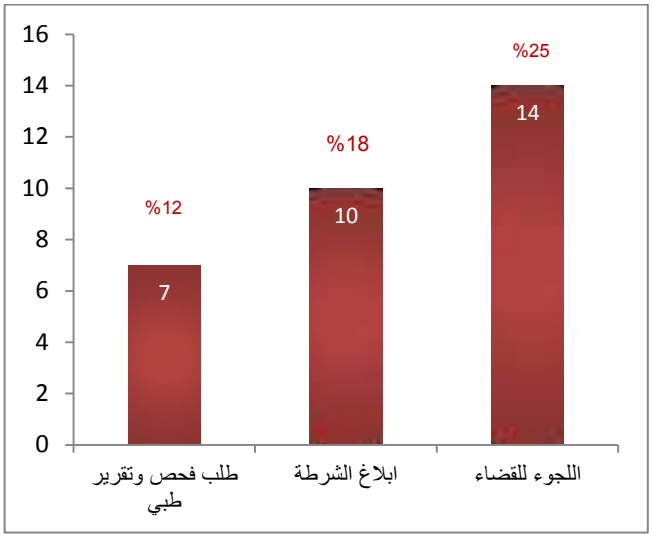

رسم بياني 58: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجنسي الآتي أبلغن الشرطة أو طلبن فحصاً طبياً و لجأن للقضاء في عينة استبيان النساء المعنفات

وبالنظر لنسبة النساء اللاتي لجأن لأحد مراكز الحماية من العنف الأسري مقارنة بالعينة الكاملة فهي فقط 16%، وأكثر خدمة تم الحصول عليها هي الإرشاد والإصلاح الزوجي بنسبة 33%، يليها خدمة الدفاع القانوني وتوكيل محامي بنسبة 27%، ثم 23% أخذ استشارة قانونية و21% الحصول على رعاية وتأهيل نفسي. وقد حصلت 15% من عينة اللاجئات لهذه المراكز على دعم مالي و10% حصلن على مأوى مؤقت بالإضافة إلى 13% حصلن على خدمات متفرقة.

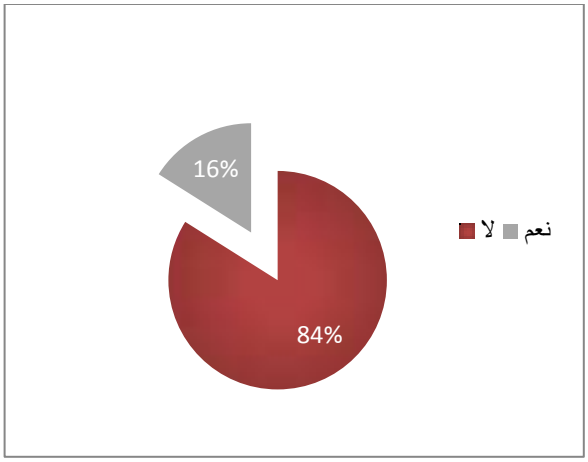

رسم بياني 59: نسبة لجوء النساء المعنفات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

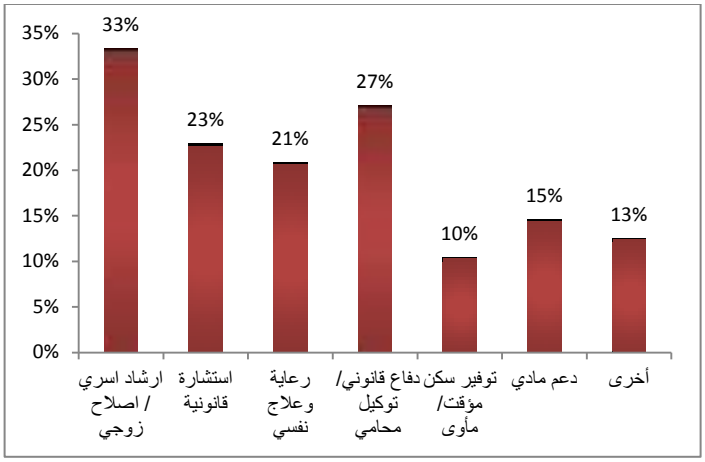

رسم بياني 60: نوعية الخدمات التي حصلت عليها اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات

ولقد أثر العنف الأسري على 97% من نساء العينة على عدة جوانب في حياتهن بآن واحد. حيث بلغت نسبة تأثر الجانب النفسي 97% من العينة، ونسبة تأثر الجانب الاجتماعي 83%. وبالنسبة للجانب الجسدي والصحي فقد بلغت نسبة التأثر بـ 57% يليها تأثر الحياة العلمية للمرأة بنسبة 50% والاقتصادية بنسبة 45%، فيما أثر العنف على الجانب السلوكي والأخلاقي للمرأة أو أبنائها - في حالة الزواج - بنسبة 30%.

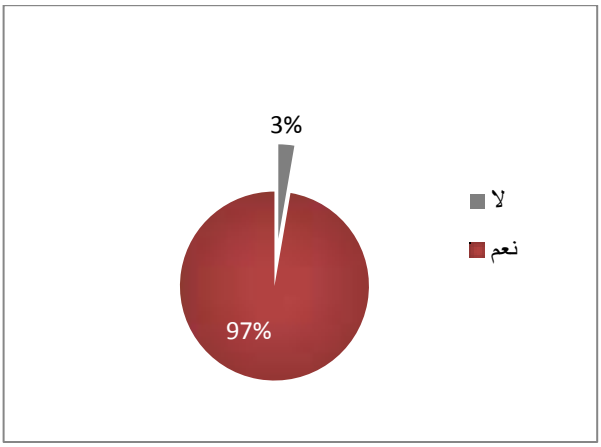

رسم بياني 61: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

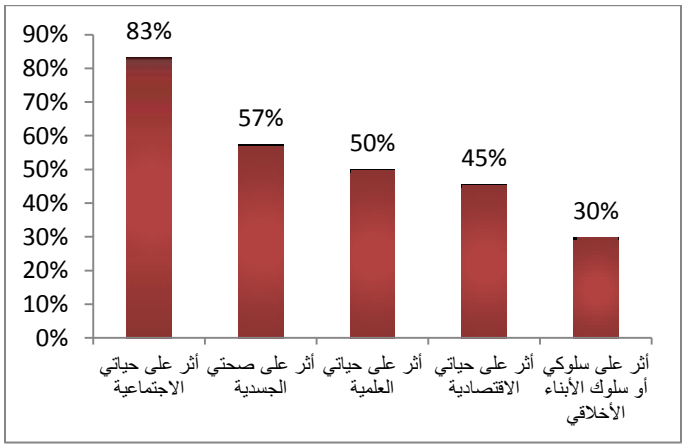

رسم بياني 62: جوانب تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

تحليلات اضافية في عينة استبيان النساء المعنفات

وباختبار علاقة السمات الديموغرافية للعينة بالتعرض للعنف الأسري وحيثياته، تتضح لنا الأمور التالية:

لم يقلل عمل المرأة وحصولها على دخل مالي بذاتها من تعرضها للعنف الأسري بشكل عام، فقد تبين أن المرأة التي تملك دخل ذاتي تتعرض للعنف (بغض النظر عن صلة المرتكب للعنف) بنسبة متقاربة لمن لا تملك دخل ذاتي (ربات البيوت/العاطلات والطالبات).

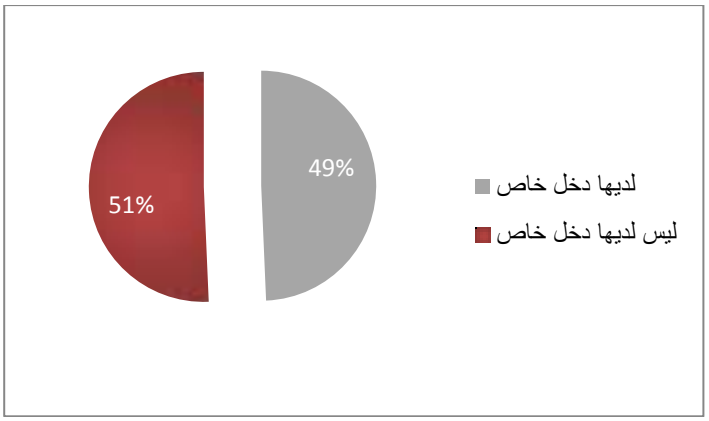

رسم بياني 63: نسبة من تملك دخل خاص في عينة استبيان النساء المعنفات

غير أنه عند اختبار طبيعة عمل المرأة وشخصية المرتكب للعنف، فإتضح بأن أن نسبة ممارسة الزوج للعنف في حال كانت المرأة من ربات البيوت لتصل إلى 85%. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن الأب هو ثاني أكثر مُمَارس للعنف بنسبة 9% إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 35% ليكون المرتكب الأول للعنف بالنسبة للطالبات.

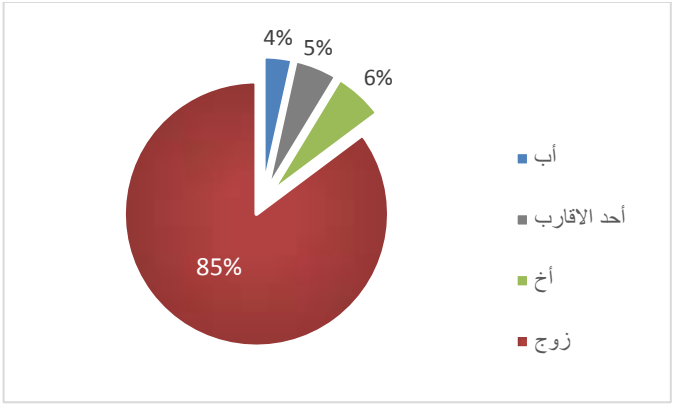

رسم بياني 64: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة لربات البيوت في عينة استبيان النساء المعنفات

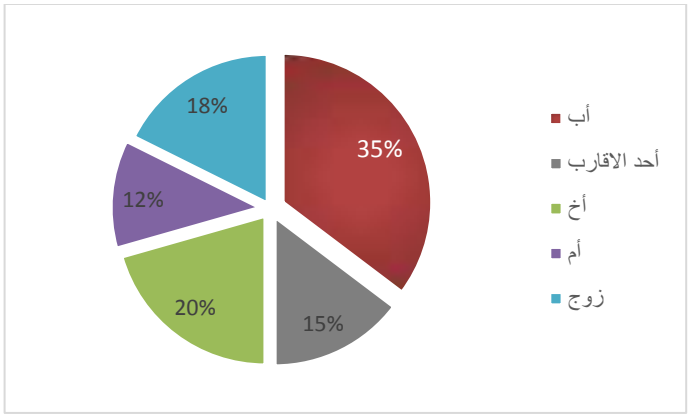

رسم بياني 65: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة للطالبات في عينة استبيان النساء المعنفات

ومن جهة أخرى، لم يقلل المستوى التعليمي العالي للمرأة أيضاً من تعرضها للعنف الأسري. بل قد يكون الفارق في المستوى التعليمي بين المرأة والرجل سبباً غير مباشر في ممارسة العنف عليها. ففي حين أن غالبية "المتزوجات" من العينة هن من حملة الشهادات الجامعية فأكثر بنسبة 61%، فإن الزوج المرتكب للعنف في العينة يحمل شهادة ثانوية وأقل على الأغلب بنسبة 65%.

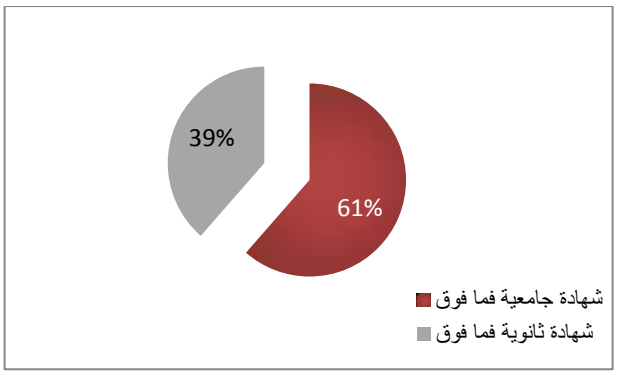

رسم بياني 66: المستوى التعليمي للمتزوجات في عينة استبيان النساء المعنفات

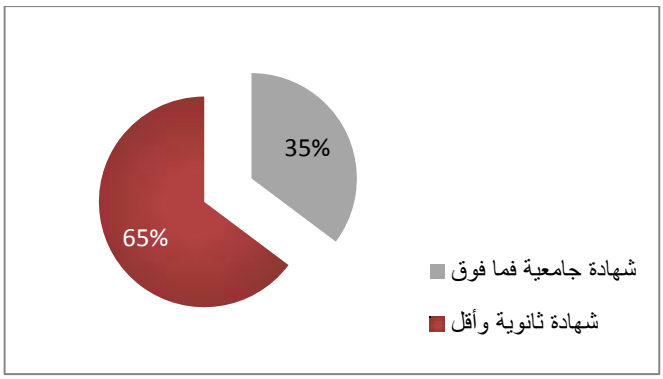

رسم بياني 67: المستوى التعليمي للزوج المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

ولقد بينت النتائج بأن غالبية النساء هن من المستوى المعيشي المتوسط، وهو يتمثل في الطبقة الكادحة، فقد يسهم ذلك في تشكيل ضغوطات اقتصادية واجتماعية تؤدي بشكل غير مباشر لارتكاب العنف. ولكن من الجدير بالذكر بأن نسبة المستوى المعيشي الجيد جداً بالنسبة للعملات ممن لديهن دخلهن الخاص ترتفع من 23% (من إجمالي العينة)

إلى 32% فيما تزيد نسبة المستوى المعيشي الضعيف لربات البيوت والطالبات إلى 27%. وقد يفضي ذلك إلى أن تأثر المرأة غير العاملة اقتصادياً من العنف أكثر من العاملة حيث أن العاملة تستطيع اعالة نفسها حتى في ظل العنف الاقتصادي.

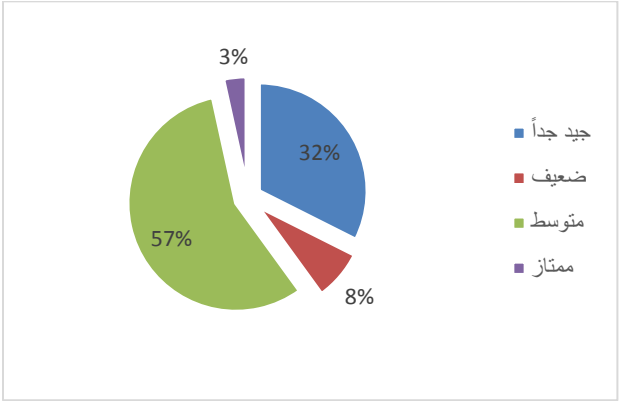

رسم بياني 68:المستوى المعيشي للمرأة العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات

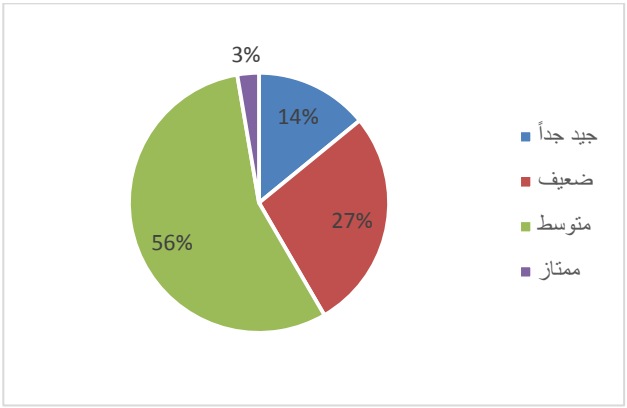

رسم بياني 69: المستوى المعيشي للمرأة غير العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات

وعلى الرغم من أن العنف الاقتصادي تمثل بالأغلب بنسبة 75% في الحرمان من (أو التقتير في) النفقة، فإنه يقع على ربة المنزل والموظفة على درجة قريبة من التساوي، غير أن الموظفة ستكون أفضلاً حالاً كونها ستعتمد على مدخولها من العمل لسد حاجاتها وحاجات أسرتها ولكن هذا بالتأكيد يمثل استغلالاً واضحاً. ومن ناحية أخرى تمثل العنف الجسدي بالأغلب في الضرب بنسبة 92%، ولكن لم يقلل عمل المرأة أيضاً من تعرضها للضرب مقارنة بربة الأسرة أيضاً.

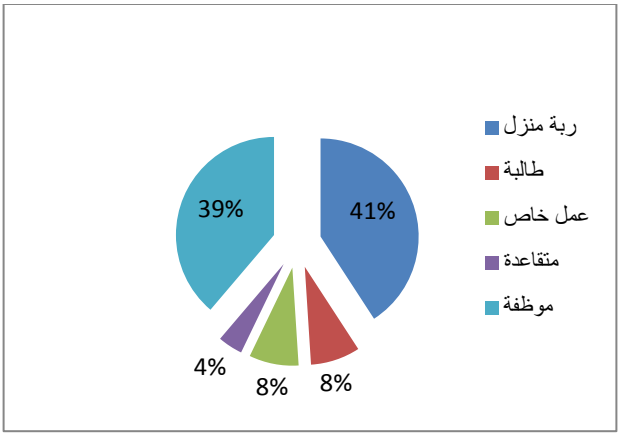

رسم بياني 70: علاقة الحرمان من النفقة بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

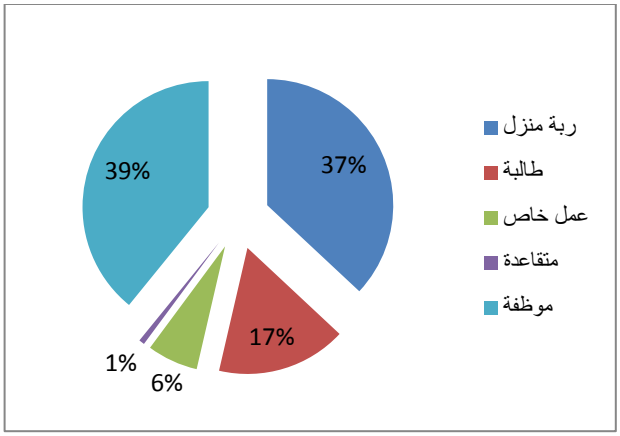

رسم بياني 71: **علاقة ممارسة الضرب بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات**

وعند اختبار ممارسة العنف الجسدي والجنسي مقارنة بالمستوى التعليمي للمرأة، لم يلاحظ أيضاً أن مستوى التعليم العالي يقلل من التعرض لهذين النوعين أيضاً، بل من المؤسف أن نسبة المتعرضات للعنف الجنسي مرتفعة عند حاملات البكالوريوس لتصل إلى 72%، وقد يكون الفرق في المستوى التعليمي خاصةً عن المتزوجات سبباً لممارسة الزوج "الجنس" بشكل عنيف متمثلاً في الإكراه أو الايذاء أو الاغتصاب.

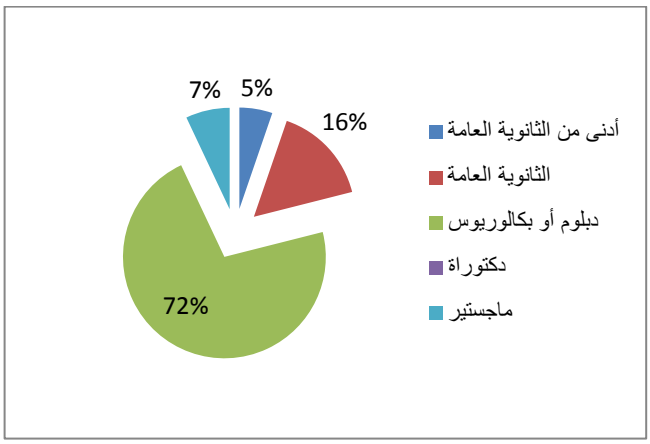

رسم بياني 72: علاقة العنف الجنسي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات

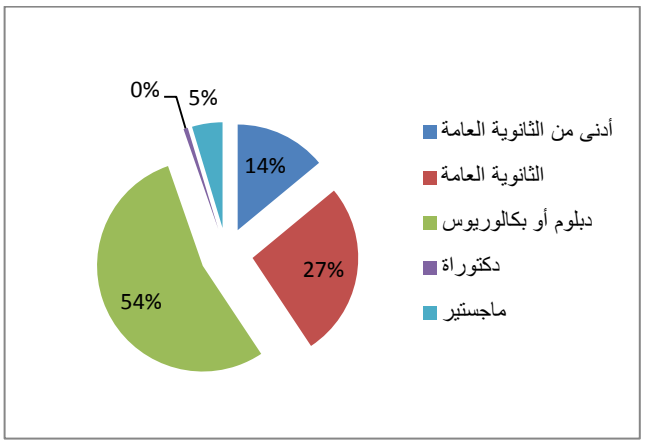

رسم بياني 73: **علاقة العنف الجسدي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات**

ثانياً: نتائج تحليل استمارات حالات النساء المتعرضات للعنف الأسري المسجلات في مراكز الحماية من العنف الأسري

حجم العينة وسماتها الديموغرافية

لقد تم استلام مجموع 81 استمارة حالة[7] لنساء تعرضن للعنف الأسري ولجأن لمراكز الحماية من العنف الأسري على النحو التالي: مكتب الدعم القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي (قبل اغلاقه في يناير 2016) بواقع 30 حالة، مركز أوال للاستشارات القانونية والاجتماعية التابع لجمعية أوال النسائية بواقع 31 حالة، ومركز عائشة يتيم للاستشارات الأسرية التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين بواقع 20 حالة.

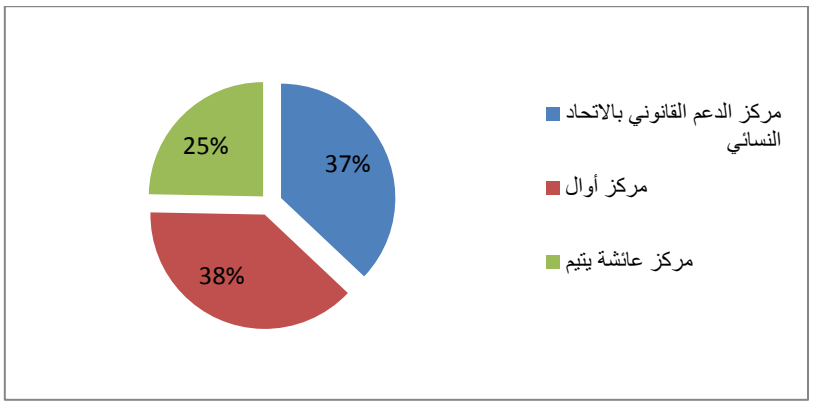

رسم بياني 74: نسبة عدد الحالات التي تم استلامها من الثلاث مراكز المتعاونة للحماية من العنف الأسري والتي اعتمدت كـ "عينة المراكز"

الغالبية العظمى لعينة المراكز من البحرينيات بنسبة 89%، غير أن العينة حوت نسبة أكبر من العربيات والأجنبيات مقارنةً بعينة "استبيان النساء المعنفات" حيث كانت نسبتهن 6% و5% تباعاً، مما ساهم على التعرف أكثر على حيثيات العنف الأسري الواقع على هذه الفئات.

[7] استخدمت مفردة "عينة المراكز" في التحليل كاختصار لعينة حالات العنف الأسري التي تم استلامها من مراكز العنف الأسري المتعاونة

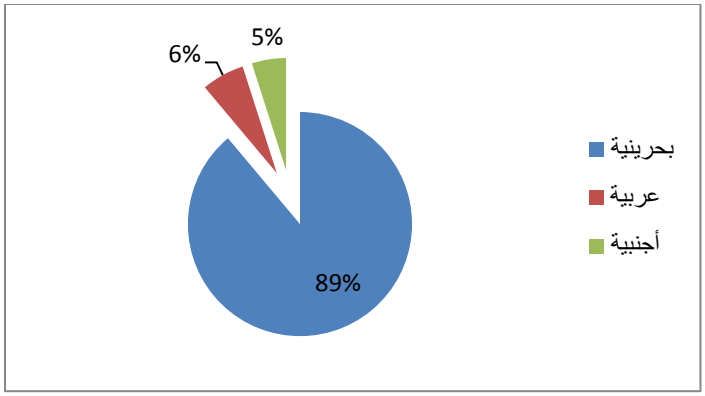

رسم بياني 75: جنسية حالات النساء المعنفات في عينة المراكز

وتراوحت أعمار النساء في عينة المراكز بين 17 سنة إلى 70 سنة، فيما كان معدل عمر العينة 36 سنة. وكان أكثر فئة عمرية في العينة تتراوح بين 21 سنة و30 سنة بنسبة 37%، فيما كانت الفئة العمرية بين 31 إلى 40 سنة والفئة العمرية بين 41 سنة و50 سنة تشكل 25% و26% تباعاً، وقد شكلت فئة 51 سنة إلى 60 نسبة 6% وفوق الـ 60 سنة 1%. وتعتبر عينة المراكز أيضاً أيضاً فتية في العمر غير أنها أكبر مقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات.

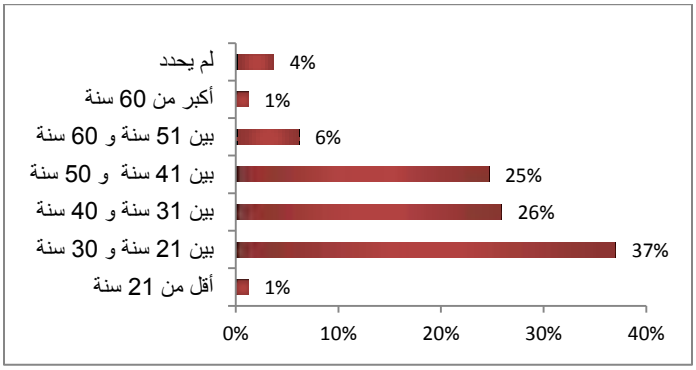

رسم بياني 76: الفئات العمرية للنساء المعنفات في عينة المراكز

ومن ناحية الحالة الاجتماعية لعينة المراكز، فقد كان أغلب العينة من المتزوجات بنسبة 65%، يليها 26% مطلقات، و5% من العازبات، و3% من الزوجات المعلقات وأخيراً 1% من الأرامل. ومقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات، فقد حوت العينة 16% أكثر من الأرامل فيما حوت نسبة أقل من المتزوجات والعازبات والمعلقات. وبالنسبة لمعدل عدد القاطنين في أسرة النساء المعنفات في عينة المراكز فهو 5 أفراد. أما بالنسبة للنساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز، فقد كان لديهن معدل طفلين لكل امرأة.

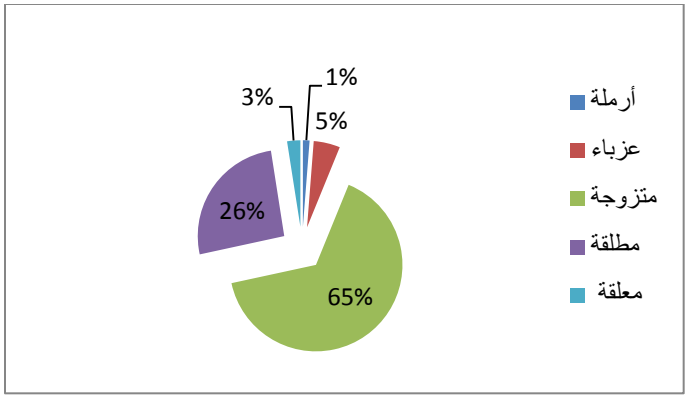

رسم بياني 77: الحالة الاجتماعية للنساء المعنفات في عينة المراكز

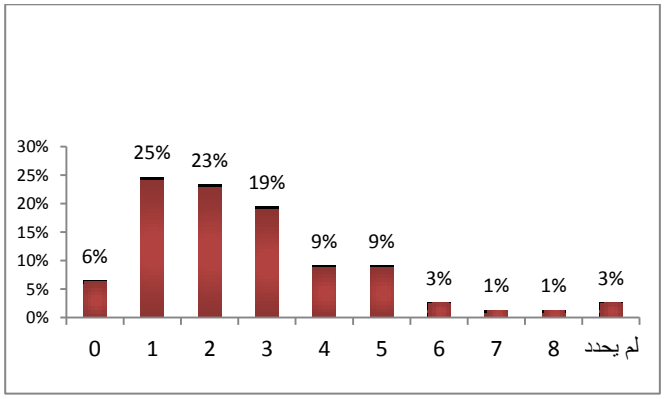

رسم بياني 78: عدد أبناء النساء المعنفات المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز

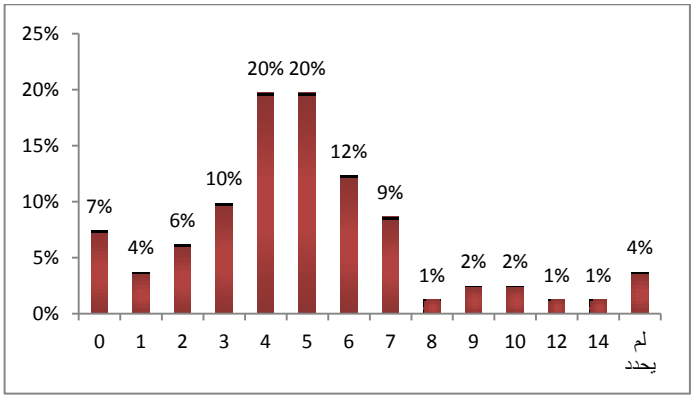

رسم بياني 79: عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في عينة المراكز

أما بالنسبة للمستوى التعليمي لعينة المراكز، فقد كانت غالبيتها بنسبة 57% من حملة الشهادات الثانوية يليها 26% من حملة شهادات دون الثانوية و15% فقط من حملة الدبلوم والبكالوريوس. ومن ناحية طبيعة العمل، فقد تبين أن غالبيتهن بنسبة 64% من ربات البيوت و32% هن من الموظفات ولكن في وضائف متدنية الأجر و3% فقط طالبات. وعليه، فإن غالبية النساء المعنفات من عينة المراكز هن من ذوات الدخل الضعيف أو المحدود بنسبة 47%، يليه مستوى الدخل المتوسط بنسبة 40% و11% من الدخل الجيد و2% فقط من الدخل الممتاز. فبمقارنة النساء المعنفات في عينة المراكز بعينة الاستبيان السابق يتضح لنا أن أغلبية اللجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري هن من ذوات الدخل والتعليم المتدني حيث أنهن في أمس الحاجة إلى مساعدات نفسية ومادية وقضائية.

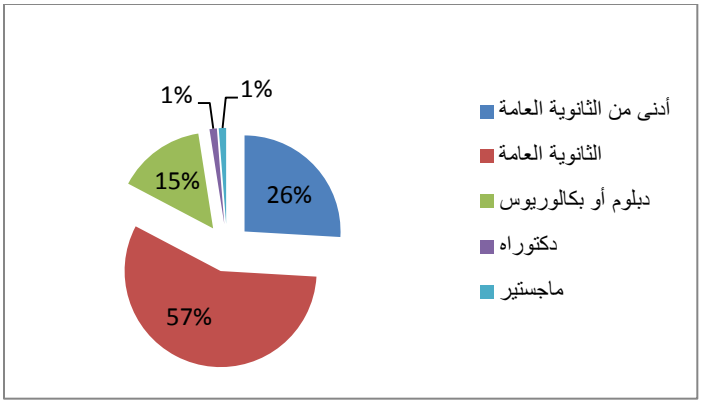

رسم بياني 80: المستوى التعليمي للنساء المعنفات في عينة المراكز

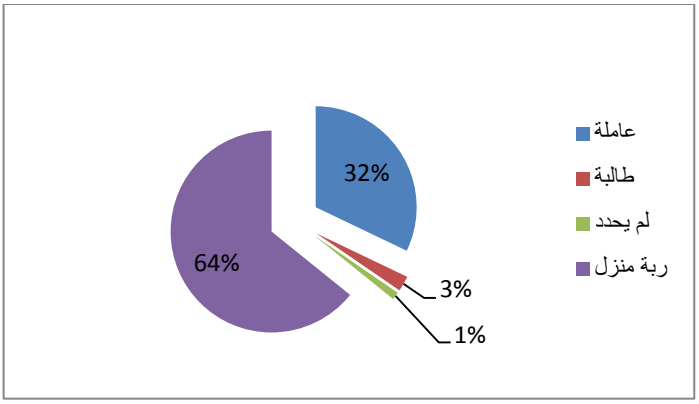

رسم بياني 81: طبيعة عمل النساء المعنفات بعينة المراكز

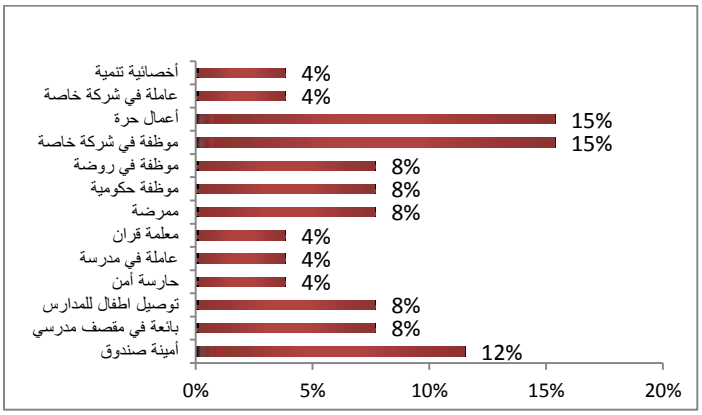

رسم بياني 82: نوع الوظيفة للنساء المعنفات العاملات في عينة المراكز

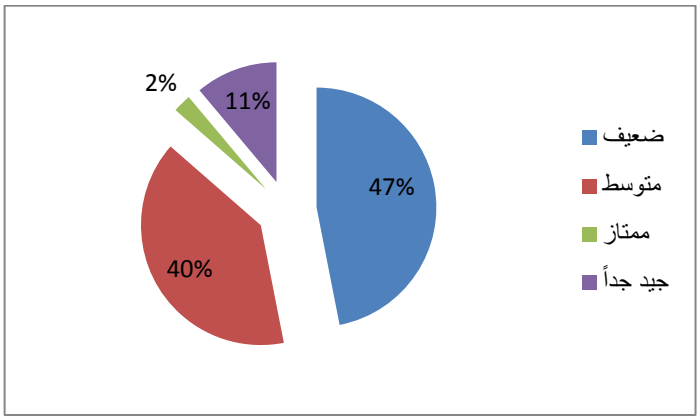

رسم بياني 83: المستوى المعيشي للنساء المعنفات في عينة المراكز

وبالنظر لمن يرتكب العنف في عينة المراكز، فقد تبين بأن 90% من حالات العنف تُرتكَب من قبل الزوج ويلحق بذلك أيضاً الزوج السابق (الطليق) بنسبة 3% ويليه الأب بنسبة 4%، ونسبة 1% لكل من أهل الزوج والأخ وأحد الأقارب. وترتفع نسبة ارتكاب الزوج للعنف في عينة المراكز على النساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج لتصل إلى 95%. وبالمقارنة بعينة الاستبيان، نجد أن ارتكاب الزوج للعنف على حالات عينة المراكز أكثر بنسبة ملحوظة. وبالنسبة للعازبات في عينة المراكز فهي فالأب ويليه الأخ هما من يمارسان العنف عليهن، علماً بأن نسبتهن من مجموع عينة المراكز لا تتعدى ال 5%.

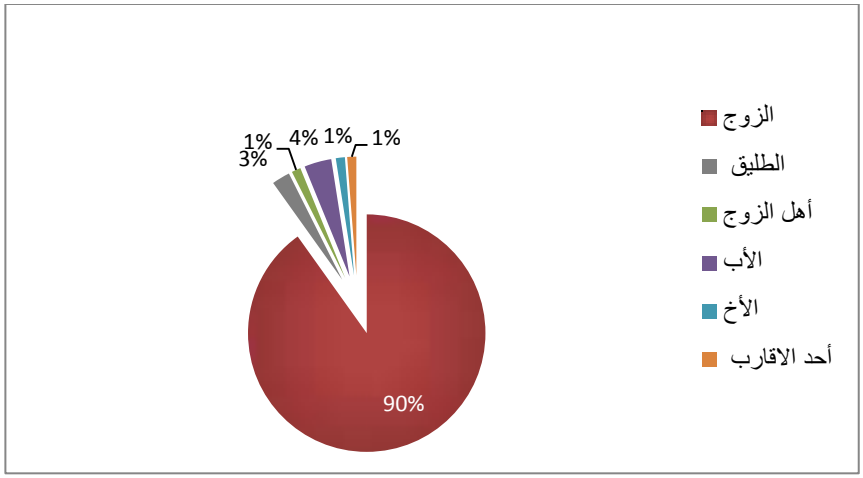

رسم بياني 84: من يرتكب العنف على النساء في عينة المراكز

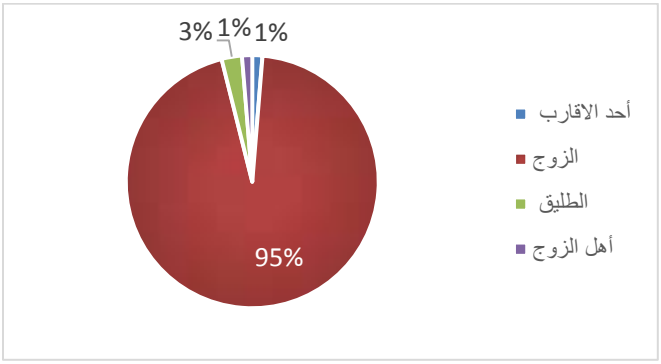

رسم بياني 85: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز

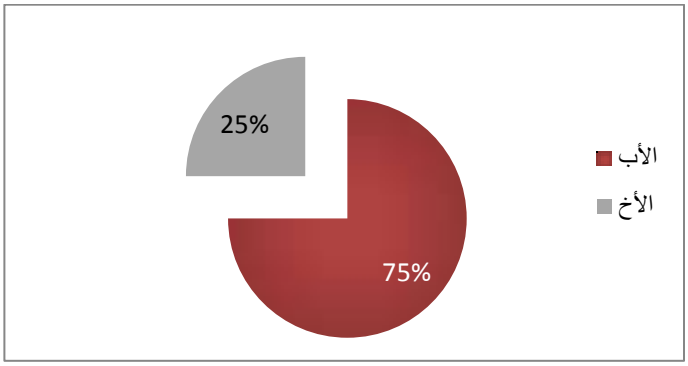

رسم بياني 86: من يرتكب العنف على العازبات في عينة المراكز

وبالنسبة لأنواع العنف التي تتعرض له نساء عينة المراكز، نلاحظ بأن 83% منهن تتعرضن لأكثر من نوع واحد من العنف الأسري. وأكثر الأنواع ممارسة عليهن هو العنف النفسي حيث أكدت كل نساء العينة تعرضهن لهذا النوع، متبوعاً بالعنف الاقتصادي بنسبة 80% ومن ثم اللفظي بنسبة 57% ويليه العنف الجسدي 42% وأخيراً العنف الجنسي 20%. وبمقارنة هذه النتائج مع عينة استبيان النساء المعنفات، نجد أن النسب متقاربة نوعاً ما غير أن نسبة العنف الاقتصادي في عينة المراكز احتلت المرتبة الثانية من أنواع العنف المرتكبة ضد المرأة وهذا يرتبط بمستوى الدخل المحدود للمرأة في العينة مما يجعل هذا الجانب مؤثراً جداً في حياتها.

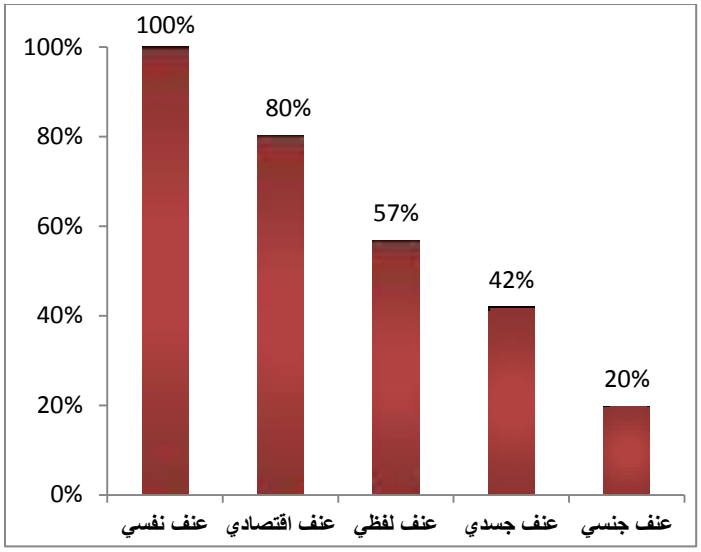

رسم بياني 87: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة المعنفة في عينة المراكز

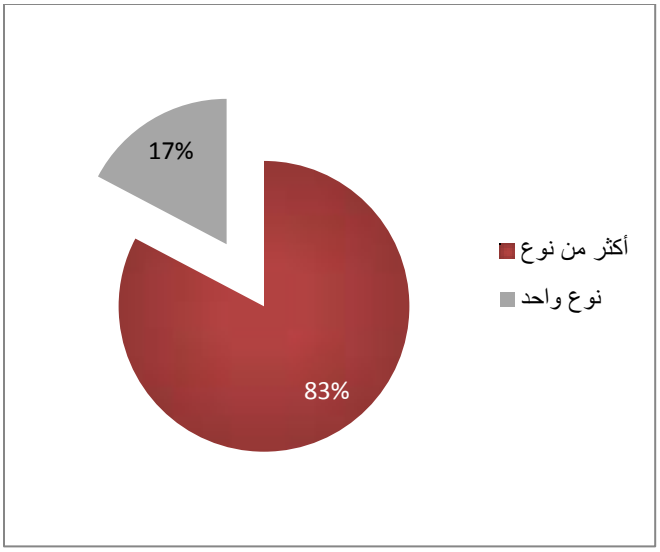

رسم بياني 88: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري على النساء في عينة المراكز

وبالحديث عن الخدمات التي قدمتها المراكز للنساء المعنفات في العينة، يظهر بأن الإرشاد الأسري هي أكثر خدمة قُدمت لهن بنسبة 98%، تليها الاستشارة القانونية بنسبة 81% فالرعاية النفسية بنسبة 65%. وقد قامت المراكز بالتكفل برفع دعوات قضائية للعينة لـ 30% من الحالات، فيما تم مساعدة 7% منهن مادياً أو توفير فرص عمل لهن، و10% من الحالات تم تحويلها أو تحويل أطفالها لجهات أخرى مثل المستشفيات والمراكز والمتخصصة ومراكز أخرى للحماية من العنف الأسري.

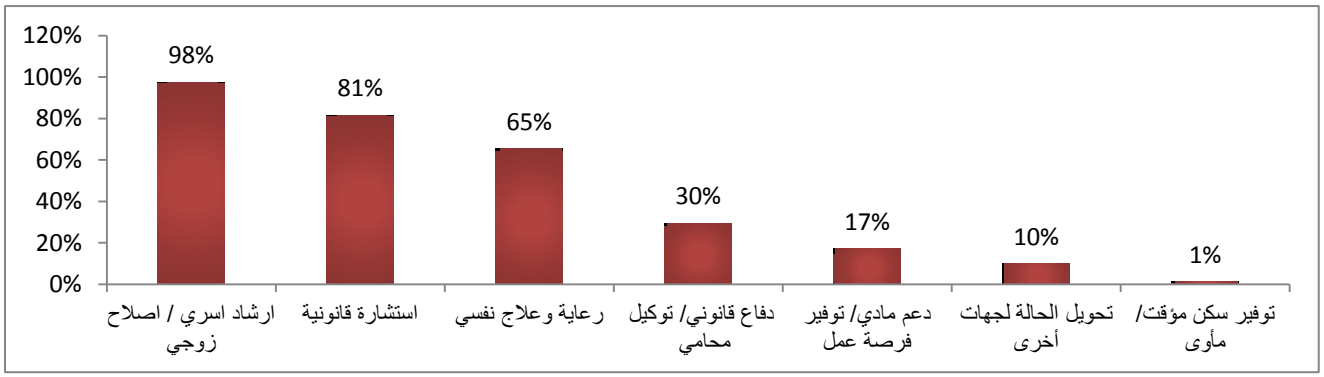

رسم بياني 89: الخدمات التي تقدمها المراكز للنساء المعنفات في عينة المراكز

ومن اللافت أن 65% ممن تعرضن للعنف الجسدي (نسبتهن 42% من عينة المراكز) اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري، و50% منهم لجأن للقضاء ولديهن دعوات قضائية، فيما 41% لديهن تقارير طبية تثبت واقعة الاعتداء أو حالة المرتكب للعنف النفسية أو العقلية و15% منهن أجرين بلاغ في مركز الشرطة.

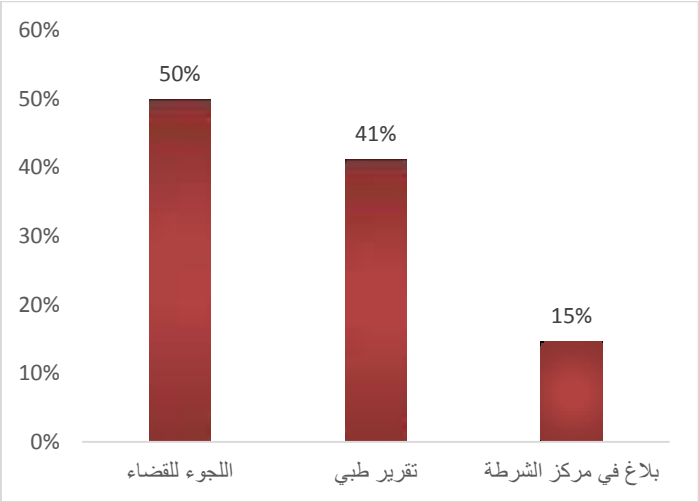

رسم بياني 90: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجسدي في عينة المراكز

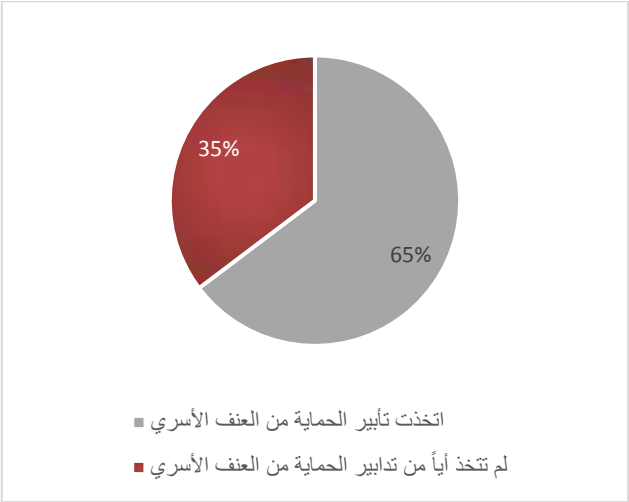

رسم بياني 91 : نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة المراكز

وأما بالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي في عينة المراكز (نسبتهن 20% من عينة المراكز)، فقد اتخذت 56% منهن أحد تدابير الحماية من العنف، حيث لجأت 44% منهن إلى رفع دعوات قضائية، و19% منهن لديهن تقارير طبية، فيما لجأت 6% منهن لعمل بلاغ في مركز الشرطة. وتعزى هذه النسبة العالية نسبياً لاتخاذ تدابير الحماية من العنف الأسري إلى الدعم والتوجيه التي تحصل عليه النساء من لجوئهن لهذه المراكز فضلاً عن الاستشارات القانونية والدعم القضائي.

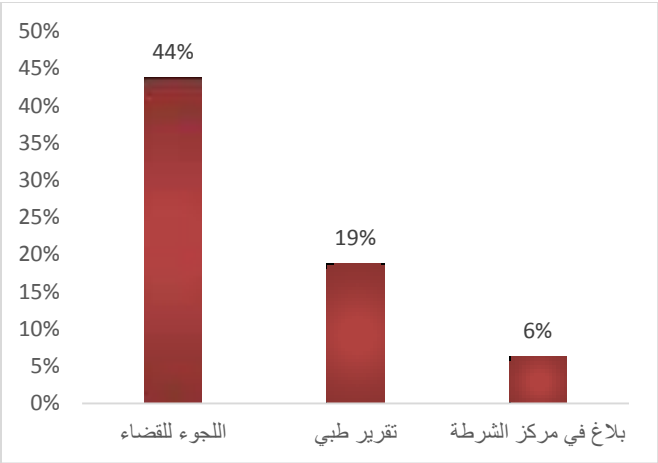

رسم توضيحي 92: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجنسي في عينة المراكز

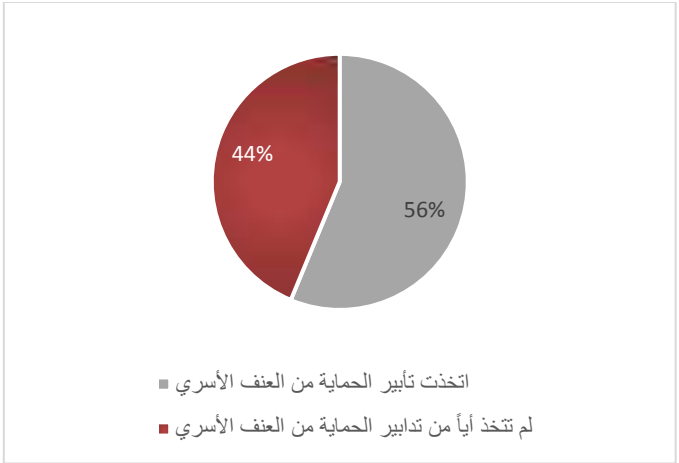

رسم توضيحي 93: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الجنسي في عينة المراكز

ومن الطبيعي والمتوقع أن تأثير العنف على الجانب النفسي قد طال كل النساء المعنفات في عينة المراكز بنسبة 100%، وقد أثر على الجانب الاقتصادي بالدرجة الثانية على النساء بنسبة 81% حيث أن العنف الاقتصادي يحتل المرتبة الثانية في عينة المراكز، يليه التأثير على الجانب الجسدي بنسبة 60%. وقد لوحظ بأن تأثير العنف قد طال الحياة العلمية لنساء عينة المراكز بنسبة 43%، وقد تبين بأن 69% منهن خريجات ثانوية فقط فعلى الأغلب لم يتمكن من اتمام دراستهن الجامعية متأثرين بالعنف الأسري. ومن المؤسف ان نجد 36% من العينة قد أثر العنف الأسري لسلباً على السلوك الأخلاقي للأبناء وفي بعض الحالات على المعنفة نفسها.

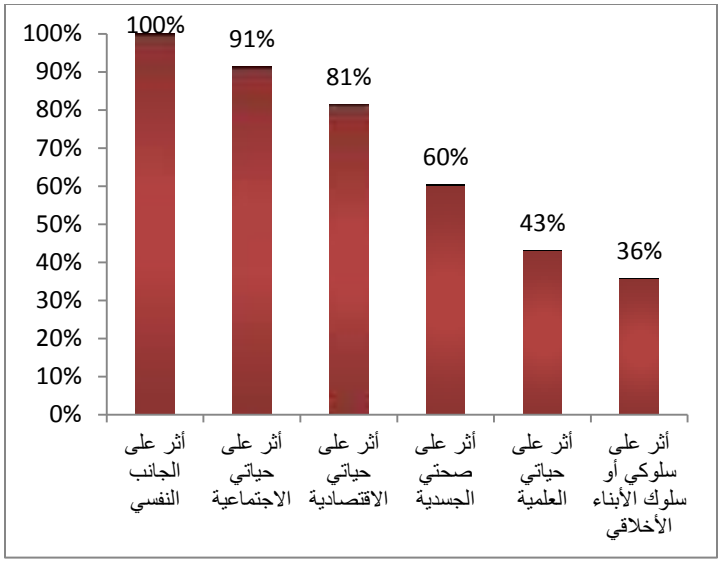

رسم بياني 94: تأثير العنف الممارس على حياة النساء في عينة المراكز

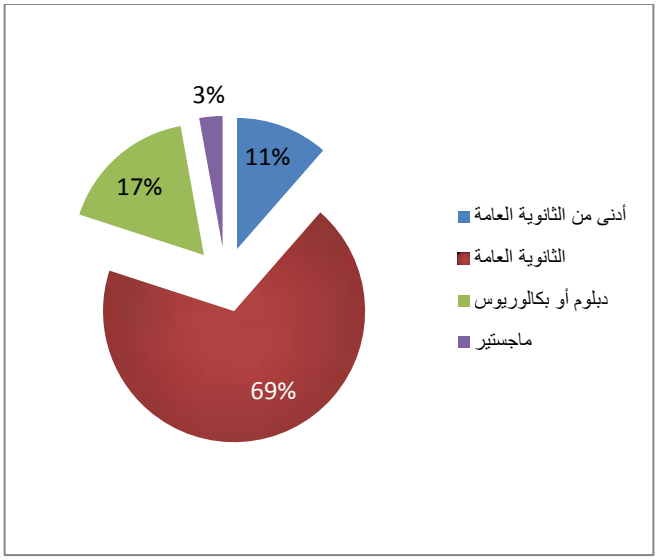

رسم بياني 95: المستوى التعليمي لمن أثر العنف على حياتهن العلمية في عينة المراكز

ثالثاً: نتائج تحليل استبيان الموجه لعموم الرجال

حجم العينة وسماتها الديموغرافية

بعد الاطلاع على نتائج استبيان النساء المعنفات وعينة حالات المراكز، جاءت فكرة اثراء البحث عن طريق عمل استبيان الكتروني موجه للرجال نستطلع من خلاله آرائهم وتجاربهم في مسألة العنف الأسري كونهم عنصر أساسي فيه ومن باب الحصول على نتيجة أشمل وأكثر موضوعية. فلقد تم إطلاق استبيان موجه للرجال القاطنين في مملكة البحرين باللغة العربية في 9 أغسطس 2016 وتم إغلاقه بعد 3 أسابيع تقريباً حسب الخطة، وقد تم الحصول على عينة حجمها 293 رجل مشارك[8] وذلك بعد التأكد من عدوم وجود أي تكرار واضح في الاستبانات. وهي مساوية تقريباً لعينة استبيان النساء المعنفات (حجمها 294).

وبالنظر للسمات الديموغرافية لعينة استبيان الرجال، فلقد كانت أغلبية الرجال بحرني الجنسية بنسبة 97%، يليهم الخليجين بنسبة 2%، فالعرب 1% ونسبة ضئيلة للأجانب 0.3%، وهي نسب مقاربة جداً لعينة استبيان النساء المعنفات.

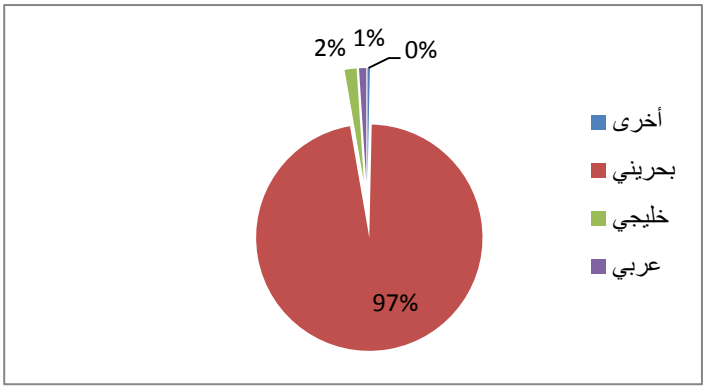

رسم بياني 96: جنسية عينة الرجال

وبالنسبة للفئة العمرية لعينة الرجال فتراوحت أعمار المشاركين ما بين 17 سنة إلى 73 سنة ومعدل عمر المشاركين 42 سنة. أغلبية المشاركين كانوا في الفئة ما بين 51 سنة و60 سنة وبين 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة

[8] تم استخدام مفردة "عينة الرجال" للدلاله عليها في البحث

26% و25% تباعاً، ويليها الفئة ما بين 21 إلى 30 سنة بنسبة 22%، ثم بين 41 سنة إلى 50 سنة بنسبة 12%، وبين أكبر من 60 سنة 11% وأخيراً 5% للفئة أقل من 21 سنة.

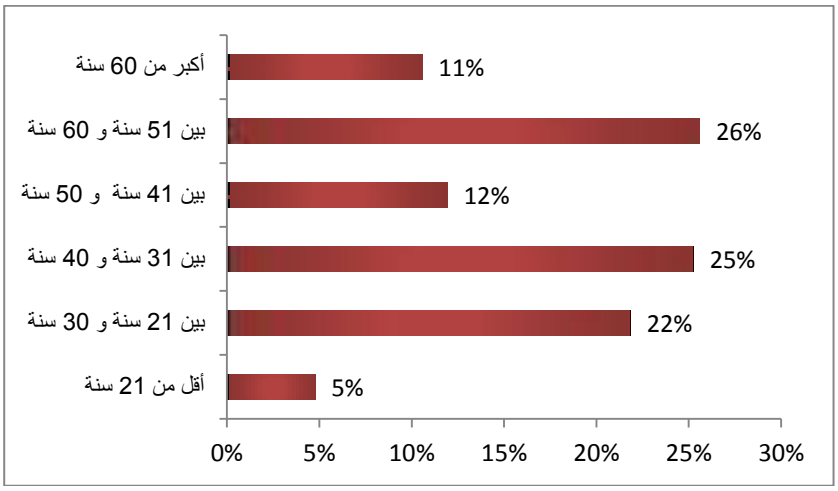

رسم بياني 97: الفئات العمرية لعينة الرجال

وقد كان أغلب عينة الرجال يقطنون في المحافظة الشمالية لمملكة البحرين بنسبة 38%، تليها محافظة العاصمة 32%، فمحافظة المحرق بنسبة 16% وأخير المحافظة الجنوبية 14%، وهي أيضاً نسب مقاربة لتوزيع عينة استبيان النساء المعنفات.

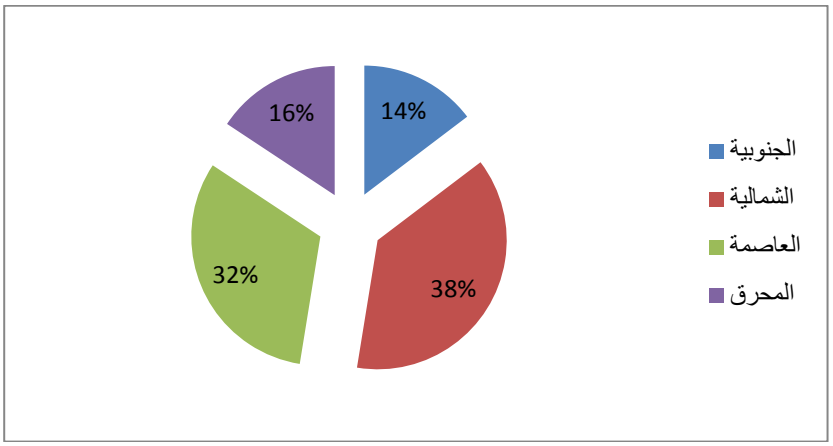

رسم بياني 98: توزيع عينة الرجال على المحافظات

بالنسبة للحالة الاجتماعية لعينة الرجال، فأغلبهم من المتزوجين بنسبة 77%، يليهم العزاب بنسبة 19%، بينما شكل المنفصلون عن زوجاتهم في المعيشة والمطلّقون نسبة 2% لكليهما. وتبين أن معدل عدد القاطنون في منزل عينة الرجال هو 6 أفراد- كما هو الحال في عينة استبيان النساء المعنفات- ومعدل عدد الأطفال للمتزوجين أو من سبق لهم الزواج 3 أطفال فيما كان 12% منهم بدون أطفال.

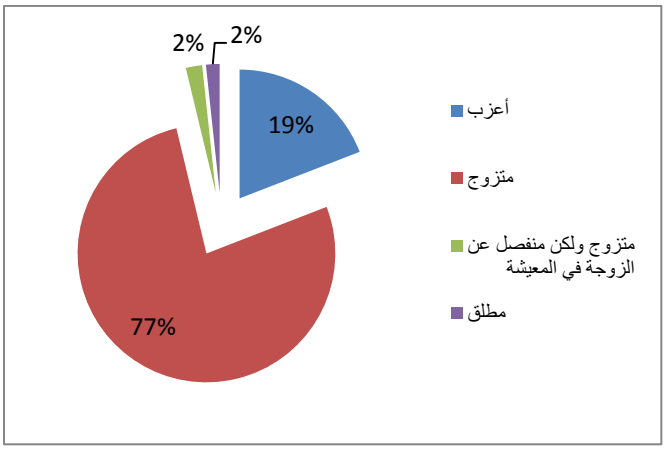

رسم بياني 99: الحالة الاجتماعية لعينة الرجال

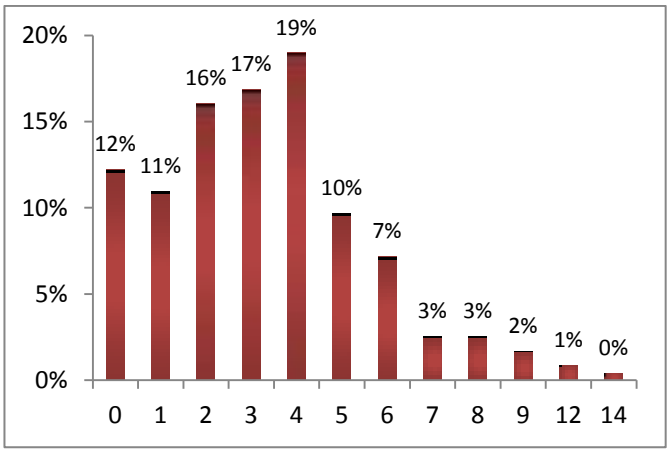

رسم بياني 100: عدد أبناء المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال

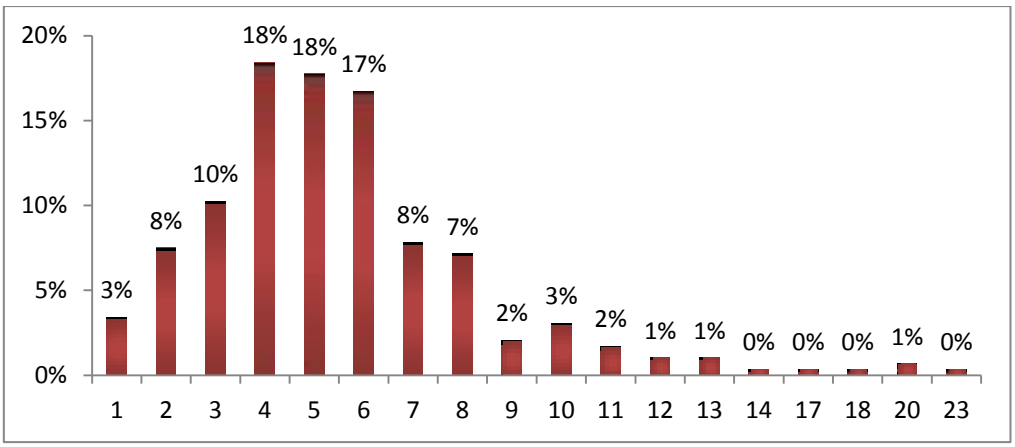

رسم بياني 101: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة الرجال

وتتسم عينة الرجال بارتفاع مستوى التعليم حيث أن 78% هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق، متمثلة في 58% من حملة البكالوريوس والدبلوم، 17% لحملة ال ماجستير17% و3% لحملة الدكتوراة. وأما بالنسبة لحملة شهادة الثانوية العامة فشكلوا 20% بينما لم تتجاوز نسبة من هم أدنى من حملة الشهادة الثانوية الـ 2%.

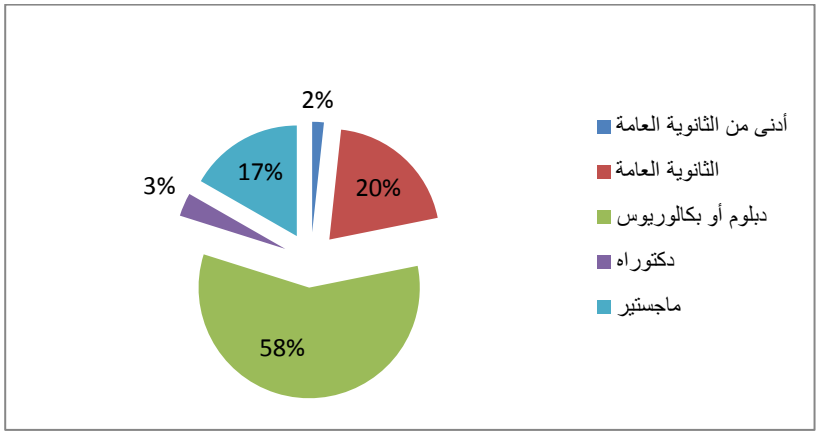

رسم بياني 102: المستوى التعليمي لعينة الرجال

غالبية عينة الرجال يعملون. فقد شكل الموظفون نسبة 55% من العينة فيما كان 23% من المتقاعدين و10% ممن لديهم عمل خاص. وحوت العينة أيضاً على 9% من طلبة الجامعات والمدارس بينما كان 3% منهم عاطلين عن العمل. وقد حوت عينة الرجال نسبة أكبر للمتقاعدين مقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات فيما حوت الأخرى نسبة كبيرة من ربات البيوت.

وبالنسبة للمستوى الاجتماعي لعينة الرجال، فقد كان أغلبهم من ذوي الدخل المتوسط بنسبة 58%، بينما 34% هم من ذوي الدخل الجيد جداً يليه 5% من الدخل الممتاز و3% من الدخل الضعيف، وهي نسب متقاربة من المستوى المعيشي لعينة استبيان النساء المعنفات.

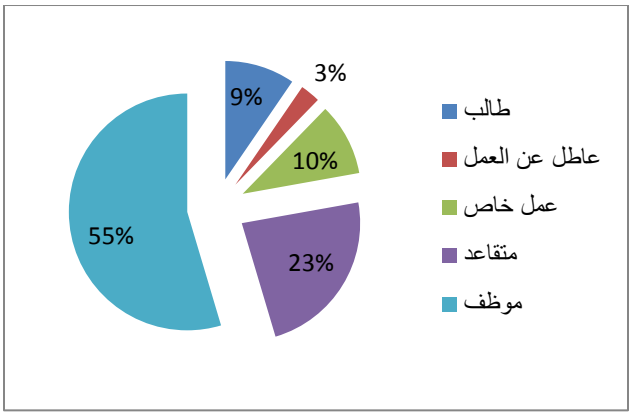

رسم بياني 103: طبيعة عمل عينة الرجال

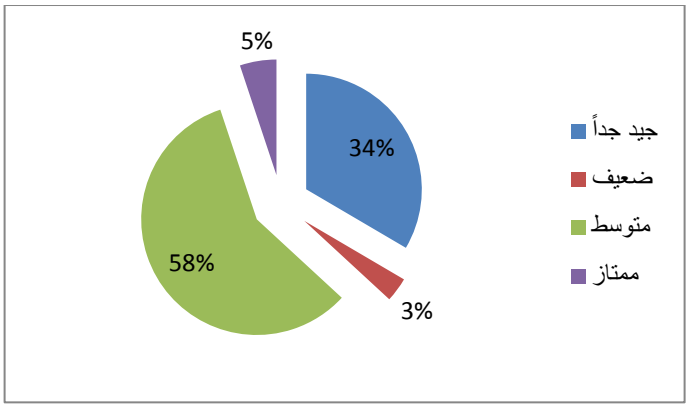

رسم بياني 104: المستوى المعيشي لعينة الرجال

وقد أقر 19% من عينة الرجال بممارستهم لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف الأسري على امرأة في محيط اسرته. واتضح بأن الزوجة هي الضحية الأولى للعنف حيث أن 68% ممن مورس عليهن العنف الأسري في عينة الرجال، يليها الأخت بنسبة 16% ثم احدى القريبات والابنة بنسبة 7% لكليهما وأخيراً الطليقة بنسبة 2%. وترتفع نسبة الزوجة كأول ضحية بالنظر لفئة المتزوجين أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف إلى 78% فيما تتمثل الضحية الأولى للعزاب في الأخت بنسبة 67% والقريبات بنسبة بنسبة 33%.

وتأتي هذه النسب في عينة الرجال منسجمة تماماً مع نتائج عينة استبيان النساء المعنفات وكذلك عينة المراكز حيث أن ترتيب ضحايا العنف هو نفس ترتيب صلة قرابة مرتكبي العنف مما يؤكد هذه النتيجة المهمة.

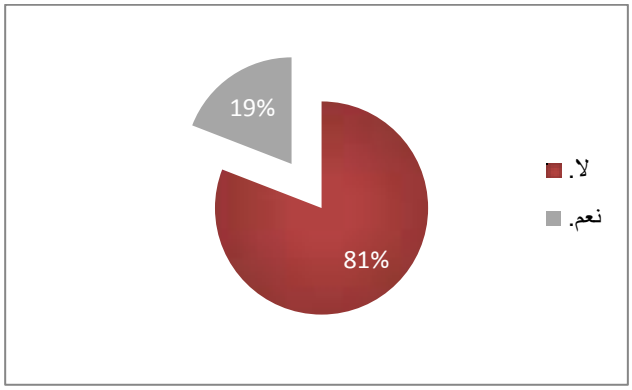

رسم بياني 105 : ممارسة العنف على المراة في عينة الرجال

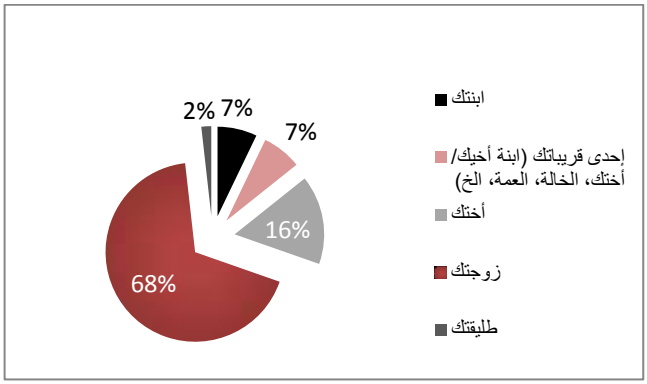

رسم بياني 106 : صلة قرابة المتعرضات للعنف في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

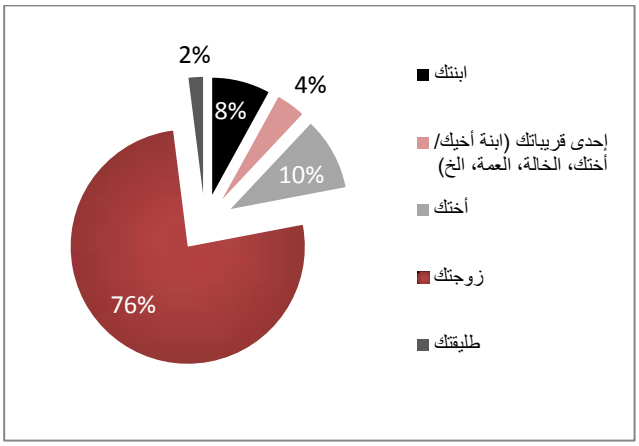

رسم بياني107 : صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

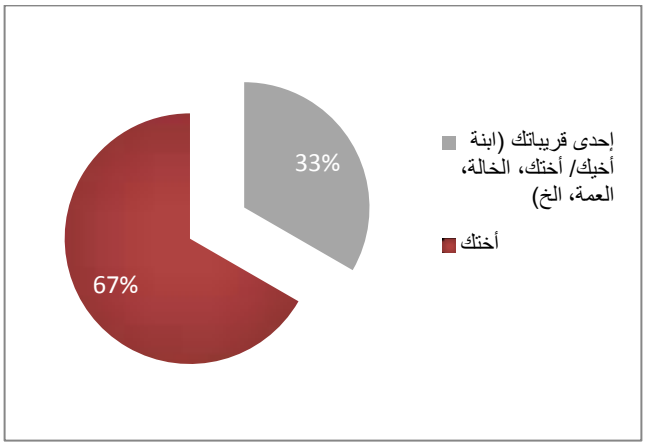

رسم بياني 108: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى العزاب في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

وبالنظر لأنواع العنف الممارس على المرأة من قبل الـ 19% الذين مارسوا العنف بعينة الرجال، نجد بأن العنف الأكثر ممارسةً هو العنف النفسي بنسبة 70% متبوعاً بالعنف اللفظي بنسبة 43% ثم الجسدي بنسبة 32% فالاقتصادي بنسبة 9% وأخيراً العنف الجنسي 5%. وعلى الرغم من أن هذه النسب أقل من التي تم إعطائها من قبل عينة استبيان النساء المعنفات إلا أنها احتفظت بنفس الترتيب مما يؤكد هذه النتيجة.

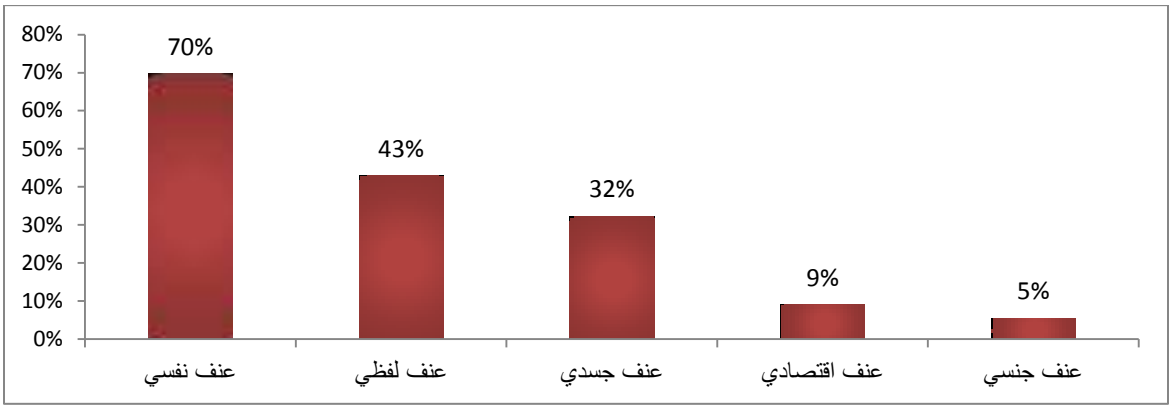

رسم بياني 109: أنواع العkف الممارس ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

ومن الملفت للنظر بأن غالبية عينة الرجال (ضمن الـ 19% من العينة) يمارسون نوع واحد من أنواع العنف على المرأة بنسبة 63%، بينما 37% منهم يلجاؤون لأكثر من نوع. وكذلك الغالبية منهم أيضاً بنسبة 61% قد استخدموا العنف لمرات قليلة فيما يمارس 23% منهم العنف بشكل مستمر و18% مارسوه مرة واحدة فقط. وهنا نجد مفارقة واضحة بين عينة الرجال وعينة استبيان النساء المعنفات حيث اكدت النساء لتعرضهن لعنف متكرر لنسبة 80% وعنف مركب بنسبة 78%.

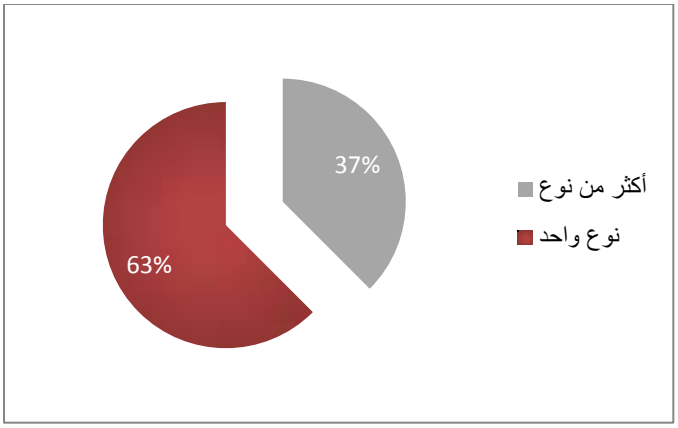

رسم بياني 110: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري ضد المراة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

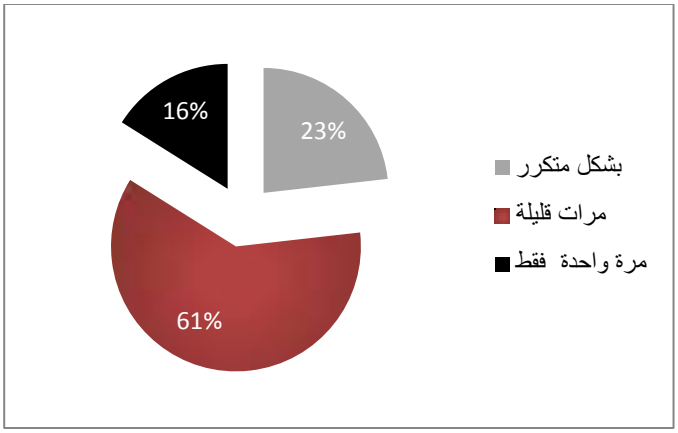

رسم بياني 111: مدى تكرار استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

وعن المراحل العمرية في عينة الرجال الذين مارسوا العنف، تبين أن غالبية العنف يمارس في الفئة العمرية بين 18 سنة إلى 35 سنة بنسبة 41% ويليها الفئات العمرية بين 36 سنة و45 سنة وبين 46 سنة و65 سنة بنسبة 30% لكليها. وقد مارس العنف بنسبة 16% من الرجال وهم في عمر 12 سنة وأقل و9% منهم أكبر من 65 سنة. والنسب تنسجم مع الفئات العمرية التي تتعرض خلالها النساء للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات.

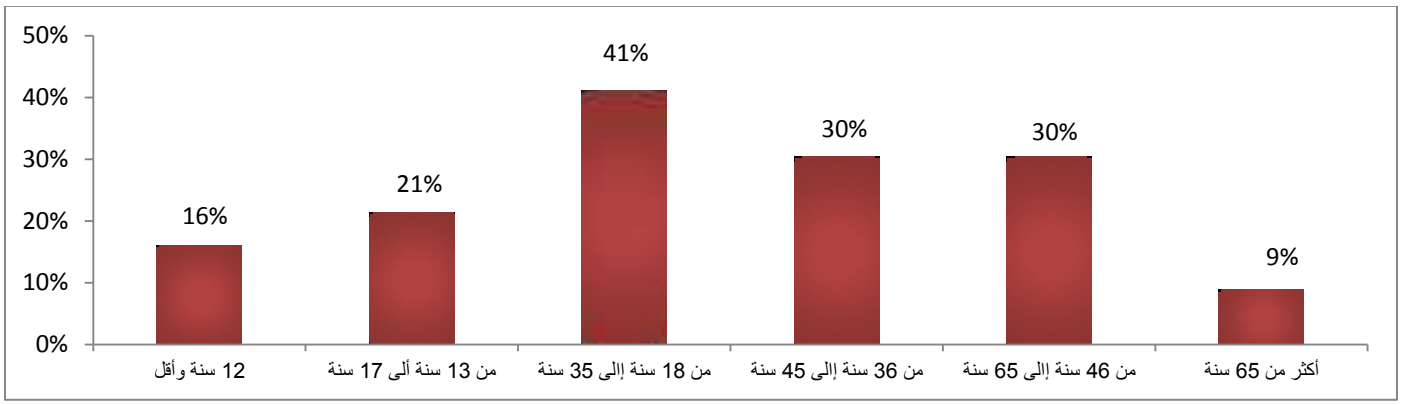

رسم بياني 112: المراحل العمرية التي مارس فيها الرجل العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

ويعتقد غالبية عينة الرجال الذين مارسوا العنف بنسبة 73% بأن كان هناك مبررات مشروعة لارتكابهم العنف ضد المرأة في حياتهم. وهذه النسبة كبيرة جداً وهي تعكس دور البيئة الاجتماعية والفكرية والثقافة الدينية التي يتربى عليها الرجل لتصنع لديه هذه القناعة الداخلية التي هي بالفعل أساس ارتكاب العنف بغض النظر عن الاسباب المباشرة.

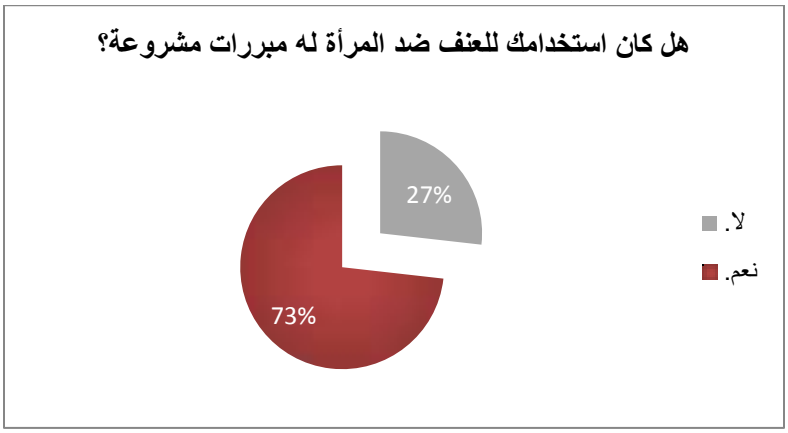

رسم بياني113 : وجود مبررات مشروعة لممارسة العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري

وبالنظر للأسباب المباشرة لارتكاب العنف والتي تبرر استخدامه من وجهة نظر الرجل، نجد بأن 55% من الرجال الذين استخدموا العنف ضد المرأة أكدوا أنهم مارسوا العنف بسبب تعرضهم للاستفزاز بالكلام أو الفعل من قبل المرأة مما يفقدهم السيطرة على أنفسهم، وهذه النسبة تتناسب مع ما قالته النساء في عينة استبيان النساء المعنفات (49%). ومن الملفت للنظر بأن 20% من الرجال الذين مارسوا العنف أكدوا أنهم يؤمنون بعدم وجود مبرر للعنف على الرغم من ممارستهم له في حين أن النساء المعنفات في عينة الاستبيان أكدن أنهن يتعرضن لعنف غير مبرر بنسبة 57% وعنف بدون أي سبب بنسبة 51%. ويلي في ترتيب أسباب ارتكاب العنف الأسري من وجهة نظر عينة الرجال الذين مارسوا العنف 18% لعدم خضوع المرأة لطلبات الرجل وطاعته، و14% لتطلب المرأة الدائم لأمور تعتبرها من حقوقها. وشكلت نسبة 13% لكل من الاسباب الجنسية المتمثلة في عدم قدرة المرأة على إقامة الجنس أو تشكيها من ضعف قدرة الرجل الجنسية، ولإيمان الرجل الزوج بامتلاكه لحق القوامة وحق الطاعة، ودفاعاً عن نفسه عندما تبدأ المرأة باستخدام العنف. ويعقب في الترتيب بنسبة 11% الدفاع عن الشرف عندما تقوم المرأة بعلاقة جنسية غير شرعية وعدم حاجة الرجل لوجود مبرر لاستخدام العنف. فيما كان هناك 9% بسبب رفض الزوجة للعلاقات الجنسبة للزوج خارج إطار الزواج و9% أسباب أخرى.

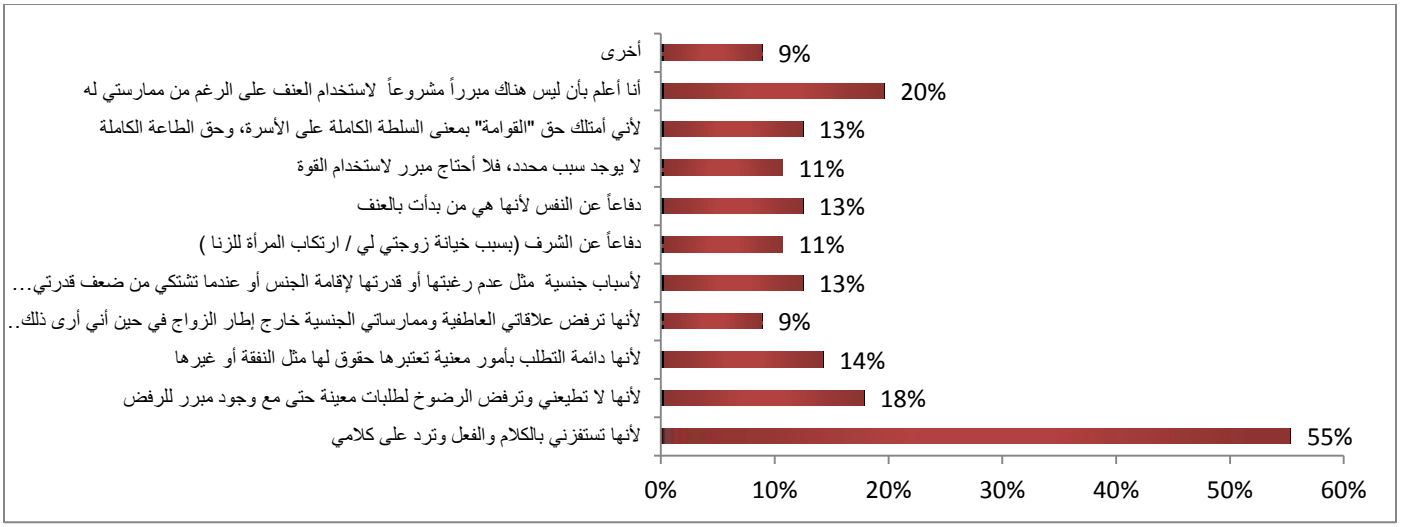

رسم بياني114 : أسباب ومبررات استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

وبالنظر لوجود ظروف محيطة بالرجل نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية تؤثر عليه وتدفعه لاستخدام العنف ضد المرأة، فقد أكد 29% من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري بأن لديهم ظروف نفسية من قبيل الاضطراب النفسي أو العقلي، و29% ايضاً يمرون بظروف اقتصادية مثل الديون والفقر والبطالة، فيما أعزى 27% منهم ممارسة العنف بسبب الموروثات الاجتماعية في كون استخدام القوة أمر طبيعي في الحياة الأسرية، فيما أعرب 5% أيضاً عن عدم وجود أي من هذه الظروف.

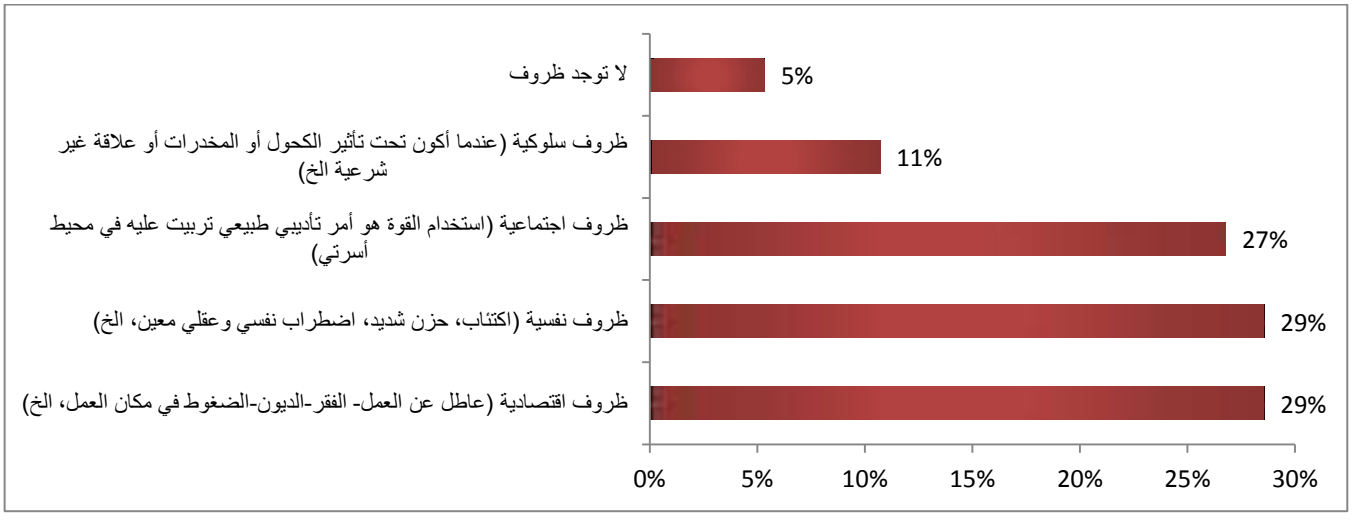

رسم بياني 115: الظروف المحيطة التي أدت إلى ارتكاب العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العتف

وتبين أن أغلب الذين يمارسون العنف الأسري ضد المرأة من عينة الرجال يفعلون ذلك عندما يكونون لوحدهم مع الضحية بنسبة 54%، ويمارسونه أمام أفراد العائلة والأصدقاء بنسبة 36% يليه أمام الأطفال بنسبة 30% وبعده الغرباء بنسبة 9%. وهناك مفارقة واضحة في نسبة حدوث العنف أمام الأطفال حيث أكدن النساء في عينة استبيان النساء المعنفات أن 56% من حالات العنف تحدث امامهم وهي نسبة أعلى بكثير من التي أدلى بها الرجال (30%).

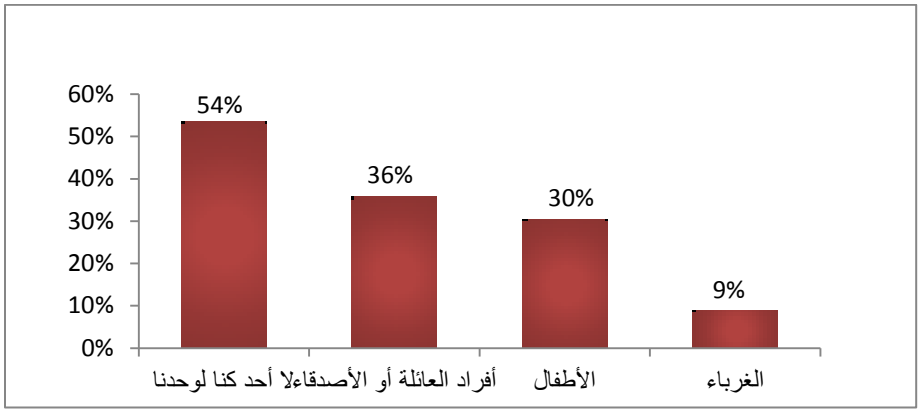

رسم بياني 116: أمام من يحدث العنف الاسري ضد المراة في عينة الرجال

وعن اتخاذ تدابير الحماية من العنف الأسري، أكد 70% من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري أن المرأة المعنفة تفضل السكوت وعدم الجوء لأي من تدابير الحماية الرسمية، في حين أن 23% من النساء المتضررات يلجأن لطلب الحماية من الأهل. واحتلت تقديم بلاغات في الشرطة واللجوء لأحد مراكز الحماية من العنف الأسري نسبة 7% فقط، واللجوء للقضاء وطلب تقرير طبي 5% و4% على التوالي. وتأتي هذه النسبة أقل بكثير مقارنة بعينة استبيان النساء المعنفات تعكس بأن النساء المتعرضات للعنف في عينة الرجال هن أكثر سلبية بحسب رواية الرجال.

وبالنظر لأسباب سكوت النساء وعدم اتخاذهن لأي من تدابير الحماية، فقد أكد 36% من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري بايمان المرأة المتضررة أن ما يسمى عنفاً هو أمر طبيعي يحدث في الحياة الأسرية – وهذا في الحقيقة قد يعكس وجهة نظر الرجل نفسه عن العنف الذي يرتكبه- فيما أعزى 23% من العينة بأن السكوت هو للحفاظ على سمعة المرأة نفسها وأسرتها فيما كان 14% أعزى ذلك للخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم وفقد

الحضانة، و 11% بسبب خوف المرأة المعنفة من الرجل المرتكب للعنف ومن العواقب التي قد تحصل إذا أخبرت بما يحدث لها. وأما الأسباب الأخرى فكانت بسبب عدم ايمان المرأة بجدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل، وعدم دعم الأهل والخوف من الطلاق والوحدة بنسب 5% وأخيراً الخوف من انقطاع المصروف أو النفقة عنها بنسبة 4%.

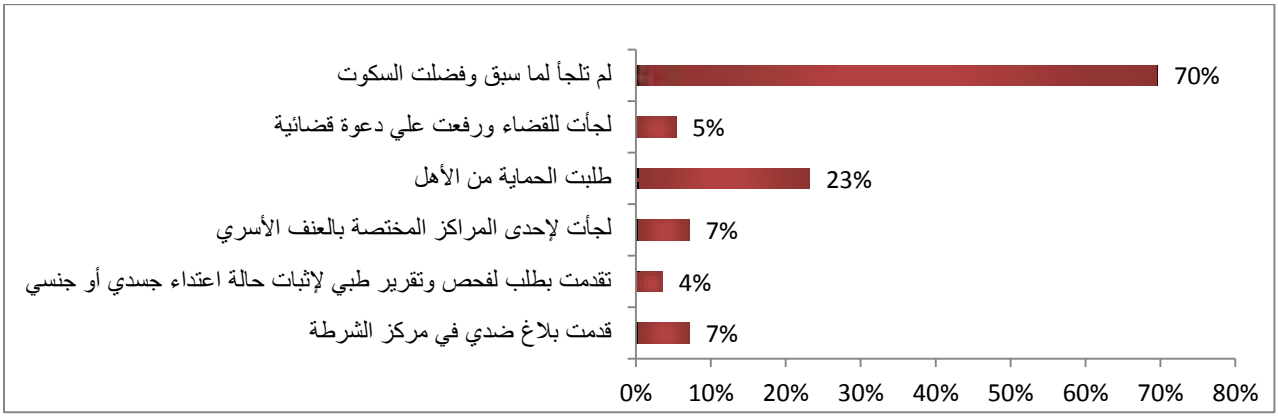

رسم بياني 117: ما هي تدابير الحماية من العنف الأسري التي لجأت لها المرأة المعنفة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

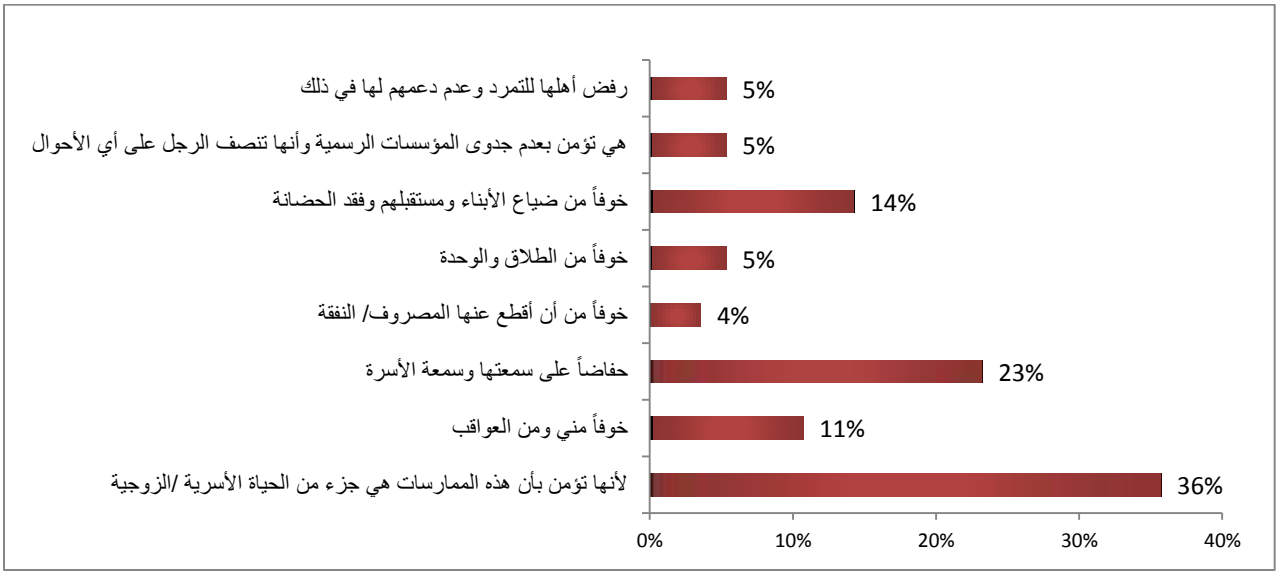

رسم بياني 118: اسباب عدم لجوء المرأة لأي من تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف

و في سؤال أخير في قسم من مارس العنف في عينة الرجال، أعرب 63% منهم انهم يشعرون بالندم على ممارستهم للعنف، في حين أن 33% أعربوا عن عدم شعورهم بالندم. وعند اختبار عينة من شعر بالندم من ممارسة العنف

ومدى تكرار ممارسته له تبين أن غالبيتهم من الذين مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسبة 66% و23%، في حين الذين لم يندموا فتزيد نسبة الذين يمارسون العنف بشكل متكرر إلى 43%.

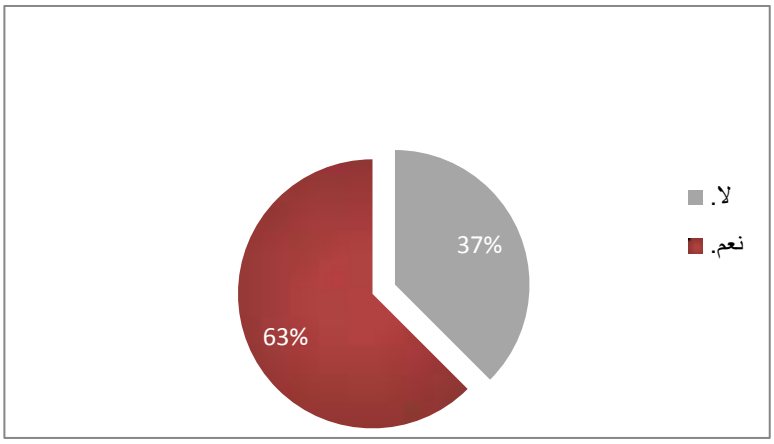

رسم بياني 119: الشعور بالندم جراء ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

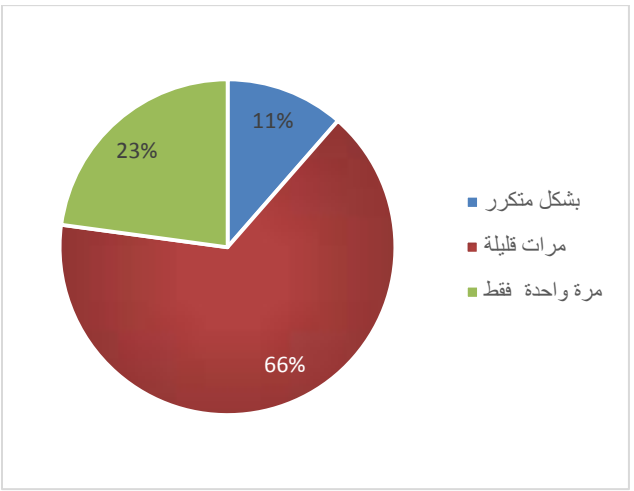

رسم بياني 120: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال

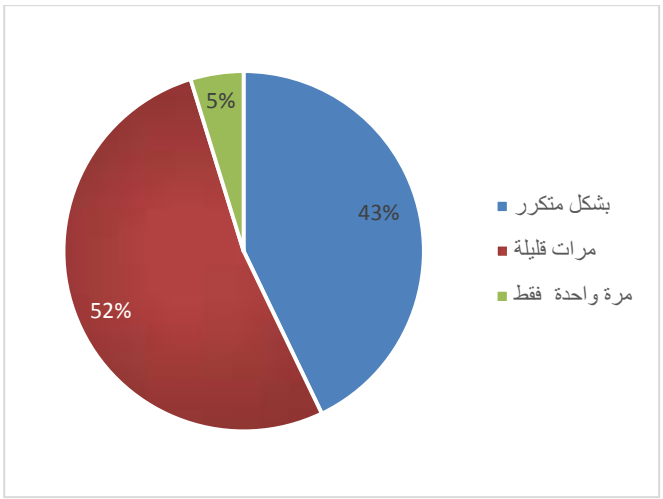

رسم بياني 121: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن لا يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال

ومن الجدير بالذكر، بأن المستوى التعليمي لعينة الرجال الذين مارسوا العنف المتمثل في 70% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق هو أعلى بكثير من المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة النساء المتمثل في 33% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وحيث أن المرتكبي للعنف من عينة الرجال قد مارسوا العنف بشكل أقل من حيث

تكرار حدوثه وشدة وطئته مقارنة بعينة المرتكبي للعنف في استبيان النساء فإنه ممكن أن يكون ارتفاع المستوى التعليمي للرجل سبباً في الحد من استخدامه كاسلوب حياة. وبالانتقال للرجال الذين لم يمارسوا العنف في حياتهم (ونسبتهم 81% من عينة الكاملة للرجال)، نجد أن المستوى التعليمي لهم المتمثل في 80% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق هو أعلى أيضاً ممن مارسوا العنف الأسري في العينة الكاملة، وعليه قد يؤكد ذلك العلاقة بين ارتفاع التعليم لدى الرجل والتخفيف من استخدام العنف الأسري ضد المرأة.

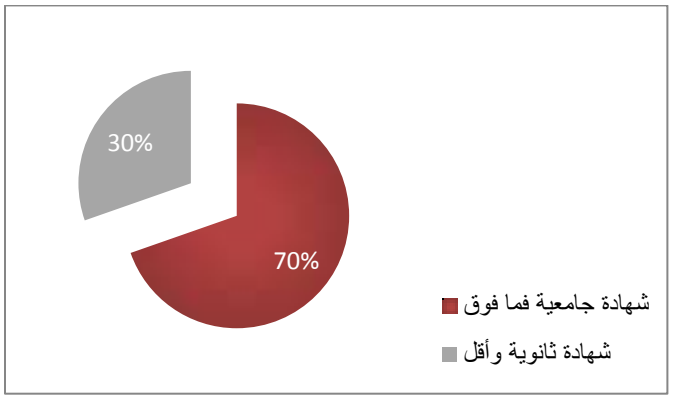

رسم بياني 122: المستوى التعليمي لمن مارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

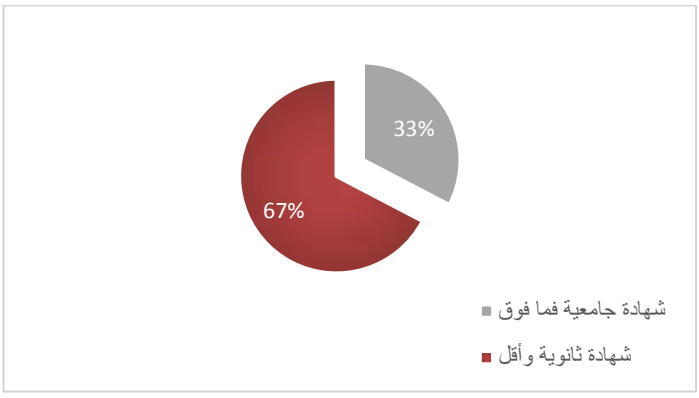

رسم بياني 123: المستوى التعليمي للمرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات

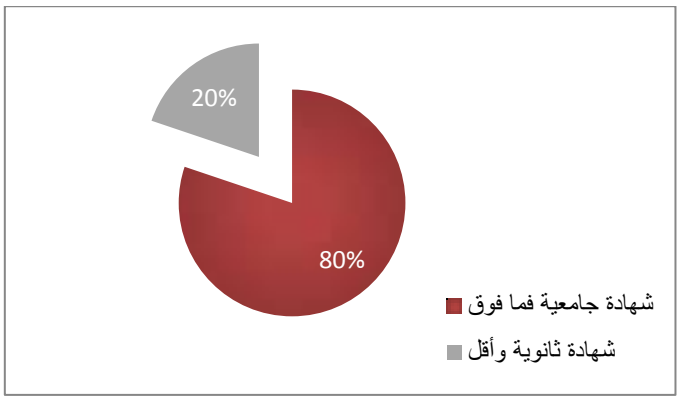

رسم بياني 124: المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال

ولقد تم سؤال عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة عن آرائهم عن الأسباب والدوافع "المشروعة" التي قد تؤدي لارتكاب الرجل العنف ضدإمرأة في محيط أسرته. وقد أظهرت النتائج بأن 67% من هذه العينة أكدت بأنه لا يوجد مبرر شرعي للعنف حيث أن المسائل تحل بالحوار والتفاهم دائماً. غير أن 45% من عينة الرجال الذي لم يمارسوا العنف فقط هم من اعتقدوا بشكل "قطعي" بعدم وجود مبرر شرعي للعنف - وهذا مؤشر جيد عن وعي هذه الفئة ويؤكد بالفعل عدم ممارستهم للعنف كما ادلوا في السؤال الأول. (ملاحظة: بقية الـ 21% من الـ 67% اختاروا مبررات أخرى مع هذا الخيار "عدم وجود مبرر" فتم استبعادهم في نسبة من يؤمنون بشكل قطعي بعدم وجود مبرر للعنف).

وقد أعرب 40% من العينة أن ارتكاب المرأة للزنا وإقامتها لعلاقات غير شرعية هو مبرر شرعي للرجل لأن يرتكب العنف ضدها و26% في حال أراد الرجل الدفاع عن نفسه إذا بدأت المرأة بالعنف. وقد بين 13% من العينة أن رد المرأة على كلام الرجل واستفزازه بالقول أو الفعل هو أيضاً من الأسباب المبررة للعنف، يليه 9% عندما تقصر المرأة في واجباتها الأسرية. وتضمنت الأسباب الأخرى نسب قليلة، 4% لأسباب جنسية من قبيل عد رغبة أو قدرة الزوجة على إقامة الجنس أو شكوتها من ضعف قدرة الرجل الجنسية، 3% عندما ترفض الزوجة علاقات زوجها العاطفية خارج إطار الزواج و0.4% عندما تطالب بحقوقها مثل النفقة وغيرها. غير أنه يوجد أيضاً 3% من هذه العينة بينوا أنه يمكن للرجل استخدام العنف حتى بدون سبب مبرر. وتعكس هذه النسب الحاجة لنشر الوعي حول تجريم العنف بكافة صوره وآثاره السلبية على الأسرة ككل حتى للرجل الذي لم يمارس العنف - بحسب قوله - لأن الثقافة المغلوطة عن مشروعية العنف قد يخلق قابلية لممارسته في المستقبل إذا ما تحققت بعض من هذه الاسباب المذكورة.

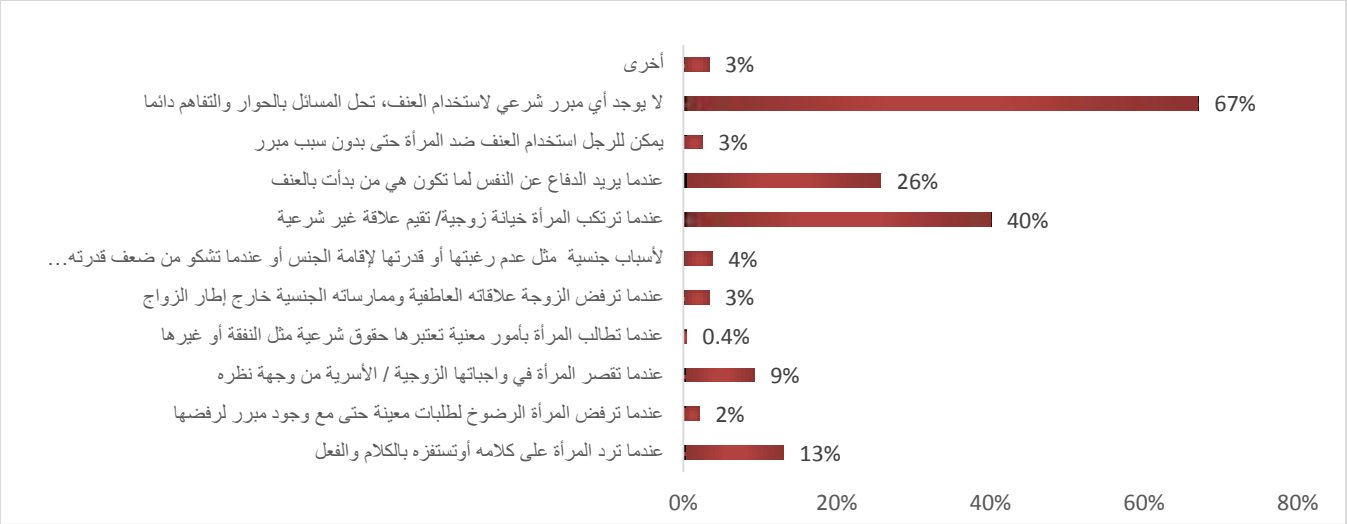

رسم بياني 125: الأسباب المشروعة للعنف من وجهة نظر عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري ضد المرأة

وعند سؤال عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة في حياتهم عن وجود إمرأة من محيط أسرتهم تعرضت أو تتعرض للعنف، أجاب 62% منهم بـ "نعم"، وهذه نسبة كبيرة بالفعل. وقد اتضح أن 58% (من الـ 62%) هُنَّ من أحد القريبات (الخالة، العمة، ابنة الخالة، إلخ)، تليها 27% الأخت، ثم 15% الأم، فالابنة والزوجة بنسبة 4% لكليهما، ثم خادمة المنزل بنسبة 2% وأخيراً الجدة 1%، فيما 2% لم يحددوا صلة القرابة.

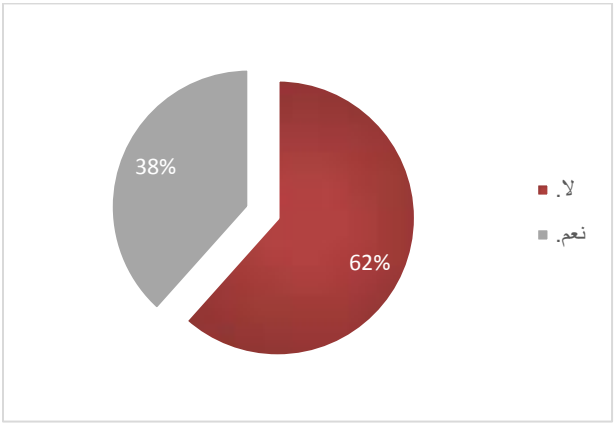

رسم بياني 126: وجود إمرأة في محيط الأسرة تتعرض للعنف الأسري في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف

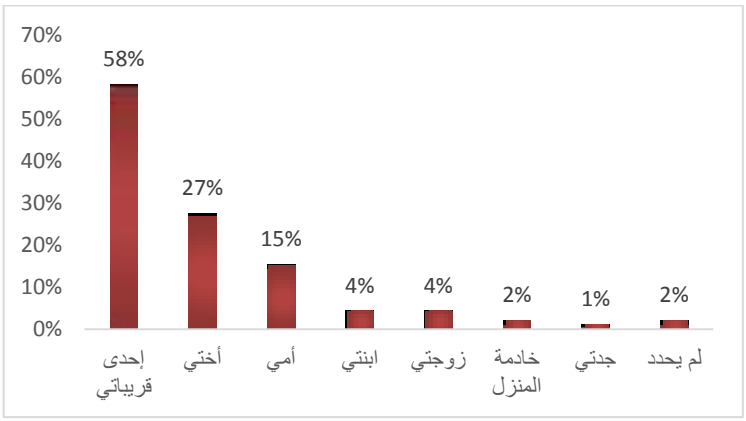

رسم بياني 127: صلة قرابة المرأة المتعرضة للعنف في محيط أسرة عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف

ويبقى الزوج هو المرتكب الأول للعنف، حيث أكد عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولديهم قريبات يتعرضن للعنف الأسري بأن 56% من حالات العنف ترتكب من الزوج يليها 20% من الأب ثم 9% من الأخ وأخيراً 7% من أحد

الأقارب. وترتيب النسب تنسجم مع كل النتائج السابقة في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز وكذلك عينة الرجال الذين مارسوا العنف بأنفسهم. وللاسف، 15% لم يحددوا هوية المرتكب للعنف على قريباتهم المعنفات حيث كان السؤال اختيارياً.

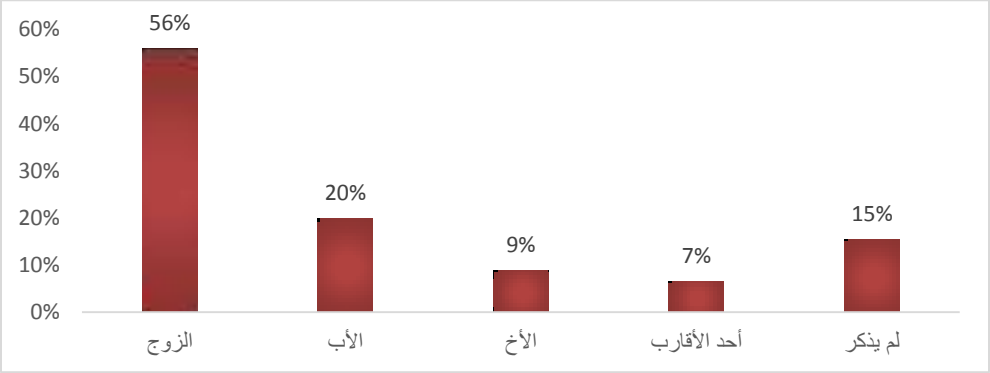

رسم بياني 128: صلة قرابة المرتكب للعنف على المرأة في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولكن لديهم قريبات معنفات

وفي القسم الثالث والأخير من استبيان الرجال، تم سؤال كل العينة عن وجهة نظرهم عن مدى وجود وانتشار العنف الأسري ضد المرأة في مجتمعنا البحريني، حيث طُلب منهم تقييم شدة الانتشار على مقياس 5 نقاط بحيث يرمز رقم "5" لكون العنف الأسري "ظاهرة متفشية" ورقم "1" لكون العنف الأسري "ممارسات قليلة". وقد تبين أن غالبية عينة الرجال بنسبة 39% تقيم شدة وجود العنف في المجتمع البحريني برقم "3" فيما قيّم 25% من الرجال شدتها على رقم "4"، و16% على رقم "2". ورأى 11% أنها مجرد ممارسات قليلة (رقم "1") فيما رأى 10% من العينة أنها ظاهرة منتشرة (رقم "5"). وعند أخذ المتوسط الحسابي يكون المعدل الناتج هو "3"، وعليه ممكن القول بأنه من وجهة نظر عينة الرجال، العنف الأسري ليست ظاهرة متفشية في مجتمعنا البحريني إنما هي مشكلة جادة أو ملحة موجودة بشكل ملحوظ وتحتاج إلى حل.

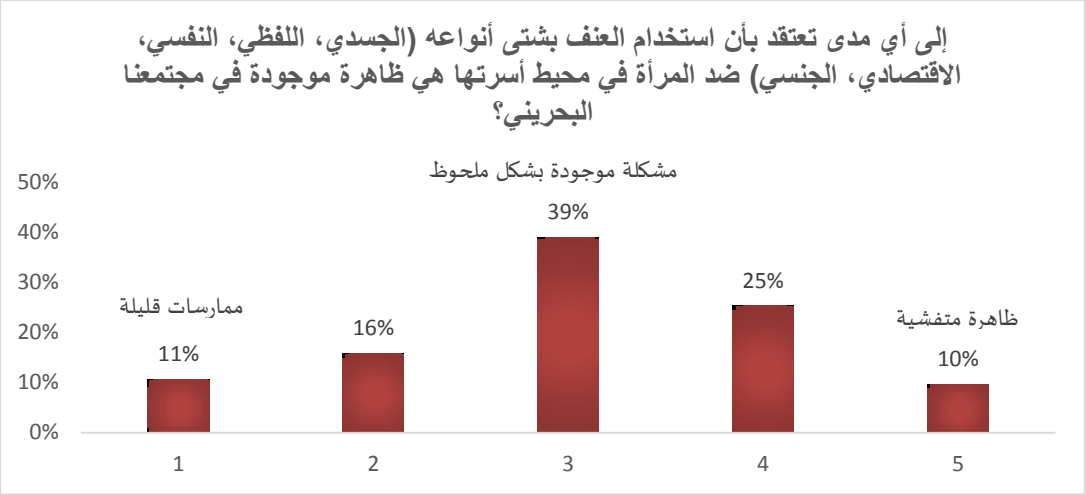

رسم بياني 129: تقيم عينة الرجال إلى مدى انتشار العنف الأسري في البحرين

ومن الجدير بالذكر بأن الاستبيان قد أوضح بأن 33% من عينة الرجال هم أنفسهم كانوا ضحايا للعنف في حياتهم، واتضح بأن ضمن هذه العينة (33%)، 64% لم يمارسوا العنف ضد المرأة ولكنهم ضحايا للعنف الأسري وفي المقابل أن 36% مارست العنف الأسر وهم أيضاً كانوا ضحايا عنف أسري.

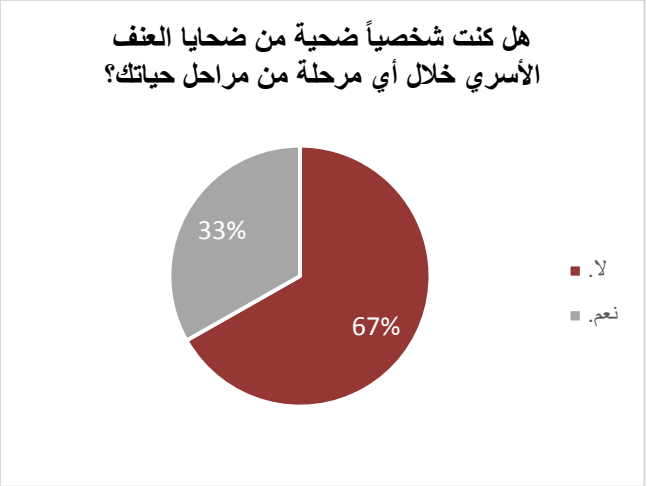

رسم بياني 130: نسبة ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال

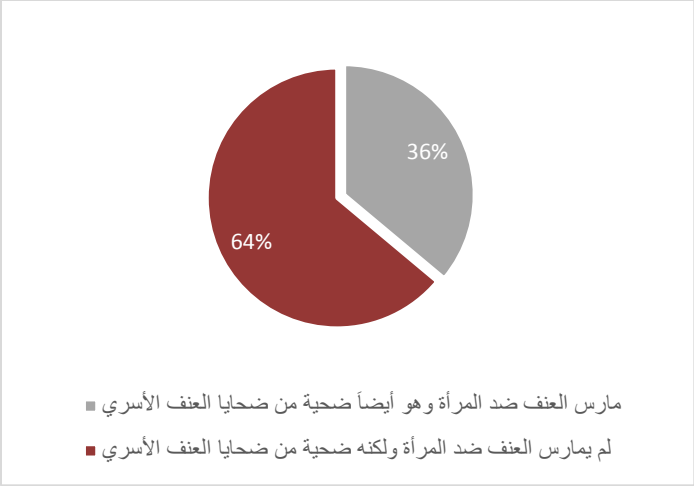

رسم بياني 131: ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال بين الذين يمارسون العنف والذين لا يمارسون

ولكن عند النظر لعينة الذين مارسوا العنف على المرأة (19% من عينة الرجال) نجد أن 63% منهم ضحايا للعنف الأسري أيضاً، مما قد يدل بأن من آثار العنف الأسري هو توليد العنف عبر الأجيال في دائرة مستمرة. وبالنظر لعينة الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة (81% من عينة الرجال) نجد بأن 26% منهم فقط هم بالأساس ضحايا للعنف.

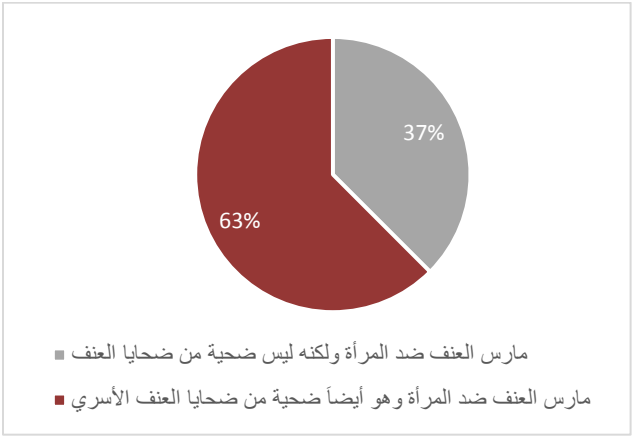

رسم بياني 132: علاقة الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس

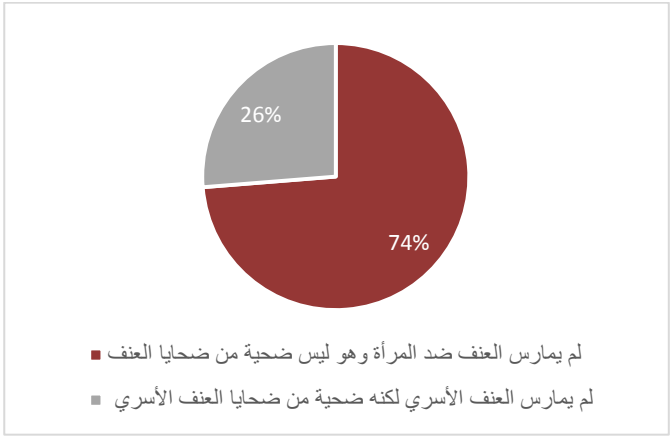

رسم بياني 133: علاقة الرجال الذين لم يمارسوا العنف وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس

وليس غريباً ان يكون الأب هو المرتكب الأول للعنف ضد الرجال في عينة ضحايا العنف الأسري من الرجال (33% من العينة) حيث أن عنف الزوج على زوجته عادة ما يمتد إلى الأبناء مثل ما تبين في عينة استبيان النساء المعنفات (العنف قد نال الأطفال بنسبة 41%). والعنف يولد عنف، فعندما يمارس الأب وهو قدوة الأسرة العنف كأمر طبيعي في الأسرة يتخذه الأبن منهجاً صحيحاً في حياته الأسرية ويمارسه في كبره على زوجته وبناته وأخوته. ويلي في ترتيب مرتكبي العنف على ضحايا الرجال أحد الاقارب مثل العم والخال وغيرهم بنسبة 15%/ يعقبها الزوجة بنسبة 10%، ومن ثم الأخ بنسبة 9%. وللأسف كان هناك نسبة 13% ممن لم يكشفوا عن هوية المرتكب للعنف حيث كان السؤال اختيارياً.

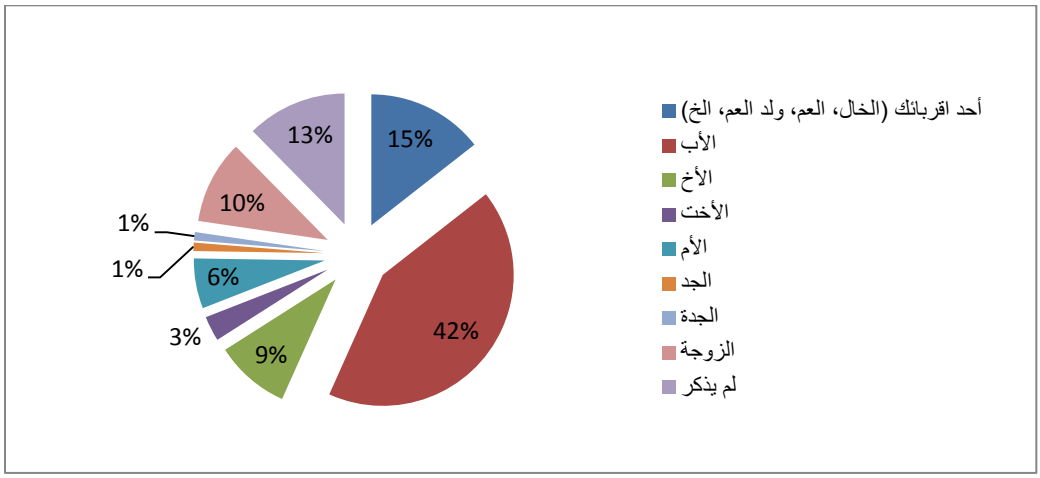

رسم بياني 134: صلة قرابة المرتكب للعنف على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال

ومن اللافت بأن ضحايا العنف الأسري من الرجال قد تعرضوا للعنف الجسدي بالدرجة الأولى بنسبة 63% وهي نسبة عالية ولكن من المعروف بأن العنف الجسدي المتمثل غالباً في الضرب كان جزءاً متعارفاً من أساليب التربية سابقاً ولم يكن ينظر له على أنه عنف بل جزءاً من التأديب والتربية السليمة للأطفال. ويأتي العنف النفسي بالدرجة الثانية في الترتيب من العنف الممارس على الرجال بنسبة 46%، ثم العنف اللفظي بنسبة 36%، فالاقتصادي بنسبة 14%/ وأخيراً الجنسي بنسبة 7%.

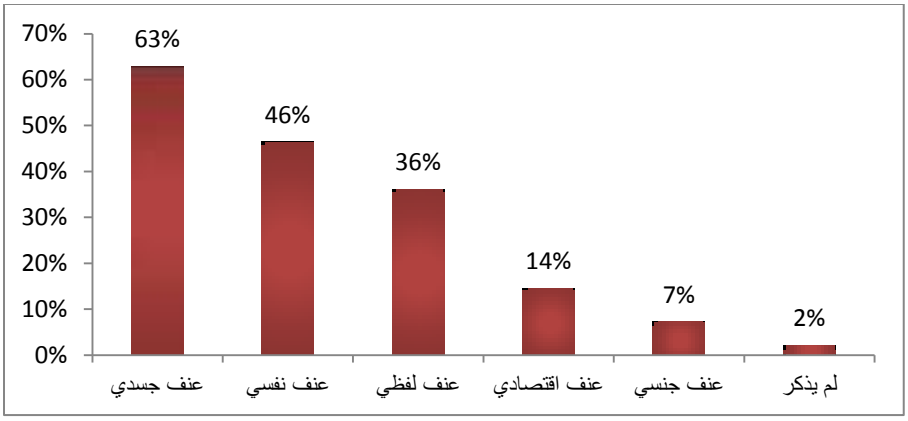

رسم بياني 135: أنواع العنف الأسري الذي تعرض له ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال

وبين الاستبيان أن 51% من العنف الجسدي على ضحايا الرجال يتم ممارسته من قبل الأب ويليه أحد الأقارب بنسبة 15% في حين أن العنف الاقتصادي يمارسه الأب بنسبة 65% يليه الأخ – الأكبر- بنسبة 14%. ومن الجدير بالذكر أن الزوجة تمارس العنف اللفظي والنفسي على الزوج في الأغلب بنسبة 40% لكلا النوعين.

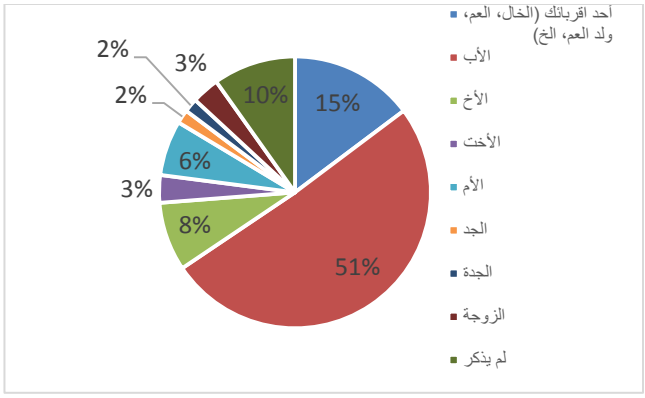

رسم بياني 136: من يمارس العنف الجسدي على ضحايا العنف الأسريمن الرجال من عينة الرجال

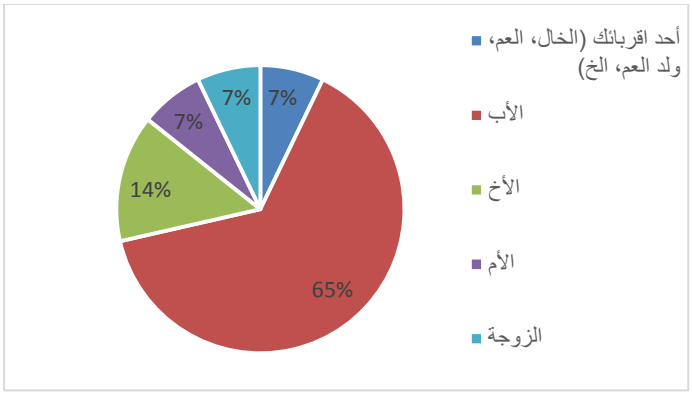

رسم بياني 137: من يمارس العنف الاقتصادي على ضحايا العنف الأسري من الرجال من عينة الرجال

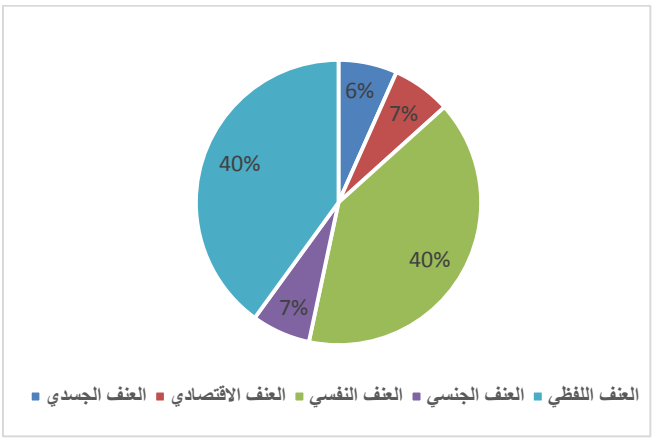

رسم بياني 138: أنواع العنف الأسري التي تمارسها الزوجة على ضحايا عينة الرجال

وللتصدي لمشكلة العنف الأسري في البحرين أكد 70% من عينة الرجال بأنه لابد من اعداد برامج ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكافة أنواعه، فيما أكد 60% من الرجال بأهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. ورأى أيضاً 58% من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تُجَّرم و تعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله من قبل الدولة و 51% أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية ادارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه. وتضمنت الحلول المقترحة الأخرى أهمية تحديث المناهج الدراسية لتنبذ العنف وترسخ ثقافة الحوار والتفاهم والاحترام بين كل أفراد الأسرة والتوعية بحقوق الإنسان بشكل عام، وفرض دورات تأهيلية لمن يصدر عليه حكم

بسبب ممارسته للعنف، التأكيد على أهمية دور التربية في تجريم ونبذ العنف منذ الصغر لخلق جيل يرفض العنف، وغيرها من المقترحات التي تم الأخذ بمعظمها في فصل التوصيات.

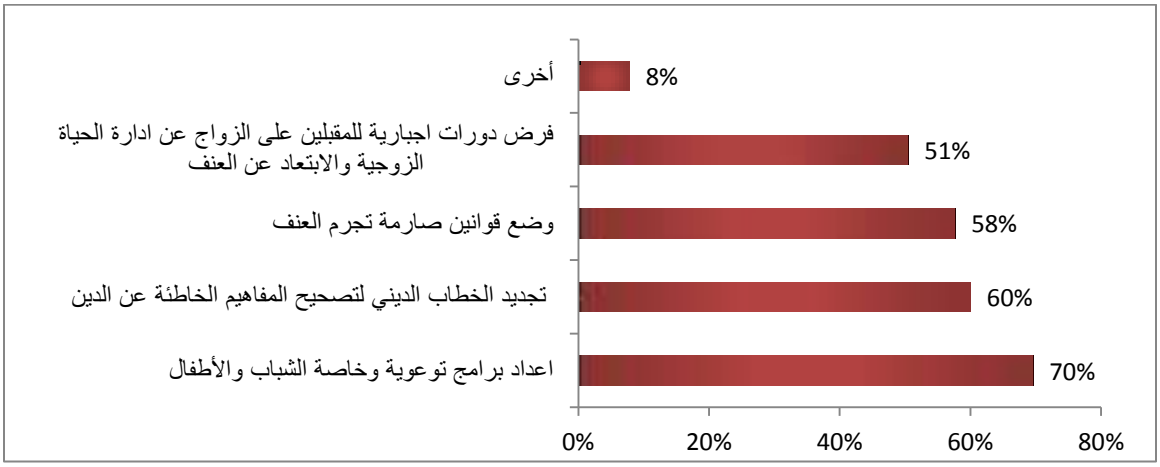

رسم بياني 139: كيف يمكن التصدي لمشكلة ممارسة العنف الأسري في مملكة البحرين من وجهة نظر عينة الرجال

رابعاً: ربط ومقارنة نتائج عينات البحث الثلاث

وبالنظر لنتائج البحث من العينات الثلاث (عينة استبيان النساء المعنفات 294، عينة المراكز 81، وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف 56 (من أصل 293)) كان بالإمكان ربطها ببعض في بعض الأسئلة الجوهرية المشتركة على مستوى "العينة الاجمالية" [9] والتي تبلغ 431 حالة إمراة معنفة، كما تم عمل مقارنات جدلية للوصول لبعض الاستنتاجات النهائية. وأبرز نقاط الربط والمقارنة تتلخص في التالي:

يبقى الزوج هو المرتكب الأول للعنف وتبلغ نسبة ممارسته للعنف على العينة الإجمالية 74% ورتفع إلى 87% في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج (371 حالة).

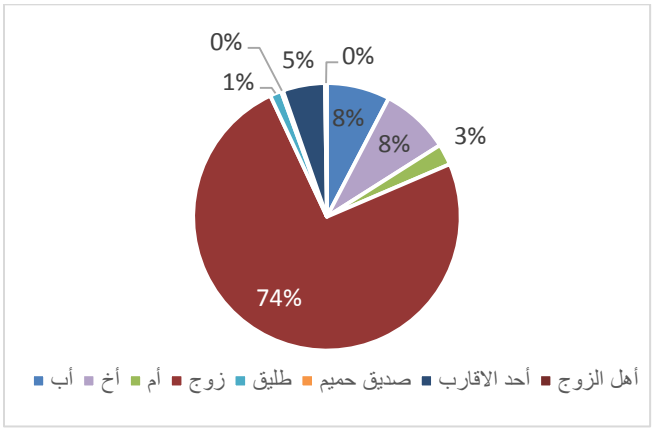

رسم بياني 140: المرتكب للعنف في العينة الإجمالية

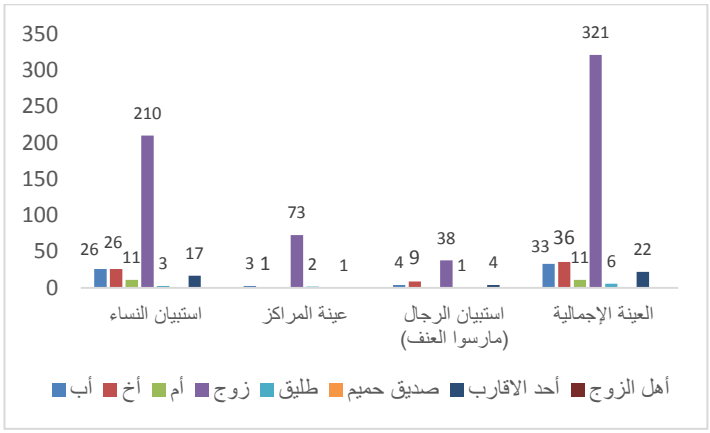

رسم بياني 141: مقارنة المرتكب للعنف في العينات الثلاث

[9] العينة الإجمالية تشمل مجموع العينات الثلاث في الأسئلة المشتركة

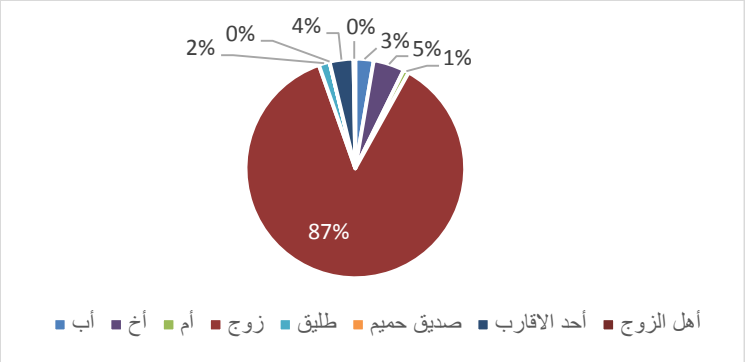

رسم بياني 142: المرتكب للعنف في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في العينة الإجمالية

ويبقى العنف النفسي متصدراً من حيث أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة على المرأة في العينة الإجمالية بنسبة 86%، فيما يتساوى نسبة ارتكاب العنف الجسدي والاقتصادي على 47% وذلك بسبب ارتفاع نسبة ممارسة العنف الاقتصادي في عينة المراكز.

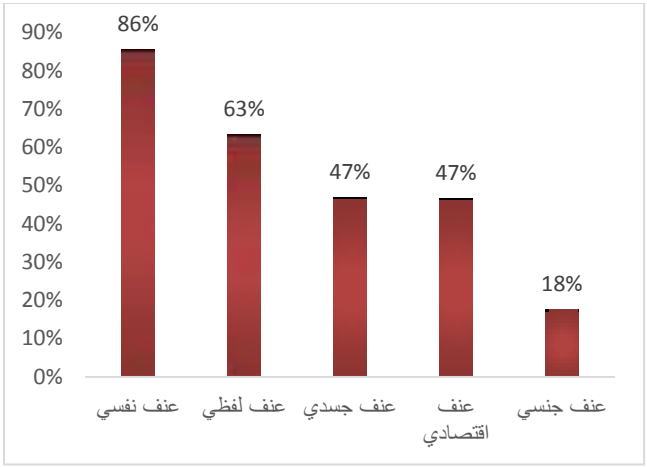

رسم بياني 143: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينة الإجمالية

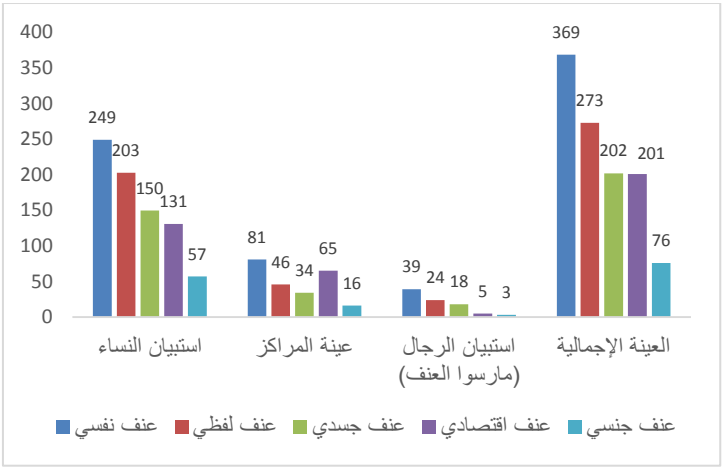

رسم بياني 144: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينات الثلاث

العنف الممارس على إجمالي العينة يبقى عنفاً مركباً بنسبة 73% ويحدث بشكل متكرر بنسبة 71% من إجمالي عينة استبيان النساء وعينة الرجال الذين مارسوا العنف (لم يتضمن هذا السؤال للمراكز)، غير أن عينة الرجال أبدوا أنهم مارسوا نوعاً واحداً في الأغلب ومرات قليلة، وقد يعزى ذلك بشكل جزئي بأن العنية ذات مستوى تعليمي عال مما قد يخفف من نسبة ارتكاب العنف وتأكيد أغلبية الذين مارسوا العنف بشعورهم بالندم مما أقدموا عليه.

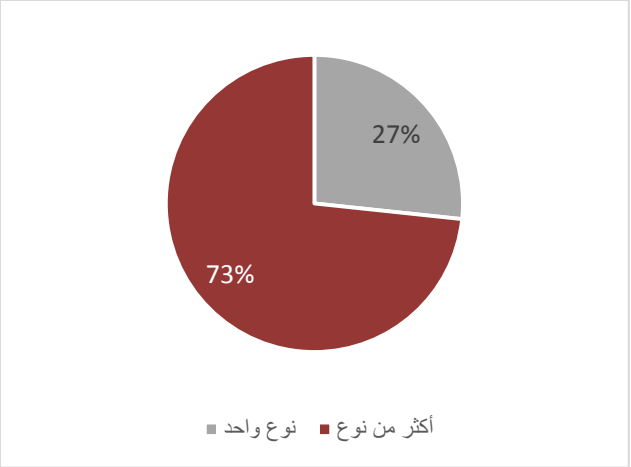

رسم بياني 145: نسبة العنف الأسري المركب في العينة الإجمالية

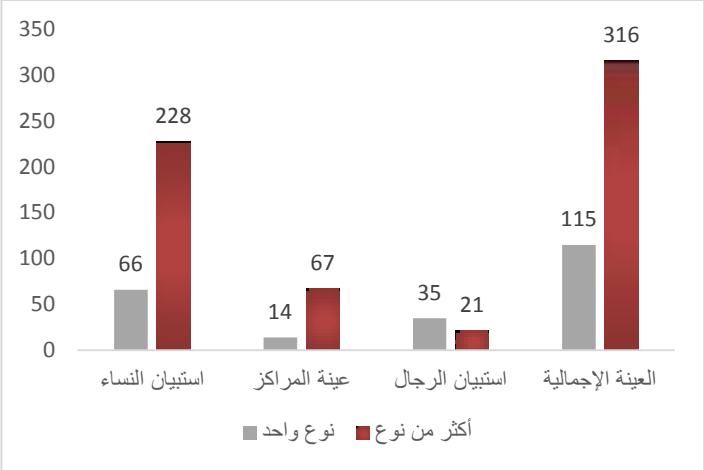

رسم بياني 146: حالات العنف ذو النوع الواحد والمركب في العينات الثلاث

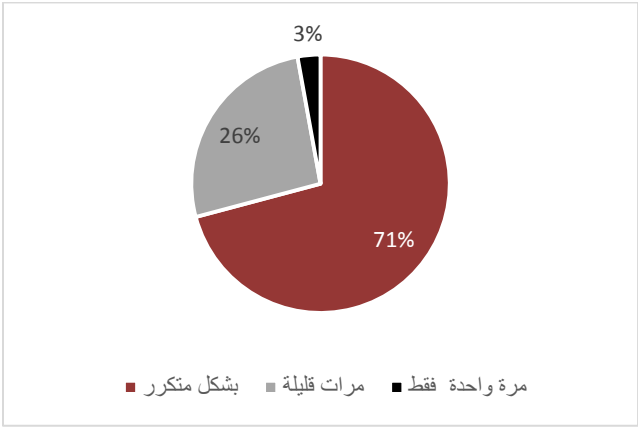

رسم بياني 147: نسبة تكرار العنف الأسري في عينتي استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف

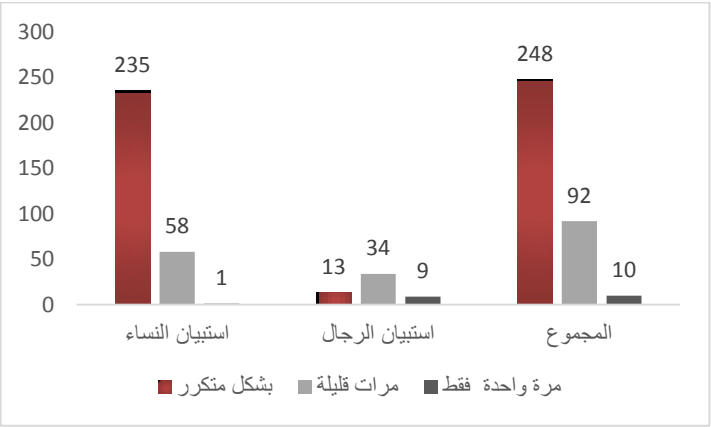

رسم بياني 148: مدى تكرار ممارسة العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف

وعلى الرغم من أن الرجال أعطوا نسبة قليلة نسبياً لمسألة ممارسة العنف أمام الأطفال، فلازال الأطفال الشاهد الأول على العنف والمتضرر الأكبر منه بعد المرأة بنسبة 52% من عينة استبيان النساء والرجال.

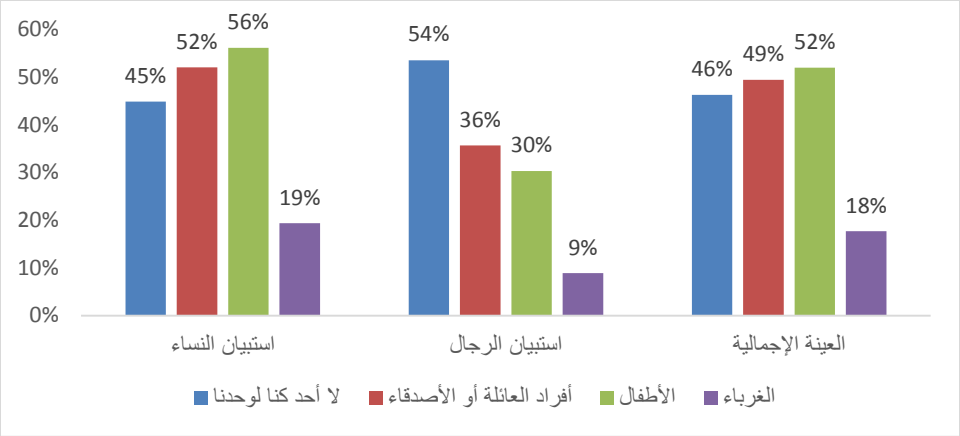

رسم بياني 149: ممارسة العنف الأسري تحدث أمام من في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف

ويتضح جلياً بأن النساء المعنفات في عينة المراكز هُنَّ بالفعل أكثر اتخاذاً لتدابير الحماية الصحيحة وخاصة في فئة المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي، وذلك بفضل الارشاد والتوجيه. وتبلغ نسبة تبليغ المتعرضات للعنف الجسدي لمركز الشرطة في العينة الإجمالية 23%، ونسبة من يطلبن تقريراً طبياً 19% بينما من تلجأ للقضاء هي 46% من العينة الإجمالية. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي فقد بلغت النسب للعينة الإجمالية 13% بلغت مركز الشرطة، 12% أجرين فحصاً طبياً، و23% لجأت للقضاء.

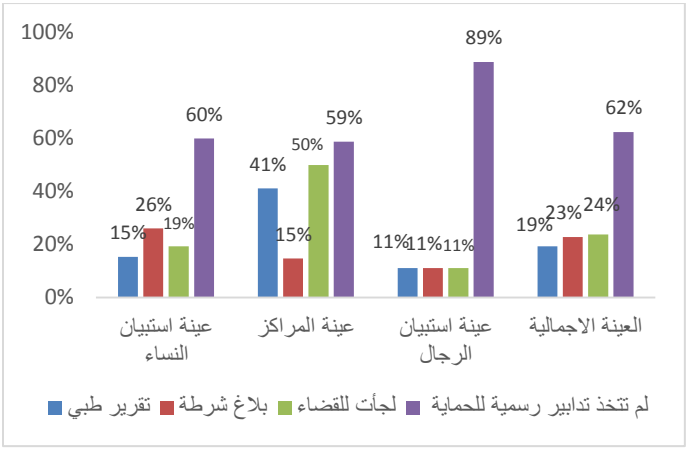

رسم بياني 150: المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث

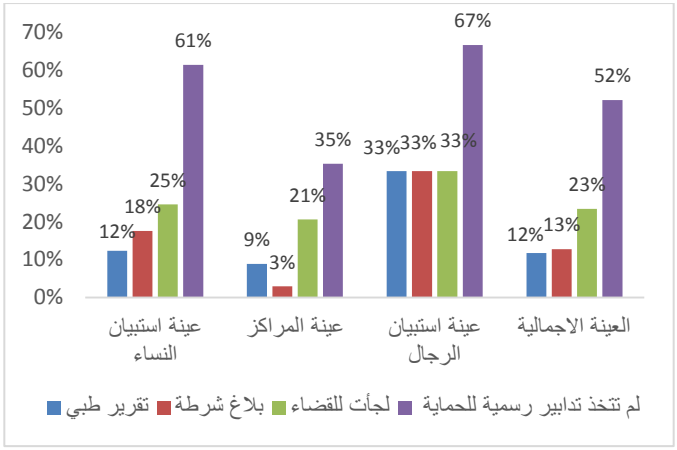

رسم بياني 151: المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث

وهناك تباين واضح في نسب التي أعطيت للخدمات التي توفرها المراكز بين عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز وخصوصاً في خدمة الإرشاد والتوجيه (33% في عينة الاستبيان مقابل 98% في عينة المراكز)، وقد يعزوا

السبب لكون المعنفة لاتنظر لها كخدمة استشارية وإنما كجزء من النقاش والفضفضة في حالتها، وبالنسبة لاختلاف النسب في بقية الخدمات قد يكون راجعاً لاختلاف المراكز التي لجأت لها نساء الاستبيان عن المراكز الثلاث التي تعاونت معنا في البحث. وعند ربط العينين للمقارنة فقط، تصبح النسب كالتالي: خدمة الإرشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة 74% ، الاستشارة القانونية 60%، رعاية وعلاج النفسي 49%، دفاع قانوني 29%، توفير مأوى مؤقت 5%، دعم مادي أو توفير فرص عمل 16%.

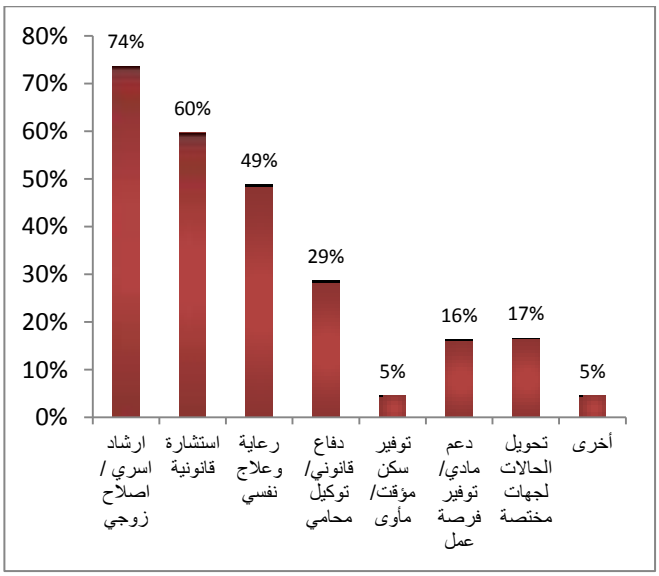

رسم بياني 152: نسبة أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز

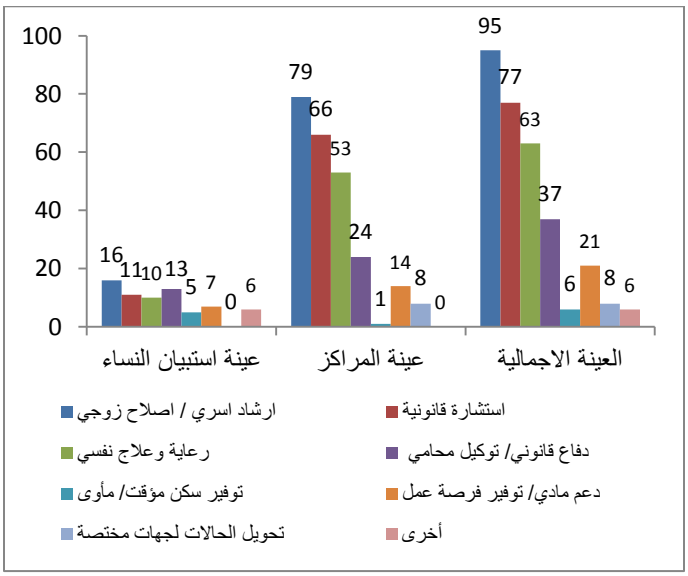

رسم بياني 153: أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز

وبالنسبة لتأثير العنف الأسري على المرأة، فلايزال التأثير النفسي متصدراً بنسبة 98% من إجمالي عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز، وأقل نسبة تأثير هي على السلوك الأخلاقي للمرأة والأبناء 31%، غير أن النسبة تدعو للقلق.

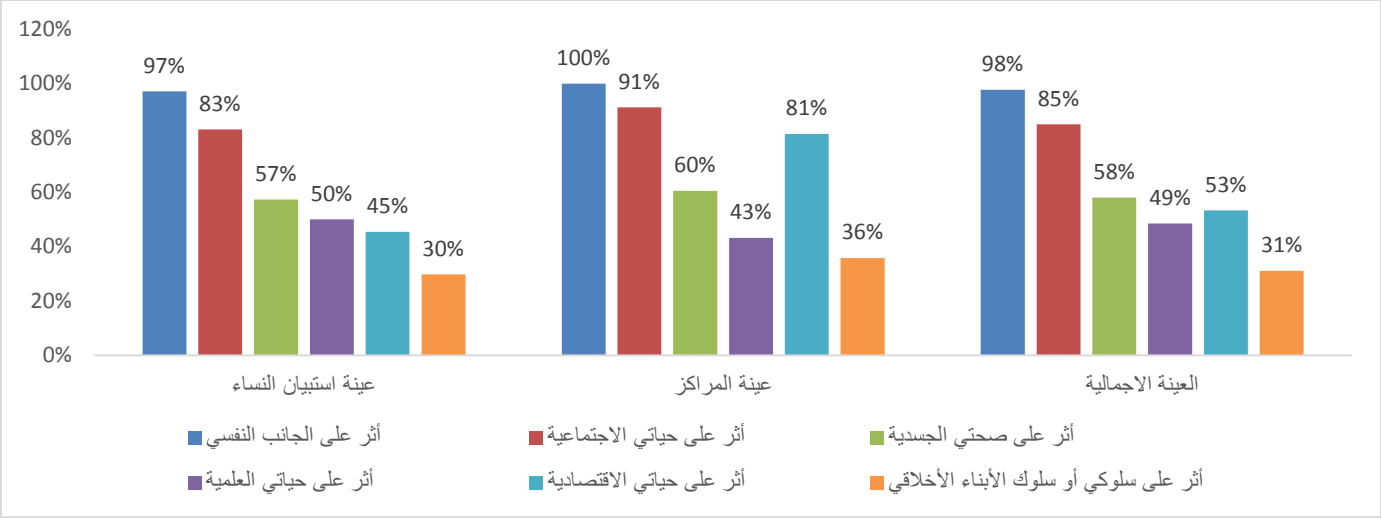

رسم بياني 154 :تأثير العنف الأسري على عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

بعد الاطلاع على نتائج العينات الثلاث من الاستبيان الإلكتروني الموجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين (حجم عينة استبيان النساء المعنفات 294 إمراة معنفة)، ونتائج استمارات حالات العنف الأسري للنساء اللاتي لجأن لمراكز الحماية من العنف التي تعاونت معنا في الدراسة (حجم عينة المراكز 81 إمرأة معنفة)، ونتائج الاستبيان الإلكتروني الموجه لعموم الرجال القاطنين في مملكة البحرين (حجم عينة الرجال 293 رجل)، وتحليلها بشكل كمي ونوعي ومقارنة وربط النتائج مع بعضها البعض بشكل علمي، نستخلص المخرجات النهائية التالية للدراسة:

1) **الزوج هو المرتكب الأول للعنف الأسري ضد المرأة بنسبة 74% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري وتصل النسبة إلى 87% في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج:** لقد تصدر الزوج المرتبة الأولى في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة في العينات الثلاث، حيث بلغت نسبة ممارسته للعنف إلى 71% من حالات النساء في عينة استبيان النساء المعنفات و90% من حالات عينة المراكز، و68% من حالات عينة الرجال الذين مارسوا العنف، فيما أكد الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري أن 56% من قريباتهن يتعرضن للعنف الأسري من قبل أزواجهن. وترتفع هذه النسب إلى 86% و95%، 76% تباعاً عند النظر للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج فقط. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف من قبل الزوج على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 74% وتصل إلى 86% بالنظر لعينات المتزوجات أو من سبق لهن الزواج فقط.

2) **الأب والأخ يمارسان العنف الاسري ضد المرأة في المرتبة الثانية من بعد الزوج بنسبة 8% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** يحتل الأب والأخ المرتبة الثانية في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من بعد الزوج وتكون ممارستهما للعنف على الفتيات والنساء العازبات بصورة أكبر. فقد بلغت نسبة ارتكابهما للعنف 9% من عينة استبيان النساء المعنفات وترتفع هذه النسبة عند النظر للعازبات فقط (ممن لم يسبق لهن الزواج) من العينة لتصل إلى 40% للأب و28% للأخ. وفي استبيان الرجال بينّ الرجال الذين مارسوا العنف الأسري أن الأخت هي الضحية الثانية بعد الزوجة بنسبة 16% تليها الإبنة بنسبة 7%، وترتفع هذه النسبة لدى العزاب من الرجال لتصل إلى 67% للأخت. وأما بالنسبة للرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري فقد أكدوا بأن قريباتهن يتعرضن للعنف من أبيهم وأخيهم بنسبة 20% و9% على التوالي، مما يؤكد هذه النتيجة. وبالنسبة لعينة المراكز كانت نسبة العازبات قليلة لا تتجاوز الـ 5% من العينة الاجمالية، غير أن نسبة ارتكاب العنف على العازبات بالتحديد من قبل الأب هي 75% و للأخ 25% (4% و1% على العينة

الاجمالية). وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف من قبل الأب والأخ على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 8% لكليهما.

3) **العنف النفسي هو أكثر ممارسةً على المرأة بنسبة 86% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** العنف النفسي يحتل المرتبة الأولى بين أنواع العنف الذي يمارس على المرأة حيث أكدت 85% من عينة استبيان النساء المعنفات تعرضهن للعنف النفسي و70% من عينة الرجال المُعنفين مارسوا هذا النوع من العنف أيضاً، فيما بلغت النسبة 100% في عينة المراكز. وبحسب عينة استبيان النساء المعنفات فإن العنف النفسي يمارس في الأغلب عبر الإهانة بنسبة 91%، يليه النقد المستمر 77%، ثم التحقير 76%، فالتجاهل 73%. وبالدرجة الثانية يأتي التهديد بنسبة 54% والضغط والإكراه بنسبة 51%. وفي الدرجة الثالثة يأتي الهجر بنسبة 37% والخيانة الزوجية بنسبة 36% ثم الطرد من البيت بنسبة 31%. ولا بد من القول بأن على الرغم من الآثار الخطيرة لهذا النوع من العنف على الصحة النفسية والعقلية للمرأة المعنفة وكذلك الأبناء إلا انه يتسم بالنسبية وخاضع للتأويلات الشخصية للأطراف المعنية ومن الصعب إثبات الضرر الناتج منه أو قياس أثره بشكل ملموس في أغلب الأحيان. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف النفسي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 86%.

4) **العنف اللفظي يأتي في المرتبة الثانية بعد النفسي في الممارسة ضد المرأة بنسبة 63% من إجمالي عينة عينة حالات العنف الأسري:** يحتل العنف اللفظي المرتبة الثانية من أنواع العنف الأسري الأكثر ممارسةً ضد المرأة حيث أكدت 69% من عينة استبيان النساء المعنفات تعرضهن لهذا النوع من العنف فيما أكد 43% من الرجال المرتكبي للعنف بأنهم مارسوا العنف اللفظي ضد المرأة. وفي الأغلب يشمل هذا العنف بحسب نتائج استبيان النساء المعنفات نسبة 96% للسب والشتم وكذلك التهكم والسخرية، ويليه القذف والطعن بالشرف بنسبة 55%. ومن الجدير بالذكر أن العنف اللفظي قد أتى في المرتبة الثالثة في عينة المراكز بنسبة 57% حيث سبقها العنف الاقتصادي بسبب الظروف الاقتصادية الخاصة لهذه العينة كما سيتم توضحيه. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف اللفظي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 63%.

5) **العنف الجسدي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الممارسة ولكن نسبته تدعو للقلق حيث تصل إلى 47% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** للأسف، أكدت أكثر من نصف عينة استبيان النساء المعنفات

بنسبة 51% تعرضهن للعنف الجسدي وهو يعتبر أقسى وأخطر أنواع العنف الأسري حيث أن أضراره تتعدى الجانب النفسي لتؤثر على صحة المرأة الجسدية وحياتها لأنها قد تصل للإعاقة أو التشوه أو أحياناً الموت. وقد بين الاستبيان بأن الضرب باليد هو الشكل الأكثر ممارسةً على المرأة المعنفة عنفاً جسدياً بنسبة 92%، يليه الدفع بنسبة 65% والرمي بالأشياء الصلبة بنسبة 49% ثم الخنق بنسبة 28%. وقد بلغت نسبة العنف الجسدي على النساء في عينة المراكز 42% بينما كانت النسبة 32% في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الجسدي على المرأة. وهذه النسب مقلقة ومن الهم وضع حلول جذرية للحد من هذا النوع من العنف تحديداً وعلى رأسها وضع عقوبات جنائية رادعة للمرتكب للعنف. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الجسدي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 47%.

6) **العنف الأقتصادي أيضاً يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الممارسة بنسبة 47% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري ولكنه عنف "خفي" ويخضع للنسبية بين نظرة المرأة ونظرة الرجل:** لفترة طويلة من الزمن، لم يكن العنف الاقتصادي مصطلح متعارف عليه بين الناس على أنه جزء من العنف الأسري، حيث أن كثير من النساء يتعرضن لهذا النوع ولكن يعتبرنه جزءً من صعوبات الحياة الزوجية الاعتيادية. ولكن مع زيادة الوعي المجتمعي بماهية العنف وأشكاله، أصبحت المرأة والمجتمع أكثر تنبهاً لخطورة هذا النوع حتى أن قانون الحماية من العنف الأسري الذي تم إصداره في مملكة البحرين في أغسطس 2015 شمل هذا النوع أيضاً. ومن المؤسف أن نرى بأن 45% من عينة نساء الاستبيان يتعرضن للعنف الاقتصادي الذي يمارس في الأغلب عبر الحرمان من النفقة بنسبة 75%، يليه المنع من العمل أو التعليم بنسبة 31%، ثم الحرمان من الراتب بنسبة 27%. غير أن نسبة ممارسته على نساء عينة المراكز كان بنسبة مرتفعة جداً وصلت إلى 80% حيث أن 47% من عينة المراكز هن من ذوات الدخل الضعيف و64% هن من ربات البيوت فمن الطبيعي أن يكون العنف الاقتصادي هو أكثر ممارسةً وتاثيراً عليهن. ومن جانب آخر، النسبة التي أعطاها الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة للعنف الاقتصادي لا تتجاوز الـ 9%، وقد يعزو ذلك – ولو جزئياً –لارتباط "النفقة" بمسألة القوامة – وهي المصطلح الشرعي لواجب القيام بشؤون الأسرة المادية – فإن اعتراف الرجل بعدم القيام بها يهز من القوامة التي ارتبطت عرفاً بالرجولة. ومن ناحية أخرى هناك أيضاً نسبية بين نظرة الرجل والمرأة لمسألة كون الانفاق مجزياً أو غير مجزياً. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الاقتصادي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 47%.

7) **العنف الجنسي أقل أنواع العنف الأسري ممارسةً على المرأة غير أن نسبته تقدر بـ 18% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري وهي ليست بالضئيلة وتحتاج للمراقبة:** فقد بيَّنت نتائج استبيان النساء المعنفات بأن 19% من العينة تعرَّضن للعنف الجنسي الذي يمارس في الأغلب عبر الإكراه الجنسي بنسبة 72%، يليه التحرش بنسبة 35% فالإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية بنسبة 33%، ثم الاغتصاب نسبة 19% وأخيراً مَثَّل الهجران وعدم اعطاء الحق الجنسي 9% فيما شكل بقية الـ 5% أسباب جنسية أخرى. وفي عينة المراكز شكل العنف الجنسي أيضاً أقل النسب في الممارسة وهو 20% فيما وصلت النسبة لـ 5% في عينة الرجال الذين مارسوا العنف – ولا بد من القول بأن هذه المسألة حساسة للرجل أيضا لارتباطها بما يراه "حقاً شرعياً"، وعليه من الصعب النظر لأمور الاكراه أو الايذاء في العلاقة الجنسية بين الأزواج بالتحديد على أنه عنف، حيث يعتبره الرجل على الأغلب بأنه واجب على المرأة. ولازال المجتمع يتحفظ على هذا الجانب بشكل عام وقد يكون الاستبيان الالكتروني عاملا مساعداً للمرأة أن تفصح بتعرضها لهذا النوع وخاصة إذا كانت المسألة متعرضة بالتحرش والاغتصاب من أحد أفراد الأسرة (غير الزوج)، ويحتاج هذا الجانب للكثير من التوعية خاصة من مسألة اثبات الضرر والتبليغ عن واقعة العنف كما سيوضح لاحقاً. وعند ربط الثلاث عينات ببعضها، فإن نسبة ممارسة العنف الجنسي على إجمالي حالات العنف للعينات الثلاث تكون 18%.

8) **الأقارب الرجال من الدرجة الثالثة والرابعة يمارسون العنف الجنسي على الأغلب بنسبة 38% من عينة حالات العنف التي تمارسها هذه الفئة:** عند النظر إلى نوعية العنف المرتكَب مع صلة قرابة المرتكِب للعنف في عينة النساء المعنفات، فقد تبين أنه على الرغم من أن "الزوج" يبقى الأكثر ارتكاباً للعنف بكل أنواعه الخمسة إلا أن الأقارب (مثل العم والخال وابن العم وغيرهم) يمارسون العنف الجنسي في المقام الأول مقارنة بالانواع الأخرى التي يمارسونها (38%)، وبالتالي هم يحتلون المرتبة الثانية (من بعد الزوج) في ممارسة العنف الجنسي (17%) على العينة المتعرضات لهذا العنف، وأكثر ما يتم ممارسته من قبلهم هو التحرش الجنسي ويليه الاغتصاب (46% و 30% من حالات الاغتصاب والتحرش تباعاً). أما في عينة المراكز فهذا النوع كان مرتكزاً على الزوج بنسبة 94% و6% للأب، حيث أن نسبة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج عالية جداً ومن ناحية أخرى ادلاء المرأة لمراكز الحماية من العنف الجنسي بوجود تحرش أو اغتصاب من خارج الحياة الزوجية هو أمرٌ صعب، وبالمثل في استبيان الرجال حيث أن نسبة العنف الجنسي المصرح به لا يتجاوز الـ 5%.

9) **العنف الأسري الذي يمارس على المرأة هو غالباً "عنف مركب" يصل إلى 73% من إجمالي عينة حالات العنف الأسري:** فقد تبين أن 78% من عينة استبيان النساء المعنفات يعانون من العنف المركب حيث يمارس عليهم أكثر من نوع واحد في حياتهن، وقد تبين من الاستبيان أن أكثر أنواع العنف تلازماً في الحدوث مع بعضها هو العنف النفسي مع العنف اللفظي بنسبة 82%، يليه العنف النفسي مع العنف الجسدي 58% فالعنف الجسدي مع العنف اللفظي 55%، ثم العنف النفسي مع الاقتصادي 54%، والعنف الاقتصادي مع العنف اللفظي بنسبة 44%. وفي عينة المراكز، تصل نسبة ممارسة العنف المركب إلى 83%. أما في عينة الرجال، فقد تبين أن 37% من المرتكبي للعنف يصرحون بأنهم مارسوا عنفاً مركباً. وعند ربط العينات الثلاث مع بعضها، نستنتج أن العنف المركب يمارس بنسبة 73% من إجمالي حالات العنف الأسري من العينات الثلاث.

10) **تعاني النساء المعنفات من العنف بشكل متكرر وممنهج بمعدل 71%، وأكثر العنف تكراراً في الممارسة هو العنف الاقتصادي بنسبة تصل إلى 89%:** غالبية النساء المعنفات أكدن عبر الاستبيان أنهن يتعرضن لعنف متكرر ومستمر خلال مراحل حياتهن بنسبة 80% في حين أن 20% تعرضوا للعنف مرات قليلة. وأكثر عنف من حيث تكرار حدوثه بحسب العينة هو العنف الاقتصادي الذي يصل إلى 89%، وذلك لان 75% منه مرتبط بالنفقة وعادة ما يكون التقتير في الصرف هو تصرف ممنهج ومستمر. ويمكننا القول أيضاً بأن تواني النساء في اتخاذ التدابير الصحيحة لردع العنف الأسري الواقع عليهن بأنواعه قد ساهم في تكرار حدوث هذه الأنواع لاسيما الجسدي والجنسي كما سيتبين في النتيجة رقم 18. غير أن هناك مفارقة في نتائج عينة الرجال الممارسين للعنف بأن 61% منهم أكدوا أن ممارستهم للعنف كانت قليلة في حين أن 16% مارسوه مرة واحدة و23% فقط بشكل متكرر. وقد يعود ذلك إلى أسباب تم توضيحها في النتيجة رقم 23 و 25. وعند ربط عينة استبيان الرجال والنساء مع بعض، فإن معدل نسبة ممارسة العنف بشكل متكرر هو 71% من أجمالي حالات العنف الأسري في العينتين (لم يتضمن استمارات حالة المراكز هذا السؤال).

11) **يبلغ ممارسة العنف الأسري ضد المرأة أوجه في عمر الشباب بنسبة تصل إلى 75%:** اتضح من نتائج استبيان النساء المعنفات أن أكثر مرحلة عمرية تتعرض فيها النساء للعنف هي فترة الشباب – حسب التعريفات العالمية – بين 18 سنة و35 سنة بنسبة 75% وهي أيضاً مرحلة سن الزواج بمجتمعنا في الأغلب، يليها الفئة العمرية ما بين سن 13 إلى 17 سنة بنسبة 22% وأقل من 12 سنة بنسبة 21%. فيما

يقل التعرض للعنف في المراحل العمرية المتقدمة حيث تنخفض النسبة إلى 16% بين 36 سنة و45 سنة، وإلى 5% من 46 سنة إلى 65 سنة. هذا وقد لوحظ أن الفتيات الأقل من 12 سنة يأتون في المرتبة الثانية من بعد فئة 18 إلى 35 سنة في التعرض للعنف الجنسي، ويرتكبه أحد الأقارب عليهن بالدرجة الأولى. وفي المقابل، اتضح من عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأنهم يمارسون العنف بشكل أكبر بين سن الـ 18 وحتى سن الـ 45 حيث يكونون بشبابهم وقوتهم وعنفوانهم، فيبلغ ارتكاب العنف أقصاه بنسبة 41% في الفئة بين 18 سنة و35 سنة وتنزل النسبة إلى 30% بين فئة 36 سنة و45 سنة و بين فئة 46 سنة و 45 سنة في كليهما، وتنخفض النسبة إلى 21% واقل في المراحل الاصغر والأكبر منها.

12) **يحدث العنف الأسري بنسبة 57% لأسباب لا تراها المرأة مبررة، في حين أن 55% من الرجال يمارسون العنف ضد المرأة بسبب استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل:** عبرت النساء المعنفات عبر الاستبيان عن وجهة نظرهن في أن العنف الذي يمارس عليهن لأسباب غير مبرره بنسبة 57% وبدون سبب معروف لها بنسبة 51%. وبالنسبة للأسباب المعروفة لهن، 49% أكدن بأنهم يتعرضن للعنف أيضاً عند رفضهن لتلبية طلبات معينة من مرتكب العنف مع وجود مبرر ونفس النسبة عندما يتم الرد على كلام المرتكب للعنف أو استفزازه بالقول أو الفعل بنفس النسبة، فيما 47% يكون بسبب مطالبتهن بحقوق معينة مثل تحمل المسؤولية المالية، ويليهم أسباب أخرى أقل أهمية. وفي المقابل، يعرب الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة عن وجهة نظرهم بأن 55% يكون السبب هو استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل، فيما أعرب 20% منهم بأنهم يمارسون العنف على الرغم من أنهم يعلمون بأنه ليس هناك مبرراً مشروعاً لاستخدام العنف، وأكد 18% بأن السبب يعود لعدم طاعة المرأة ورفضها للرضوخ لطلبات معينة حتى مع وجود مبرر للرفض، وهناك أسباب أخرى كانت أقل أهمية.

13) **حتى الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة لديهم منظور بوجود بعض المبررات للعنف ضد المرأة وتصل نسبتهم إلى 55%:** ففي حين أن 81% من عينة الرجال لم يمارسوا العنف ضد المرأة إلا ان 45% منهم فقط يعتقدون بشكل قطعي بعدم وجود مبرر للعنف (في حين أن 21% اختاروا "عدم وجود مبرر" مع مبررات أخرى). وأعرب 40% منهم أن الخيانة الزوجية أو ممارسة المرأة للزنا هو أهم مبرر لرتكاب العنف ضدها، يليه الدفاع عن النفس عندما تكون المرأة هي من بدأت بالعنف، فيما يعتقد 13% منهم بأن الاستفزاز بالقول أو الفعل من قبل المرأة قد يكون مبرراً أيضاً، وهناك مبررات أخرى بنسب أقل. ومن الجدير بالذكر بأنه أحياناً قد تخلط الأمور ويصعب التفريق فيما يسمى عنفاً وما يكون في دائرة المشادات

الكلامية العادية والتأديب المشروع. فعلى سبيل المثال، في حين أن ارتكاب المرأة للزنا لا يبرر استخدام العنف الجسدي وخاصة الشديد منه، إلا أنه من المتوقع استخدام أساليب أخرى تكون في دائرة التأديب والتصويب مثل الخصام – لفترة معينة – واتخاذ موقف حاسم، إلخ.

14) **في حين أن النساء يرون أن الفهم الخاطيء للدين ممزوجاً بالمفاهيم الاجتماعية المغلوطة تشكل 55% من الظروف المؤدية لارتكاب العنف، يرى الرجال بأن الظروف النفسية والاقتصادية للرجل هي الأكثر تأثيراً على ارتكابه للعنف بنسبة 29%:** عبرت النساء المعنفات عبر الاستبيان بأن الفهم والتطبيق الخاطيء للدين وخاصة في الأمور المتعلقة بمسألة القوامة والطاعة والتأديب الشرعي وغيرها وكذلك الموروثات الاجتماعية المتمثلة بالرجولة والنظرة للمرأة هما السببان الرئيسيان في ارتكاب العنف عليهن. وتليها في الأهمية الظروف الاقتصادية المتمثلة في الديون والفقر والبطالة المتعلقة بالمرتكب للعنف بنسبة 38%، ومن ثم الظروف النفسية والعقلية مثل الاكتئاب أو الاضطراب العقلي بنسبة 28% وأخيراً الظروف السلوكية من قبيل تعاطي المخدرات والكحول وممارسة الدعارة وغيرها بنسبة 24%. غير أن الرجال الذين مارسوا العنف رأوا بأن ما يدفعهم لارتكاب العنف على الأغلب هي الظروف الاقتصادية والظروف النفسية بنسبة 29% لكليهما، وتليها الظروف والمفاهيم الاجتماعية والدينية بنسبة 27%، وأعزوا 11% أيضاً للظروف السلوكية.

15) **ردة فعل المرأة الأولى بعد تعرضها للعنف تكون في الغالب السكوت والبكاء بنسبة تصل إلى 77%:** مازالت الغالبية العظمى من النساء تلجأن للسكوت والبكاء عند التعرض للعنف بنسبة 77% بحسب ما بينه استبيان النساء المعنفات في حين أن 38% فقط تدافع عن نفسها أو تبادل العنف بالعنف. وكذلك ذكرت النساء المعنفات في عينة الاستبيان بأن 33% منهن قد خرجن من منازلهن، و28% منهن حاولن الحصول على المساعدة فيما بادرت 27% منهن بطلب الطلاق. وقد تبين أيضاً بأن غالبية النساء المتعرضات للعنف بنسبة 74% يخبرن أحداً ما بما يتعرضن له من عنف حتى ولو بعد فترة طويلة من السكوت. وأغلب من يخبرونه بما يتعرضون له هم الأهل من الدرجة الأولى والثانية المتمثلة في الأم والأب والأخوات والإخوة بنسبة 71%، يليه 21% للصديقات المقربات ثم الجهات الرسمية (مثل مكتب المحامي أو الشرطة أو مراكز الحماية من العنف الأسري الخ) ويليه 11% من أهل الزوج ثم 3% للأهل من الدرجة الثالثة والرابعة. وطبعاً هناك فرقاً بين إخبار أحد ما بما تتعرض له من عنف وبين اتخاذ تدابير معينة لإثبات العنف ومنعه.

16) **الغالبية العظمى من المعنفات لا يتخذن اياً من تدابير الحماية من العنف الأسري بنسبة 55%:** بيَنَّ استبيان النساء المعنفات بأن أكثر من نصف المتعرضات للعنف الاسري بنسبة 52% لا يتخذن أياً من التدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري ويفضلن السكوت. ويكمن السبب الرئيس من وجهة نظرهن هو الخوف على السمعة بنسبة 61%، يليه الخوف على ضياع مستقبل الأطفال وفقد الحضانة بنسبة 48% وثم الخوف من مرتكب العنف بنسبة 39%، وعدم دعم الأهل بنسبة 31%، وهناك أسباب أخرى بنسبة 18% وأقل. وفي عينة الرجال الذين مارسوا العنف ضد المرأة تبين أن 66% من ضحايا النساء لا يلجأن لتدابير الحماية ويرى الرجال المرتكبي للعنف أن السبب الرئيس يكمن في إيمان المرأة كون ما يسمى بالعنف هو أمر طبيعي وهو جزء من الحياة الأسرية - في حين أن النساء المعنفات في الاستبيان لم يتعدى هذا السبب الـ 14% من أسباب السكوت - وقد يعكس هذا في الواقع نظرة الرجال أنفسهم للعنف الذي يمارسونه. ويلي في الأسباب أيضا من وجهة نظر الرجال المرتكبي للعنف حفاظ المرأة على سمعتها بنسبة 23% يليه الخوف من ضياع الأطفال ومستقبلهم وفقد الحضانة بنسبة 14% ومن ثم الخوف من مرتكب العنف والعواقب بنسبة 11%، وتليهم أسباب بنسب 5% وأقل. وعند ربط عينة استبيان النساء المعنفات وعينة الرجال الذين مارسوا العنف يكون معدل سكوت النساء عند تعرضهن العنف بنسبة 55% من الحالات.

17) **أغلب تدابير الحماية من العنف التي تتخذها النساء تكون طلب الحماية من الأهل بنسبة تصل إلى 75%:** وبالنسبة لعينة النساء اللاتي يتخذن بعض تدابير الحماية من العنف الأسري (48% من عينة استبيان النساء المعنفات)، غالبيتهن يطلبون الحماية من الأهل بنسبة 75%، فيما يلجأ 34% فقط منهن لمراكز الحماية من العنف الأسري، و30% منهن يلجأن للقضاء، و30% يلجأن لإبلاغ الشرطة و17% يطلبن تقريرا طبياً لاثبات حالة العنف. وفي عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بينّوا بأن 23% من النساء يلجأن لطلب الحماية من أهاليهن، فيما تلجأ 7% لمراكز العنف الأسري وتقدم 7% بلاغاً في مركز الشرطة بواقعة العنف وتقوم 5% باللجوء إلى القضاء وأخيراً 4% تطلب فحص وتقرير طبي لاثبات حالة.

18) **أغلب المتعرضات للعنف الجسدي والجنسي لا يثبتن واقعة الاعتداء عليهن فنسبة الاثبات لا تتعدى الـ 26%، ولكن النسبة ترتفع عند الاستعانة بمراكز الحماية من العنف الأسري لتصل إلى 47%:** من المؤسف أن 26% فقط من المتعرضات للعنف الجسدي من عينة استبيان النساء المعنفات قد أبلغن الشرطة عن واقعة الاعتداء فيما 15% منهن طلبن فحصاً طبياً. وبالنسبة للمتعرضات للعنف الجنسي

فالنسبة تقل أيضاً حيث 18% أبلغن الشرطة عن الاعتداء و12% منهن طلبن فحصاً طبياً. أما في عينة الرجال، فبحسب ما أكده المرتكبو للعنف فإن المتعرضات للعنف الجسدي لجأن لتبليغ الشرطة وطلب تقرير طبي ولجأن للقضاء لرفع دعوة قضائية بنسب لا تتجاز الـ 11% من الحالات فقط. وتعود هذه النسب المنخفضة في الأغلب لغياب الوعي وأيضاً الخوف على السمعة ومن مرتكب العنف وأيضاً غياب القوانين والعقوبات الرادعو للمرتكب للعنف التي تشجع المرأة للأيمان بجدوى التبليغ. أما بالنسبة لنساء عينة المراكز، فمن اللافت للنظر بأن 47% ممن تعرضن للعنف الجسدي كانت بحوزتهن أوراق تثبت واقعة العنف عليهن في حين أن 25% من نساء عينة المراكز اللاتي تعرضن للعنف الجنسي لديهن أوراق ثبت ذلك. وبالنسبة لنوع الأوراق الثبوتية، فإن 67% منها تقارير طبية و21% منها بلاغات في مركز الشرطة. وبمقارنة هذه النسب مع عينة استبيان النساء المعنفات، فنجد أن النساء عبر المراكز قد اتخذن تدابير حاسمة أكثر وذلك بسبب الارشاد والتوجيه والدعم الذي يحصلون عليه من المراكز.

19) **نسبة قليلة من النساء المعنفات تلجأن لمراكز الحماية من العنف الأسري لا تتعدى الـ 16%، وتتصدر الإرشاد الأسري قائمة الخدمات المقدّمة للمعنفات بمعدل 74% فيما تستفيد معدل 29% من النساء من خدمة الدفاع القانوني المجاني:** وعلى مستوى العينة الاجمالية لاستبيان النساء المعنفات، فلقد لجأت 16% من النساء إلى مراكز الحماية من العنف الأسري. وقد حصلت النساء المعنفات هناك في الأغلب على خدمة الارشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة 33% يليه خدمة توكيل محامي ودفاع قانوني بنسبة 27% ثم الاستشارة القانونية بنسبة 23% فالعلاج النفسي بنسبة 21%. وفي عينة المراكز أكدت المراكز المتعاونة الثلاث بأن الإرشاد الأسري والإصلاح الزوجي هي أكثر خدمة قد وفرها المركز للمعنفات بنسبة 98%، تليها استشارة قانونية بنسبة 81%، ومن ثم ورعاية وعلاج نفسي 65%، تليها الدفاع القانوني بنسبة 30%، فالدعم المادي أو توفير فرص عمل بنسبة 17% وأخيراً 10% تحويل حالات لجهات مختصة أخرى. وقد يكون التباين في نسب الخدمات التي توفرها المراكز بين العينتين وخصوصاً في خدمة الإرشاد والتوجيه (33% مقابل 98%) هو أن المعنفة لاتنظر لها كخدمة استشارية وإنما كجزء من النقاش والفضفضة في حالتها، وأيضاً اختلاف المراكز التي لجأت لها نساء الاستبيان عن المراكز التي تعاونت معنا في البحث قد تؤدي لاختلاف الخدمات المقدمة. وعند ربط العينين للمقارنة فقط، تصبح النسب كالتالي: خدمة الارشاد والإصلاح الأسري/الزوجي بنسبة 74% الاستشارة القانونية، رعاية وعلاج النفسي 49%، دفاع قانوني 29%، توفير مأوى مؤقت 5% و دعم مادي أو توفير فرص عمل 16%. ومن الجدير بالذكر بأن هناك فرق واضح في عينة نساء الاستبيان والمراكز من حيث مستوى التعليم والطبيعة عمل المرأة والمستوى المعيشي، حيث تبين

بأن أغلب اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري هنَّ من ذوات التعليم المتوسط والمتدني ويعشن ظروف مادية صعبة حيث أن المرأة في هذه الظروف تكون في أمس الحاجة للمساعدة النفسية والاستشارية وكذلك الاقتصادية التي يمكن أن توفرها المراكز. وعلى الرغم من أن جميع الخدمات مجانية جزء كبير من النساء لا يعلمن بوجود هذه المراكز وخدماتها.

20) **العنف الأسري يحدث أمام الأطفال بنسبة 52% (من عينتين استبيان النساء والرجال)، ويطال نسبة 42% ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس المرتكب للعنف:** كشف استبيان النساء المعنفات بأن العنف الأسري الممارس على المرأة في أغلب الأحيان يحدث أمام الأطفال بنسبة 56%، يليه العائلة والأصدقاء بنسبة 52%، في حين أن 45% من الأحيان تكون المرأة لوحدها مع المرتكب للعنف و19% يحدث أمام الغرباء. وأكدت 42% من النساء المعنفات عبر الاستبيان وجود أشخاص آخرين من أفراد الأسرة يتعرضون للعنف من قبل نفس مرتكب العنف. وللأسف، الضحية الأولى من هذه النسبة هم الأبناء بنسبة 41% يليهم الأخوات بنسبة 20% وتليه الأم وإحدى القريبات بنسبة 14% لكليهما وأخيرا الأخوات أو الأخوة الصغار بنسبة 13%. وقد اتضح أيضاً ان 28% من الأطفال الذين يمارس عليهم العنف قد شهدوا ممارسة العنف على والدتهم أمامهم. غير أن الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة أكدوا بأن العنف يحصل على الأغلب عندما يكونون لوحدهم بنسبة 54%، و36% يحدث أمام الأهل والأصدقاء، و30% أمام الأطفال ثم 9% أمام الغرباء. غير ان نسبة 30% أيضا لا تعتبر قليلة على تضرر الأطفال بشكل كبير من العنف. وعند ربط عينة النساء وعينة الرجال الذين مارسوا العنف، تصبح نسبة ممارسة العنف أمام الأطفال إلى 52% من إجمالي العينتين.

21) **العنف الأسري يؤثر سلباً على السلوك الأخلاقي للمرأة والأبناء بنسبة 31% فضلاً عن التأثير الكبير على الجانب الصحي والنفسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي بنسب عالية جداً:** ومن المتوقع أن أثر العنف الأسري النفسي على المرأة يؤثر في المقام الأول على الجانب النفسي للمرأة بنسبة 97% ويليه في المقام الثاني الجانب الاجتماعي بنسبة 83%، ثم تأتي الصحة الجسدية بنسبة 57% ثم الحياة العلمية بنسبة 50%، فالجانب الاقتصادي للمرأة بنسبة 45% فيما أثر على السلوك الأخلاقي للأبناء أو المرأة بنسبة 30% بحسب ما أكدته في عينة استبيان النساء المعنفات. وأما في عينة حالات المراكز، فقد كانت نسب تأثير العنف الأسري على المرأة المعنفة متقاربة مع الاستبيان غير أن نسبة التأثير على الجانب الاقتصادي للمرأة جاءت بالدرجة الثانية وبنسبة أعلى وهي 81% حيث أن العينة كانت من فئة المستوى المعيشي الضعيف حيث

يغلب عليه ربات البيوت والعاملات في وظائف متدنية الأجور. ومن المؤسف أن نجد 36% من هذه العينة قد أثر العنف الأسري لسلباً على السلوك الأخلاقي للأبناء وفي بعض الحالات على المعنفة نفسها. وبربط حالات العينيتين مع بعضها، تنتج نسب متقاربه جداًمتضمنة 31% للتأثير على الجانب السلوكي والأخلاقي للمرأة والأبناء.

22) **المستوى التعليمي العالي للمرأة لم يقلل من وقوع العنف عليها:** لم يقلل المستوى التعليمي العالي للمرأة من تعرضها للعنف بأنواعه المختلفة بشكل عام. فبالنظر لعينة استبيان النساء المعنفات من المتزوجات، في حين أن 61% من النساء المعنفات حاملات لشهادات جامعية فما فوق، 35% من أزواجهن فقط كانوا يحملون شهادات جامعية فما فوق. وقد يكون هذا الفارق في المستوى التعليمي فيما بينهم هو أحد الأسباب غير المباشرة لارتكاب العنف. وعند اختبار ممارسة العنف الجسدي والجنسي بالتحديد مقارنة بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات، لم يلاحظ أن مستوى التعليم العالي يقلل من التعرض لهذين النوعين أيضاً، بل من المؤسف أن نسبة المتعرضات للعنف الجنسي مرتفعة عند حاملات البكالوريوس لتصل إلى 72%، وقد يكون الفرق في المستوى التعليمي خاصةً عند المتزوجات سبباً لممارسة الزوج "الجنس" بشكل عنيف يتمثل في الإكراه أو الإيذاء أو الاغتصاب الزوجي حيث يكون أحياناً وسيلة لفرض "الرجولة" بحسب اعتقاداته. من الجدير بالذكر بأن 17% فقط من عينة المراكز هن من النساء المعنفات اللاتي يحملن شهادات جامعية فما فوق، غير أن نسب تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي بالتحديد لم تختلف كثيراً عمن هن أكثر تعليماً منهن في عينة استبيان النساء المعنفات.

23) **هناك مؤشراً بأن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل قد يخفف من ارتكابه للعنف:** ومن ناحية أخرى، هناك مؤشر بأن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل قد يخفف من نسبة ارتكابه للعنف، حيث تبين أن المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة من عينة الرجال (متمثل في 80% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق) كان أعلى من مستوى الذين مارسوا العنف (متمثل في 70% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق). وأيضاً أعلى من المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة النساء (متمثل في 35% من حملة الشهادات الجامعية فما فوق)، وقد تبين أن المرتكبي للعنف من عينة الرجال قد مارسوا العنف بشكل أقل من حيث تكرار حدوثه وشدة وطئته (من حيث النوع) مقارنة بعينة استبيان النساء.

24) **عمل المرأة وحصولها على دخل مادي شخصي لا يقلل من وقوعهن في العنف الأسري بكافة أنواعه ولكنه قد يقلل من وطئة تأثير العنف على حياتها:** لم يقلل عمل المرأة وحصولها على دخل مالي بذاتها من تعرضها للعنف الأسري بشكل عام، فقد تبين في عينة استبيان النساء المعنفات أن المرأة التي تملك دخل مادي ذاتي تتعرض للعنف في كل أشكاله بنسبة متقاربة لمن لا تملك دخل مادي (ربات البيوت/العاطلات والطالبات). فمثلا عند النظر للعنف الجسدي المتمثل في الضرب بنسبة 92%، لم يتبين أن عمل المرأة قلل من تعرضها للضرب مقارنة بربة الأسرة أو المرأة غير العاملة. وعلى الرغم من أن العنف الاقتصادي تمثل بالأغلب بنسبة 75% في الحرمان من (أو التقتير في) النفقة، فإنه يقع على ربة المنزل والموظفة على درجة قريبة من التساوي، غير أن الموظفة ستكون أفضلاً حالاً كونها ستعتمد على مدخولها من العمل لسد حاجاتها وحاجات أسرتها ولكن هذا بالتأكيد يمثل استغلالاً واضحاً. ومما يؤكد هذه النقطة، عند النظر في عينة المراكز نجد بأن 64% من العينة هن من ربات البيوت و32% من العاملات في وظائف متدنية الأجر و47% من العينة هن من ذوات المستوى المعيشي الضعيف، ووسط هذه الظروف المادية الصعبة تمثل العنف الاقتصادي كثاني أكبر عنف يواجهونه من بعد النفسي بنسبة 80% و81% ومن حيث التأثير على حياة المرأة. فحصول المرأة على دخل مادي مستقل حتى وإن لم يمنع ممارسة العنف عليها إلا أنه على الأقل يخفف من وطئته على حياتها.

25) **غالبية الرجال المرتكبي للعنف يشعرون بالندم على ما أقدموا عليه من عنف بنسبة تصل إلى 63%:** لقد أعرب عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأن 63% يشعرون بالندم على ما اقترفوه، في حين أن 33% لا يشعرون بالندم. وعند النظر لفئة من شعر بالندم من ممارسة العنف، تبين أن غالبيتهم قد مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسبة 66% و23%، في حين الذين لم يندموا تصل نسبة ممارستهم لعنف بشكل متكرر إلى 43%.

26) **الرجال هم أيضاً ضحايا للعنف الأسري بنسبة تصل إلى 33%، والأب هو المرتكب الأول عليهم بنسبة تصل إلى 42%:** لقد كشف استبيان الرجال بأن 33% من عينة الرجال هم أنفسهم كانوا ضحايا للعنف في حياتهم بنسبة 33%. وليس غريباً أن يكون الأب هو المرتكب الأول للعنف ضد الرجال في عينة ضحايا العنف الأسري حيث أن عنف الزوج على زوجته عادة ما يمتد إلى الأبناء مثل ما تبين في عينة استبيان النساء المعنفات (العنف قد طال الأطفال بنسبة 41%). والعنف يولد عنف، فعندما يمارس الأب وهو قدوة الأسرة العنف كأمر طبيعي في الأسرة يتخذه الأبن منهجاً صحيحاً في حياته الأسرية ويمارسه في كبره على

زوجته وبناته وأخوته. ومن الجدير بالذكر أن أحد الاقارب مثل العم والخال وغيرهم يأتون في المرتبة الثانية بعد الأب في ارتكاب العنف ضد الرجال بنسبة 15%/ يعقبها الزوجة بنسبة 10%، ومن ثم الأخ بنسبة 9%.

27) **ضحايا العنف الأسري من الرجال تعرضوا بالدرجة الأولى للعنف الجسدي بنسبة 63%، وأغلب الذين يماسون العنف الأسري ضد المرأة هم في الأساس مُعَنَّفِين بنسبة تصل إلى 63% أيضاً:** عند النظر لعينة الذين مارسوا العنف على المرأة (19% من عينة الرجال) نجد أن 63% منهم ضحايا للعنف أيضاً، مما قد يدل بأن من آثار العنف الأسري هو توليد العنف عبر الأجيال في دائرة مستمرة. وبالنظر لعينة الذيم لم يمارسوا العنف ضد المرأة (81% من عينة الرجال) نجد بأن 26% منهم فقط هم بالأساس ضحايا للعنف. ومن اللافت بأن ضحايا العنف الأسري من الرجال قد تعرضوا للعنف الجسدي بالدرجة الأولى بنسبة 63% وهي نسبة عالية ولكن من المعروف بأن العنف الجسدي المتمثل غالباً في الضرب كان جزءاً متعارفاً من أساليب التربية سابقاً ولم يكن ينظر له على أنه عنف بل جزءاً من التأديب والتربية السليمة للأطفال. ويأتي العنف النفسي بالدرجة الثانية في الترتيب من العنف الممارس على الرجال بنسبة 46%، ثم العنف اللفطي بنسبة 36%، فالاقتصادي بنسبة 14%/ وأخيراً الجنسي بنسبة 7%. وبين استبيان الرجال أيضاً أن 51% من العنف الجسدي على ضحايا الرجال يتم ممارسته من قبل الأب ويليه أحد الأقارب بنسبة 15% في حين أن العنف الاقتصادي يمارسه الأب بنسبة 65% يليه الأخ – الأكبر- بنسبة 14%. ومن الجدير بالذكر أن الزوجة تمارس العنف اللفظي والنفسي على الزوج في الأغلب بنسبة 40% لكلا النوعين.

28) **في حين أن هذه عينات الدراسة لم تتمكن من تغطية حالات العنف الأسري الواقع على عاملات المنازل بشكل كافٍ، إلا أن تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة تؤكد بأن أكثر أنواع العنف الممارس عليهم هو العنف الإقتصادي:** وبحسب الحديث مع رئيسة جمعية حماية العمالة الوافدة ونوعية الحالات التي لجأت للجمعية عبر السنوات السابقة، فقد أكدن أن عاملات المنازل تتعرضن بشكل رئيسي للعنف الاقتصادي يليه النفسي واللفظي ثم الجسدي وأخيراً الجنسي، حيث غالبا ما تترك عاملات المنازل أماكن عملهم لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم أو بسبب أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو المضايقة. وعلى الرغم من أن العاملة المنزلية تقوم بالإبلاغ عن هذه الحالة، إلا أنه بمجرد انفصالها عن كفيلها يجعل من إقامتها غير

قانونية قد تعاقب عن طريق حبسها ومن ثم ترحيلها بدون صرف راتبها أو بدون أي تعويض عن سوء المعاملة أو المضايقة على الرغم من أن الكفيل هو الذي شكل خرقا للاتفاقية بعدم دفع راتبها أو الإساءة لها. ومن الجدير بالذكر بأن جمعية حماية العمالة الوافدة تستقبل معدل 150 حالة في السنة من العاملات الأجنبيات في المأوى التابع للجمعية.

29) **من وجهة نظر الرجال، العنف الأسري في البحرين ليس "ظاهر متفشية" ولكن هي مشكلة ملحة "موجودة بشكل ملحوظ" يجب التصدي لها:** لقد عبر الرجال عن وجهة نظرهم عن مدى وجود وانتشار العنف الأسري في مجتمعنا البحريني، حيث قيّموا شدة انتشاره على مقياس 5 نقاط - رقم "5" يرمز لكون العنف الأسري "ظاهرة متفشية" ورقم "1" لكون العنف الأسري "ممارسات قليلة". وقد تبين أن غالبية الرجال بنسبة 39% قدروا شدة وجود العنف في المجتمع البحريني برقم "3" فيما قيّم 25% من الرجال شدتها على رقم "4"، و16% على رقم "2". ورأى 11% انها مجرد ممارسات قليلة (رقم 1) فيما رأى 10% من العينة أنها ظاهرة منتشرة (رقم 5). فبالتالي يكون معدل تقييم الانتشار هو "3" وعليه يمكن القول بأن العنف الأسري ليست ظاهرة منتشرة في مجتمعنا البحريني إنما هي مشكلة جادة أو ملحة موجودة بشكل ملحوظ وتحتاج إلى حل-من وجهة نظر عينة الرجال.

30) **فيما أكد 62% من الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري معرفتهم بإمرأة من أسرتهم تتعرض للعنف الأسري، انتشار أنواع العنف ليس بنفس الدرجة:** ومن الجدير بالذكر بأنه عند سؤال الرجال الذين لم يمارسوا العنف على المرأة فيما إذا كانوا على معرفة بإمرأة من محيط أسرتهم تتعرض للعنف، فأجاب 62% منهم بـ"نعم"، كانت على الأغلب 58% من إحدى قريباته تليها27% للأخت و 15% للأم، الزوجة والإبنة بنسبة 4% لكليهما، و2% لخدم المنازل). وتعتبر هذه النسبة في حد ذاتها مؤشراً لانتشار العنف الأسري في البحرين بمعدل يتراوح ما بين 4 إلى 3 من مقياس 5. لكن من المهم التأكيد بأن العنف الأسري المنتشر ليس بنفس الدرجات، فبالنظر لنسب ممارسة أنواع العنف التي ذكرت سابقاً، يمكننا القول إنه في حين أن العنف النفسي واللفظي قد يكونان على مؤشر "4" في الانتشار والجسدي والاقتصادي على مؤشر "3"، فإن العنف الجنسي لا يتعدى مؤشر "2". غير أنه من الصعب تحديد نسبة ممارسة العنف الأسري الدقيقة إلا بعد عمل دراسة مسحية على مستوى مملكة البحرين للخروج بنسبة علمية لمدى انتشارها في البحرين.

31)وللتصدي لقضية العنف الأسري في البحرين، رأى 70% من الرجال أهمية إعداد برامج توعوية ضد العنف فيما رأى 60% أهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة المؤدية لارتكاب العنف ضد المرأة: لقد بين استبيان الرجال بأن 70% من العينة يرون أهمية إعداد برامج ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكافة أنواعه، فيما أكد 60% من الرجال بأهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. ورأى أيضاً 58% من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تجرم وتعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله من قبل الدولة و 51% أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه.

الفصل الخامس: توصيات الدراسة

إن مشكلة العنف الأسري هي مشكلة معقدة ومتداخلة ولها تأثير عميق وخطير على المجتمع كما تبين في نتائج هذا البحث. وبعد التعرف عن كثب على حيثيات ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة وأسبابه وآثاره السلبية التي تطال المجتمع ككل، فإننا نرفع التوصيات التالية للحد من هذه المشكلة التي تتطلب وجود برنامج وطني متكامل تتظافر فيه الجهود من كل مؤسسات الدولة المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك الأسر والأفراد.

توصيات على عاتق الدولة

لقد بدأت مملكة البحرين مؤخراً بخطوات متقدمة في مجال التصدي للعنف الأسري في مملكة البحرين عبر إصدار قانون الحماية من العنف الأسري في أغسطس 2015 وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والتي تعتبرها المجلس الأعلى خارطة الطريق للحد من مشكلة العنف الأسري في مملكة البحرين، وعليه فإن التوصيات التي يقع تطبيقها على عاتق الدولة تتلخص في الأمور التالية:

1) **أهمية وضع خطة زمنية محددة وتخصيص ميزانية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الاسري:** لقد جائت الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري بستة محاور مهمة جدا لاحتواء مشكلة العنف الأسري في البحرين غطت فيها كل جوانبها الرئيسية من الوقاية، والحماية والخدمات، والتشريعات والقوانين، والتوعية والدعم الإعلامي، والدراسات والبحوث، والتقييم والمتابعة. وعليه، فإنه من المهم وضع خطة زمنية واضحة ومحددة مع تخصيص ميزانية من الدولة لتطبيق هذه الاستراتيجية لترى النور والإسراع في تطبيقها بالتعاون مع كل الجهات الرسمية والأهلية ذات الصلة وكذلك أهمية نشر الوعي بما تحويه من خطط وبرامج مستقبلية لتكون الصورة واضحة للجميع.

2) **التعجيل بعمل قاعدة بيانات إلكترونية موحدة للخروج بأحصائيات دقيقة وشاملة حول حالات العنف ضد المرأة:** وعلى الرغم من أن هذه النقطة أيضاً احتوتها الاستراتيجية الوطنية في المحور الخامس المتعلقة بالدراسات والبحوث، إلا أنه وجب التأكيد على أهمية التعجيل في تطبيقها ضمن الأولويات، حيث أنها لن تساعد فقط في معرفة جزء مهم من حجم المشكلة في البحرين، بل أنها ستساهم أيضاً في مسألة توحيد

والارتقاء بطريقة التوثيق والتعامل مع حالات العنف التي تلجأ للجهات الرسمية والمراكز الأهلية ذات الصلة وفق معايير وإجراءات ثابتة، تتضمن تصنيف الحالات حسب أنواع العنف المعتمدة، ونوعية الإجراءات المتبعة في كل نوع. ومن الجدير بالذكر بأن بناء قاعدة بيانات إلكترونية تربط ما بين كل مؤسسات الدولة والمراكز الأهلية المعنية ستمنع مسألة التداخل في تسجيل حالات العنف الأسري في البحرين خاصة وأن كثير من الحالات تسجل لدى أكثر من مركز. ومن المهم طبعاً ايجاد الطريقة المناسبة للتعريف بالحالات المسجلة مع مراعاة خصوصيتها حيث أن كثير من المعنفات لا يرغبن بكشف اسمائهن.

3) **مراقبة وتقييم تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري والعمل على سد الثغرات وتطويره:** لا شك أن إصدار قانون الحماية من العنف الأسري جاء بعد جهود كبيرة وفترة طويلة من النظال من قبل الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية والمجلس الأعلى للمرأة وبتظافر جهود أعضاء السلطة التشريعية ليرى النور، فاصداره بالشكل الحالي هو مكسب حقيقي للمرأة ولكن يجب أن تصب جهود المؤسسات الرسمية الآن على الإشراف على تطبيقة ونشر الوعي فيه خاصة بين مراكز الشرطة وأعضاءها والقضاة والمحامين، والعمل على مراقبة أثره في خفض حالات العنف وانقاذ الحالات المتضرة. ففي لبنان مثلاً، تم تنفيذ "أمر الحماية" لـ 175 إمرأة في غضون سنة ونصف من إصدار قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"، وهذا مؤشر جيد لفاعلية القانون من التخفيف من معاناة النساء. ومن ناحية أخرى، يجب أن تتم دراسة بعض الجوانب التي اعتبرها المختصون في شؤون المرأة كنواقص في القانون - على ضوء فاعليته في التطبيق العملي وأيضاً تقبل المجتمع له - من قبيل ضم عاملات المنازل لمن يشملهم القانون ضمن أفراد الأسرة، واضافة "الاغتصاب الزوجي" ضمن تعريف العنف الجنسي، وفرض عقوبات واضحة ضد جرائم العنف الأسري وليس فقط على أمر الحماية. ويمكن أيضاً النظر إلى إفراد بنود خاصة تنص على حماية المرأة- بدلاً من مساواتها بسائر أفراد الأسرة- باعتبارها الضحية الأولى للعنف الأسري، وبالامكان دراسة تعديل مسمى القانون ليحمل مفردة "حماية المرأة" بشكل صريح كما هو الحال في القانون اللبناني.

4) **دعم المراكز الأهلية وتمكينها من أداء دورها في تقديم الدعم النوعي المطلوب لضحايا العنف الأسري من النساء:** وعند النظر للمراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري من النساء – وغيرهم من أفراد الأسرة- في مملكة البحرين نجد بأن هناك تفاوت واضح في مستوى وعدد الاخصائيين والعاملين والإداريين في المراكز وكذلك مستوى الخدمات المقدمة والفئات التي تركز عليها. ومعظم هذه المراكز تواجه عدة تحديات من

ضمنها عدم وجود الدعم المادي ونقص الكوادر المتخصصة وخاصة في جوانب التأهيل النفسي والاستشارات القانونية وغيرها. وعليه، فإن من المهم جداً تظافر جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للمرأة في تمكين هذه المراكز بالدعم المادي والمعرفي والمساندة في تأهيل الكوادر العاملة في مجال العنف الأسري وتجويد الخدمات المقدمة وغيرها لزيادة استيعابهم لاستقبال أكبر عدد من ضحايا العنف الأسري في البحرين. ومن المهم جداً أن يتم أخذ هذه المراكز بعين الاعتبار كشريك أساسي في خطة تطبيق الاستراتيجة الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. ومن الجدير بالذكر بأن المكتب القانوني للمرأة التابع للاتحاد النسائي كان يقوم بعمل ممتاز حيث أنه كان يستقبل معدل 113 امرأة سنوياً، ولكن مع توقف الدعم المالي من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للاتحاد النسائي، اضطر الاتحاد لإغلاق المكتب منذ يناير 2016، ونتمنى أن يعاد النظر في هذه المسألة لتدعم هذا المكتب من جديد لما له من إسهامات مهمة في التخفيف من معانات ضحايا العنف من النساء.

5) **إعداد دراسة ميدانية مسحية على مستوى مملكة البحرين لمعرفة حجم العنف الأسري في البلد:** أن هذه الدراسة تقدم مؤشرات ونتائج نعتقد – ونتمنى– أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تكون لبنة أساس لعمل دراسة وطنية مسحية بحجم عينات أكبر يمكن من خلالها تحديد حجم ومدى انتشار مشكلة العنف الأسري ضد المرأة بشكل دقيق وأيضاً جمع احصائيات حالات العنف الأسري بعد توحيد طريقة حسابها ومدتها من كل المراكز الرسمية والأهلية مما يساهم في مراقبة هذه المشكلة بشكل علمي عن كثب وتقيم مدى فاعلية وكفاءة البرامج التي تطرح من أجل الحد منها.

6) **الارتقاء بصورة المرأة في الاعلام المرئي والمقرؤ والمسموع والابتعاد عن ترسيخ ثقافة العنف ضد المرأة في الدراما:** لازالت صورة المرأة في الإعلام يشوبها الكثير من الرواسب الاجتماعية التي تحفز على التمييز ضد المرأة وترسخ ثقافة العنف الأسري ضد المرأة – ولو دون قصد – على أنه جزء من الحياة الأسرية وخصوصاً في الدراما البحرينية والخليجية. وعليه، يجب أن تضع وزارة الإعلام استراتيجية خاصة للارتقاء بصورة المرأة في الإعلام المرئي والمسموع والمقرؤ بحيث تخلو من أي نوع من أنواع التمييز ضد المرأة ولاسيما العنف الأسري. ويتمثل ذلك عبر تنقيح المسلسلات التلفزيونية التي تبرز مشاهد العنف بطريقة مسيئة للذوق العام، والعمل على إنتاج مسلسلات وأفلام تشيع ثقافة الاحترام والمحبة داخل الأسرة، وإعداد برامج تلفزيونية وإذاعية تساهم في التوعية بأنواع العنف الأسري وآثاره وتجرمه بكل صوره، وتبين أهمية التبليغ عن حالات الاعتداء والإيذاء لحماية المرأة من العنف واتخاذ تدابير الحماية منه. ومن الضروري التنسيق مع المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة والجمعيات النسائية والناشطات لإيجاد برامج متميزة تتناول فيها القضايا الأسرية بطريقة

جديدة وسلسلة للتأثير في مختلف فئات المجتمع البحريني. وبالنسبة للإعلام المقرؤ، فمن المهم تشجيع الصحف المحلية والصحفيين واعطائهم مساحة حرية أكبر للاهتمام بموضوع العنف الأسري ضد المرأة ونشر كل المعلومات والحقائق التي يمكنها أن تساعد في تجريم العنف ونبذه في المجتمع البحريني.

7) **مراجعة وتحديث المناهج التربوية في المدارس والجامعات لتدعم ثقافة احترام المرأة وأدوارها المجتمعية الواقعية ونبذ العنف ضدها بكل أشكاله:** من المهم جداً أن ننشي جيل يحترم المرأة وينظر لها كإنسان متساوي في الحقوق والواجبات مع الرجل في الجوانب الإنسانية وأما الاختلاف بينهما فهو يكمن في التمايز البيلوجي الجنسي الذي ينتج عنه اختلاف في بعض الأدوار والمسؤوليات الحياتية (مثلا الحمل والرضاعة الخ) ولكن هذا التمايز لا يقلل من شأن المرأة وحصر دورها في المجالات التقليدية، بل إن المرأة والرجل جناحين لطائر واحد لا يحلق عالياً إلا عندما يرفرفان معاً. ولذا يجب العمل على تطوير المناهج التعليمية وإزالة كل الرواسب الاجتماعية الموجودة فيه والتي تحصر المرأة في مسألة التربية والرعاية للأطفال والتي تفضي – ولو بشكل غير مقصود- للنظر للمرأة على أنها "تبع" للرجل بدلاً من عنصر قيادي وعنصر مفكر وخَلَّاق وأنها شريكة للرجل في هذه الحياة. ومن المهم أيضاً أن يتم التأكيد في المناهج الدراسية منذ المرحلة الابتدائية على دور المرأة الحقيقي في المجتمع وإبراز النماذج الناجحة من النساء في البحرين وفي العالم وتجريم العنف ومدى خطورته على المجتمع. إن فكرة إضافة مواد لتعليم "أسس الحياة الأسرية السعيدة" في المدرسة وإضافة مادة حقوق الانسان في الجامعة لابد وأن تساهم في الحد من مشكلة ممارسة العنف لا سيما أن العنف هو ثقافة وممارسة مكتسبه وليس جزء من الفطرة الإنسانية. وأخيراً، من المهم جداً تأهيل القائمين على وضع المناهج التعليمية وكذلك المدرسين والمدرسات في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للوصول للنتائج المرجوة.

8) **شن حملة وطنية لتوعية المجتمع حول العنف الأسري وآثاره ونبذه بكل أشكاله واتخاذ شهر نوفمبر ليكون شهر مناهضة العنف ضد المرأة:** التوعية المجتمعية هي أحد أهم طرق إحداث التغيير في المجتمعات، وخاصة إذا تم التركيز على فئة الشباب. ولذا يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها شن حملة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بشكل سنوي وأن تتخذ شهر نوفمبر وقتاً مناسباً لذلك حيث أن 25 نوفبر يصادف اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. ويجب أن تشمل الحملة الإعلانات المطبوعة في الشوارع وكذلك التواجد في المجمعات والجامعات وغيرها فضلا عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل. ولابد من التركيز لتعريف المرأة والمجتمع بالعنف النفسي واللفظي والاقتصادي حيث أن هذه الأنواع تمارس بشكل كبير في مجتمعاتنا كما بينت الدراسة ولكن الكثير من الناس لا يعرف أن هذه الممارسات تندرج تحت مسمى العنف أصلاً. وكذلك،

يجب التركيز على وجود قانون للحماية من العنف الأسري وأهمية التبليغ عن واقعة الاعتداء والعنف عبر القنوات الصحيحة للحصول على أمر الحماية إذا لزم الأمر

9) **ترشيد وتجديد الخطاب الديني المقدم عبر المساجد والمآتم والبرامج التلفزيونية وتشجيع الجيل الجديد من علماء الدين على دراسة المفاهيم التي تحمل صورة مغلوطة عن المرأة وطرح أفكار مستنيرة تتناسب مع التطور المجتمعي:** لقد بيّنت الدراسة مدى تأثير الفهم المغلوط للدين على النظر للعنف بأنه جزء من حقوق الرجل - وبالاخص الزوج - المشروعة التي يمكن أن يستخدمها على زوجته أو وابنته أو والدته متى اصطدمت برغباته. فمثلاً، أغلب الناس يفهمون مسألة القوامة على أنها أفضلية مطلقة للرجل على المرأة في حين أنها تعني القيمومة على شؤون الأسرة الإدارية والمادية فهو تكليف على الرجل ومسؤولية وليس رخصة للتعالي والاستبداد في الاسرة كما يحصل في الكثير من البيوت. ولذا فمن المهم اشراك رجال الدين في تغيير هذه المفاهيم المشوهه وتغيير الفكر السائد عن العنف بأنه أمر يسمح به الدين بل إنه فعل يجرمه الدين ويعاقب عليه. وإن تشجيع الدولة لعلماء الدين الشباب المتحررين من سطوة التقاليد والأعراف الاجتماعية على الدراسة وعلى التجديد ولطرق الطرح الجديدة سيساهم كثيراً في إحداث التغيير في سلوك المجتمع على المدى البعيد.

10) **السعي نحو فرض دورات للمقبلين على الزواج عن أساسيات العلاقة الزوجية والحقوق والواجبات في إطار الزواج:** يدرس مجلس الشورى الآن مشروع بقانون يلزم المقبلين على الزواج بالدخول في دورات تثقيفية تحمل اسم «العيش المشترك»، أسوة بالفحص الطبي قبل الزواج. ففكرة المشروع هي تدريب المقبلين على الزواج على أصول التعاون بين الطرفين، وتعريفهم بالحقوق والواجبات لكل طرف. ولقد تم تطبيق هذا القانون في ماليزيا وقد ساعد ذلك في خفض نسبة الطلاق من 32% إلى أقل من 8% خلال السنوات العشر الأخيرة (بنهدا، 2014). ولازال المشروع في البحرين قيد الدراسة والنقاش بين مؤيد ومعارض، ونتمنى أن يرى هذا المشروع النور لما له من أثر على تخفيف المشاكل الزوجية وممارسة العنف والحد من حالات الطلاق. من الجدير بالذكر بأن 51% من عينة استبيان الرجال قد أيدّوا فرض هذا النوع من الدورات للمقبلين على الزواج.

11) **دراسة تخصيص جزء من المعونات المالية للنساء المعنفات وخاصة من يصدر لهن أمر الحماية:** لقد تبين بأن الكثيرات ممن يلجأن لمراكز الحماية من العنف الأسري بالتحديد هن من ذوات المستوى المعيشي المحدود

وأن 80% تتعرض للعنف الاقتصادي فضلاً عن الأنواع الأخر أكثر من 60% منهن لا يعملن والبقية يعملن في وظائف متدنية الراتب. وعليه، من المهم دراسة تخصيص معونات شهرية من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لبعض حالات النساء اللاتي لديهن اثباتات بوقوع العنف عليهن وتستدعي حالاتهن المساعدة المالية خاصة وإن إذا لم ينطبق عليهن شروط المعونات الأخرى التي تعطى من قبل الوزارة.

12) **فرض دورات تأهيلية للمرتكب للعنف:** ولمنع استمرار ارتكاب العنف من نفس الشخص، لا يكفي فقط إصدار عقوبات جنائية عليه بل من الأجدى أن يعقب الحكم حضور دورة إلاجبارية عن الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وبشاعة ارتكاب العنف وإدارة الحياة بأسلوب حضاري يبتعد تماماً عن العنف بكافة صوره.

توصيات على عاتق مؤسسات المجتمع المدني

ولانها شريك مهم في صنع التغيير ونشر الوعي في المجتمع، فلابد أن تشارك مختلف مؤسسات المجتمع المدني لاسيما النسائية المسؤولية في الحد من العنف الأسري الواقع على المرأة عن طريق التالي:

13) **أهمية نشر الوعي بقانون الحماية من العنف الأسري وثقافة احترام المرأة ونبذ العنف بكل أشكاله:** وتقع مسؤولية التوعية على عاتق مؤسسات المجتمع المدني أيضاً من جمعيات نسائية وحقوقية وكذلك جمعيات ومراكز شبابية لنشر الوعي بقانون الحماية من العنف الأسري والقنوات التي يمكن لهن اللجوء إليها حال التعرض للعنف. كما ويجب استخدام كل الوسائل الحديثة من قبيل الصور الخلاقة والأفلام القصيرة والأعمال الفنية المختلفة والاستفادة من كل وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال الرسائل التوعوية ببساطة وسهوله للمجتمع وخاصة فئة الشباب الذين هم لبنة التغيير. إن تجربة مركز تفوق لدعم قضايا النساء بالتعاون من جمعية ملتقى الشباب البحرين لاطلاق مشروع "نحترمها" لمناهضة العنف الأسري ضد المرأة في سنة 2015-2016 تمثل تجربة ناجحة في عمل الشراكة بين المؤسسات النسائية والشباب ننصح بأن تقوم تقوم جمعيات أخرى بتجارب مماثلة لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.

14) **الاهتمام بنوعية الخدمات التي تقدمها المراكز الأهلية للحماية من العنف الأسري وتخصيص ميزانية للتوعية والإعلان عن خدماتها:** من المهم جداً أن تواصل المراكز الأهلية التي تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري عملها على تحسين وتجويد الخدمات التي يقدمونها ورفع الكفاءة وتطوير الأداء الإداري والفني بها عن

طريق التدريب المتواصل. ومن الضروري أيضاً أن يخصص جزء من الميزانية للإعلان عن الخدمات التي يقدمها المراكز عبر اختيار القنوات الصحيحة التي يمكنها الوصول لأكبر عدد من النساء

توصيات على عاتق الأسرة والفرد

ولأن التغيير لا يتم إلا من داخل الإنسان نفسه كما في قوله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، فلابد للأفراد أن يبدأوا بتغيير أنفسهم عن طريق التربية والتوعية وبشمل ذلك:

15) **التركيز على أسس التربية السليمة المبنية على الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة وخلوها من أي تمييز وعنف:** من أهم مسؤوليات الأم والأب هو تهيئة المناخ الأسري البعيد عن القلق والتوتر والشعور بالأمن والطمأنينة وتجنب التمييز بين البنين والبنات في التربية وفي الحقوق والواجبات. ولما بينت الدراسة أن نسبة 55% من الرجال أكدوا بأنهم ارتكبوا العنف ضد المرأة بسبب استفزازها لهم بالقول أو الفعل، فمن المهم أن نربي أبنائنا وبناتنا على رحابة الصدر وإدارة النفس عند الغضب وبالأخص تجنب المشادات الكلامية أثناء الغضب لتفادي تفاقم الموقف إلى عنف، والرجوع للحوار الحضاري عندما يكون الطرفين في هدوء واتزان عقلي.

16) **الإرشاد والتوجيه للأبناء قبل الزواج وتقديم الدعم والمشورة لهم أثناء الزواج:** ويمتد دور الآباء والأمهات في تقديم الإرشاد والتوجيه للأبناء والبنات المقبلين على أسس الحياة الزوجية وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وكذلك تقديم المساندة الاجتماعية والمشورة للأبناء بعد الزواج بشكل معتدل بما يشعرهم بالأمان ويساعدهم على تجاوز بعض التحديات دون أن يتعدى ذلك إلى التدخل في شؤونهم.

17) **السعي لحضور دورات لإدارة الحياة الزوجية للحصول على حياة سعيدة وخالية من العنف:** من الجميل أن يبادر الزوجان بتثقيف نفسيهما أثناء فترة الزواج لتعلم المهارات اللازمة لتحقيق الاستقرار الأسري والسعادة الزوجية وأهم المهارات اللازمة لاستمرار الزواج والعلاقة الزوجية الناجحة مثل مهارات الاتصال كالإصغاء وفن الحوار وتجنب الجدل ومهارات التفاوض وحل الخلاف بالإضافة إلى مهارات الوعي بالذات والذكاء الاجتماعي، والذكاء العاطفي، والتحكم بالغضب وضبط المشاعر السلبية.

18) **تثقيف المرأة لنفسها بحقوقها وواجباتها وكيفية إدارة حياتها الأسرية وحماية نفسها من العنف:** الكثير من النساء لازلن يجهلن ما لهن من حقوق ما عليهن من واجبات، وهذا هو سبب رئيس في الجهل بتعرضهن للعنف وبكيفية التصرف حيال ذلك. ومن الضروري أن تثقف المرأة نفسها بتدابير الحماية من العنف الأسري وأهمية التبليغ عن واقعة الاعتداء أو الإيذاء بدلاً من السكوت لان السكوت يولد التمادي في العنف ضدها.

ملخص الدراسة

على الرغم من الأهمية البالغة لدور المرأة في تنمية ونهضة المجتمع، وتطور المفاهيم الدولية المرتبطة بالعدالة والمساواة الإنسانية، إلا أن المرأة لازالت تتعرض للعنف بمختلف صوره وأشكاله لا سيما العنف الأسري الذي يشكل الخطر الأكبر على المرأة وحياتها فضلاً عن تأثيره السلبي الكبير على تكوين الأسرة وسلامة الأطفال ومستقبلهم.

وقد كشفت دراسة لمنظمة الصحة العالمية بأن ثلث إجمالي عدد النساء في العالم يتعرضّن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد شركائهن الحميمين. وعلى مستوى الوطن العربي، فقد تباينت الاحصائيات التي تؤكد على انتشار وتنامي العنف الأسري في مجتمعاتنا غير أن المنظومة القانونية لازالت قاصرة عن حماية المرأة وردع العنف عنها. وقد استعرضت هذه الدراسة لمحة عن قوانين الحماية من العنف الأسري الموجودة مع أبرز احصائيات العنف لمجموعة من الدول العربية. ولقد اتخذت مملكة البحرين مؤخراً خطوات إيجابية في مكافحة العنف الأسري وذلك عبر إصدار قانون "الحماية من العنف الأسري"، وإطلاق "الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري" من قبل المجلس الأعلى للمرأة. وتشتمل مملكة البحرين على 8 جهات حكومية وأهلية تقدم خدمات لضحايا العنف الأسري وبالأخص النساء، غير أن غياب قاعدة بيانات موحدة تربط ما بينها يجعل من الصعب تحديد حجم المشكلة في البحرين. واستعرضت الدراسة الاحصائيات المحلية المتوافرة بشكل فردي لتعطي مؤشراً عن حجم المشكلة.

وتأتي هذه الدراسة المصدرة من قبل مركز تفوق لدعم قضايا النساء كجزء من مشروع "نحترمها" الداعم لقضية العنف الأسري ضد المرأة لتعطي مؤشراً لحجم هذه المشكلة ومدى انتشارها في مملكة البحرين وأسبابها وحيثياتها وآثارها على المجتمع ولتقترح الحلول المناسبة للحد منها.

وارتكز البحث على ثلاث آليات، الأولى والرئيسية هي استبيان إلكتروني موجه للنساء المتعرضات للعنف الأسري في مملكة البحرين بعينة حجمها 294 إمرأة معنفة. والآلية الثانية هي استمارات حالة لنساء لاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين بعينة حجمها 81 حالة. أما الآلية الثالثة فهي استبيان إلكتروني موجه لعموم الرجال في مملكة البحرين وحجمها 293 رجل (19% مارسوا العنف، 81% لم يمارسوا العنف).

وبعد عمل تحليل كمي ونوعي لنتائج عينات البحث الثلاث ومقارنتها وربطها مع بعضها بشكل علمي، فقد تم التوصل إلى 31 نتيجة مهمة. ومن أبرز النتائج، أن الزوج هو المرتكب الأول للعنف الأسري بنسبة 74% من إجمالي عدد حالات العنف الأسري في العينات الثلاث وتصل النسبة إلى 87% في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج فيما يأتي الأب والأخ في المرتبة الثانية. وتبين أن العنف النفسي هو أكثر ممارسةً على المرأة ويصل معدل ممارسته إلى 86% من إجمالي عدد حالات العنف الأسري في العينات الثلاث المتمثل بالأغلب عبر الإهانة بنسبة 91% بحسب استبيان النساء المعنفات، وفي المرتبة الثانية يأتي العنف اللفظي بمعدل 63% من اجمالي العينات الثلاث المتمثل في الأغلب في السب والشتم والتهكم والسخرية بنسبة 96%، وفي المرتبة الثالثة يأتي العنف الجسدي 47% ويتمثل بالأغلب في الضرب باليد بنسبة 91%، ويأتي العنف الأقتصادي في نفس المرتبة بنسبة 47% متمثلاً في الأغلب الحرمان من النفقة بنسبة 75%، وأخيراً العنف الجنسي بنسبة 18% و يمارس في الأغلب عبر الإكراه الجنسي (الاغتصاب الزوجي) بنسبة 72%. وتبين أيضاً بأن 73% من الحالات تعاني المرأة من "عنف مركب"، ويمارس العنف الأسري بشكل متكرر وممنهج على النساء بمعدل 71% من معدل نتائج استبيان النساء والرجال.

وبالنسبة للدوافع والأسباب التي تؤدي لارتكاب العنف فقد وجدنا تبايناً ملحوظاً بين وجهة نظر النساء والرجال في هذه المسالة، ففي حين أن النساء المعنفات عبر الاستبيان ينظرون بأن العنف الذي يمارس عليهن هو لأسباب غير مبرره بنسبة 57% وبدون سبب معروف لهن بنسبة 51%، يليه نسبة 49% بسبب رفضهن لتلبية طلبات معينة من مرتكب العنف مع وجود مبرر وعندما يتم الرد على كلام المرتكب للعنف أو استفزازه بالقول أو الفعل بنفس النسبة، في المقابل يرى الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة بأن 55% يكون السبب هو استفزاز المرأة لهم بالقول أو الفعل. وترى النساء أيضاً بأن الفهم الخاطيء للدين ممزوجاً بالمفاهيم الاجتماعية المغلوطة تشكل 55% من الظروف المؤدية لارتكاب العنف، غير أن الرجال يرون بأن الظروف النفسية والاقتصادية للرجل هي الأكثر تأثيراً على ارتكابه للعنف بنسبة 29% وتليها الظروف والمفاهيم الاجتماعية والدينية بنسبة 27%. وللأسف، الغالبية العظمى من

المعنفات لا يتخذن أياً من تدابير الحماية من العنف الأسري بنسبة 55% من عينتي استبيان النساء والرجال، وبالنسبة للمتعرضات لعنف جسدي بالتحديد، فقد تبين أن 62% منهن ضمن العينة الإجمالية لم يلجأن لأي من تدابير الحماية الرسمية لاثبات واقعة الاعتداء عليهن حيث 23% فقط أبلغوا الشرطة، 19% طلبن تقرير طبي، و24% لجأن للقضاء. غير أن هذه النسب ترتفع بشكل ملحوظ في عينة المراكز وذلك بسبب الارشاد والتوجيه والدعم الذي يقدمه المراكز لهن لاتخاذ ما يلزم. وقد بيَّنَّ استبيان النساء المعنفات بأن السبب الرئيس الذي يمنع المرأة المعنفة للجوء لتدابير الحماية من العنف الأسري يكمن في الخوف على السمعة بنسبة 61%، يليه الخوف على ضياع مستقبل الأطفال وفقد الحضانة بنسبة 48%. ويحدث العنف الأسري أمام الأطفال بنسبة تصل إلى 56% في عينة استبيان النساء المعنفات ويطال 42% ممن يتعرضون للعنف مع المرأة من نفس المرتكب للعنف، 41% منهم للأسف الأبناء/الأطفال. وللأسف، يؤثر العنف الأسري سلباً على السلوك الأخلاقي للمرأة والأبناء بنسبة 31% فضلاً عن التأثير الكبير على الجانب الصحي والنفسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي بنسب عالية جداً.

غالبية عينة الرجال اللذين ارتكبوا العنف أكدوا بأنهم يشعرون بالندم على ما أقدموا عليه من عنف بنسبة 63% وتبين أن غالبية هذه الفئة قد مارسوا العنف مرات قليلة أو مرة واحدة بنسب 66% و23% تباعاً. وقد تبين أيضاً من البحث أن 33% من الرجال هم أيضاً ضحايا للعنف الأسري تعرضوا بالدرجة الأولى للعنف الجسدي بنسبة 63%، والأب هو المرتكب الأول للعنف عليهم. والعنف يولد عنف، فأغلب الذين يماسون العنف الأسري ضد المرأة هم في الأساس مُعَنَّفِين بنسبة تصل إلى 63% أيضاً. أما بالنسبة لخدم المنازل، فقد بينت تقارير جمعية حماية العمالة الوافدة باستقبالهم معدل 150 حالة معنفة من العاملات الأجنبيات سنوياً وأن أكثر أنواع العنف الممارس عليهن هو العنف الإقتصادي.

وعلى الرغم من صعوبة الخروج بنسبة معتمدة لمدى انتشار ظاهرة العنف الأسري في مملكة البحرين، إلا أن عند سؤال عينة الرجال عن شدة انتشارها في المجتمع فقد قدروا ذلك بـ 3 من مقياس 5 نقاط (5 ظاهرة متفشية، 1 ممارسات قليلة)، فيمكننا القول بأنهم يرون بأن العنف الأسري مشكلة ملحة و"موجودة بشكل ملحوظ" في البحرين. ومن الجدير بالذكر بأن 62% من عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ضد المرأة أكدوا بأنهم على معرفة بإمرأة من أسرتهم تتعرض للعنف الأسري مما يدلنا أن العنف الأسري موجود بمؤشر يتراوح ما بين 4 إلى 3 من مقياس 5. لكن من المهم التأكيد بأن العنف الأسري المنتشر ليس بنفس الدرجات، فبالنظر لنسب ممارسة أنواع العنف التي ذكرت سابقاً، يمكننا القول إنه في حين أن العنف النفسي واللفظي قد يكونان على مؤشر "4" في الانتشار والجسدي والاقتصادي على مؤشر "3"، فإن العنف الجنسي لا يتعدى مؤشر "2".

وللتصدي لقضية العنف الأسري في البحرين، قد تم الإستأناس بآراء عينة الرجال في بعض التوصيات فتبين أن 70% من الرجال يرون أهمية إعداد برامج توعوية ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع، فيما أكد 60% منهم بأهمية تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي وغيرها. ورأى أيضاً 58% من الرجال أهمية وضع قوانين صارمة تجرم وتعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله و51% أيد فكرة فرض دورات إجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية إدارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف الأسري بكل أنواعه. واحتوت الدراسة على 18 توصية، متضمنة هذه الأربع، مقسمة من حيث مسؤولية تطبيقها على مستوى الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والأسر والأفراد.

الفصل السادس: المصادر وفهرس الرسومات والجداول الإيضاحية

المصادر

إسماعيل، زينب. "330 حالة واستشارة وردت لـ «بتلكو للعنف» خلال 2014"، صحيفة أخبار الخليج، العدد 13505، 15 مارس 2015. الموقع الالكتروني: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13505/article/11636.html

الجمعية العامة للأمم المتحدة، دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة/ تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والستون، 6 يوليو 2006

المحروس، هناء. " المرأة ضحية العنف الأسري"، صحيفة أخبار الخليج، العدد 11232، 23 ديسمبر 2008.

المحروس، هناء. " دراسة مقارنة بقوانين العنف العربية: قانون الحماية من العنف الأسري البحريني"، صحيفة أخبار الخليج، 31 ديسمبر 2011. الموقع الإلكتروني: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13757/article_touch/54028.html

المسقطي، آمال. " 272 معنفة لجأن إلى «شكاوى الأعلى للمرأة» في 2010"، صيفة الوسط، العدد 3015، 08 ديسمبر 2010، الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/514165.html

المسقطي، آمال. " قصص مأساوية لأُسَرٍ بحرينية سببها العنف ضدّ المرأة"، صحيفة الوسط، العدد 4827، 25 نوفمبر 2015، الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/1049351.html

بنهدا، طارق. " ماليزيا تخفض مُعدّلات "الطلّاق" وسط ساكنتها بـ"رُخصَة الزّواج"، صحيفة هيسبرس الإلكترونية، 31 يناير 2014، المغرب. الموقع الالكتروني: http://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/122881.html

تقارير مأوى جمعية حماية العمالة الوافدة، 2012، 2013، 2014، 2015. MWPS SHELTER REPORTS

توصيات جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS)، يناير 2013، وثيقة مترجمة من قبل: يوسف أحمد المبارك - قسم المعلومات والترجمة، مجلس النواب في مملكة البحرين.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان (المرصد البحريني)، "مناعضة العنف ضد المراة في البحرين، ضوء في نهاية النفق"، 2011. الموقع الإلكتروني: http://www.bahrainmonitor.com/qadeyah/q-016-01.html

سكاي نيوز العربية، "العنف ضد المرأة بالعالم العربي"، أبو ظبي،25 نوفمبر 2014. الموقع الإلكتروني: http://www.skynewsarabia.com

عباس، نوال. "150 حالة عنف أسري زارت مركز بتلكو لرعاية حالات العنف"، صحيفة أخبار الخليج، العدد 13896، 09 أبريل 2016. الموقع الإلكتروني: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13896/article/15390.html

علمي، أحمد. البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، يناير 2011.

علي، ندى. "قوانين مكافحة مكافحة العنف ضد المرأة، تشريع شكلي أم معالجة حقيقية؟"، شبكة نبأ المعلوماتية، 26 مارس 2016. الموقع الإلكتروني: http://annabaa.org/arabic/community/5722

صحيفة الأيام، " الفساد الأخلاقي والعنف الجسدي وسوء المعاملة أهم أسباب الطلاق"، العدد 9114، 24 مارس 2014.

صحيفة النصر، "تجريم العنف والتحرش ضد المرأة يصدر قريباً"، الجزائر، 2 نوفمبر 2014، الموقع الإلكتروني: http://www.annasronline.com

صحيفة الوسط، "الإفتاء والتشريع: 859 حالة عنف أسري في 2016"، العدد 5131، 24 سبتمبر 2016. الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/1162107.html

صحيفة الوطن، "2176 قضية بالمحاكم الابتدائية الشرعية و516 بـ (لاستئناف)"، العدد 2942، 30 ديسمبر 2013. الموقع الإلكتروني:

http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx?ID=zhrv2FCu4BcBnRQQfW833338KZw93333
9933339

الطنطاوي، آمال. العكري، عبد النبي. فضل، عباس. دراسة "العنف الموجه للمرأة في مملكة البحرين"، مركز الدراسات والبحوث، اصدار المجلس الأعلى للمرأة، مايو 2005.

منظمة الصحة العالمية، العنف الممارس ضد المرأة، نوفمبر 2014، الموقع الإلكتروني:
http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/

منظمة كفى، التقرير الوطني الأول حول وعي اللبنانيات/ين وسلوكياتهن/م إزاء العنف الأسري، أبريل 2016، الموقع الإلكتروني: http://www.kafa.org.lb

موقع وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، " إحصائية بمعاملات الزواج والطلاق للدائرتين السنية والجعفرية من 1-1-2013 إلى 30-6-2013"، الموقع الإلكتروني:
http://www.moj.gov.bh/default3261.html?action=category&ID=403

موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، البيانات المفتوحة. http://www.social.gov.bh/node/3344

نمري، نادين. "قوانين المرأة غائبة في معظم البلدان العربية"، رصيف 22، 15 أغسطس 2015. الموقع الإلكتروني:
http://raseef22.com/life/2015/08/15/protection-from-domestic-violence-laws-are-absent-in-arab-countries/

وكالة أنباء البحرين (بنا)، الأعلى للمرأة يطلق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري، 23 نوفمبر 2015، البحرين. الموقع الإلكتروني: http://www.bna.bh/portal/news/697722

فهرس الرسومات البيانية

رسم بياني 1: الاحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى يونيو 2016 14

رسم بياني 2: الاحصاءات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين من يناير إلى ديسمبر 2015 14

رسم بياني 3: عدد حالات العنف الأسري من النساء بمأوى دار الأمان 2011 إلى 2014..... 16

رسم بياني 4: عدد حالات العنف الأسري من النساء المسجلات في مركز بتلكو لحالات العنف الأسري 2014 و2015 16

رسم بياني 5: عدد حالات النساء المعنفات بمركز عائشة يتيم ما بين 2006 إلى 2015..... 17

رسم بياني 6 :إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي 2009 إلى 2013..... 17

رسم بياني 7: حالات العنف الأسري من العاملات الاجنبيات اللاجئات لجمعية حماية العمالة الوافدة من 2012 إلى 2015..... 18

رسم بياني 8: جنسية عينة استبيان النساء المعنفات..... 28

رسم بياني 9: الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات 29

رسم بياني 10: توزيع عينة النساء على المحافظات في عينة استبيان النساء المعنفات..... 29

رسم بياني 11: الحالة الاجتماعية لعينة استبيان النساء المعنفات..... 30

رسم بياني 12: عدد أبناء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات..... 30

رسم بياني 13: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة استبيان النساء المعنفات..... 30

رسم بياني 14: المستوى التعليمي لعينة استبيان النساء المعنفات 31

رسم بياني 15: طبيعة عمل عينة استبيان النساء المعنفات 31

رسم بياني 16: المستوى المعيني لعينة استبيان النساء المعنفات 31

رسم بياني 17: صلة قرابة المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... 32

رسم بياني 18: الفئات العمرية للمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات 32

رسم بياني 19: جنسية المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات 33

رسم بياني 20: المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... 34

رسم بياني 21: طبيعة عمل المرتكبي للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات 34
رسم بياني 22: هوية مالئ الاستمارة في عينة استبيان النساء المعنفات 34
رسم بياني 23: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة استبيان النساء المعنفات 35
رسم بياني 24: من يرتكب العنف على العازبات في عينة استبيان النساء المعنفات 35
رسم بياني 25: التعرض لنوع أو أكثر من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات 36
رسم بياني 26: أنواع العنف المرتكب في عينة استبيان النساء المعنفات 36
رسم بياني 27: أنواع العنف النفسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات 36
رسم بياني 28: أنواع العنف اللفظي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات 37
رسم بياني 29: أنواع العنف الجسدي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات 37
رسم بياني 30: أنواع العنف الاقتصادي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات 38
رسم بياني 31: أنواع العنف الجنسي الذي يمارس على عينة استبيان النساء المعنفات 38
رسم بياني 32: صلة قرابة المرتكب للعنف وممارسته للعنف الجنسي في عينة استبيان النساء المعنفات 39
رسم بياني 33: أنواع العنف الذي يمارسها أحد الأقارب في عينة استبيان النساء المعنفات 39
رسم بياني 34: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأب في عينة استبيان النساء المعنفات 39
رسم بياني 35: أنواع العنف الأسري الذي يمارسها الأخ في عينة استبيان النساء المعنفات 39
رسم بياني 36: تلازم حدوث أنواع العنف الأسري مع بعضها في عينة استبيان النساء المعنفات 40
رسم بياني 37: المراحل العمرية التي تعرضت للعنف خلالها عينة استبيان النساء المعنفات 41
رسم بياني 38: أنواع العنف الأسري وعلاقتها بالفئة العمرية لدى حدوثها في عينة النساء المعنفات 42
رسم بياني 39: ممارسة العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية لعينة استبيان النساء المعنفات 42
رسم بياني 40: ممارسة أحد الأقارب العنف الجنسي على مختلف الفئات العمرية في عينة النساء المعنفات 42
رسم بياني 41: تكرار حدوث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات 43
رسم بياني 42: مدى تكرار حدوث العنف الأسري على اختلاف أنواعه في عينة استبيان النساء المعنفات 43
رسم بياني 43: أسباب التعرض للعنف من وجهة نظر عينة استبيان النساء المعنفات 44
رسم بياني 44: الظروف التي تساهم في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة من وجهة نظر عينة النساء المعنفات 45

رسم بياني 45: أمام من يحدث العنف في عينة استبيان النساء المعنفات 45
رسم بياني 46: نسبة تعرض شخص آخر من محيط الأسرة للعنف من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات 46
رسم بياني 47: من للعنف من محيط الأسرة من نفس المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات 46
رسم بياني 48: نسبة تعرض الأطفال للعنف الأسري في عينة النساء المعنفات 46
رسم بياني 49: كيفية تصرف عينة استبيان النساء المعنفات حين التعرض للعنف 47
رسم بياني 50: اخبار أحد ما عن التعرض للعنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات 47
رسم بياني 51: صلة قرابة من تقوم المرأة بإخباره عما تتعرض له من العنف في عينة استبيان النساء المعنفات 47
رسم بياني 52: هل لجأت عينة استبيان النساء المعنفات للتدابير الصحيحة للحماية من العنف الأسري الواقع عليهن؟ 48
رسم بياني 53: التدابير التي لجأت لها عينة استبيان النساء المعنفات حال تعرضها للعنف الأسري 48
رسم بياني 54: أسباب عدم اتخاذ أي من التدابير الصحية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات 49
رسم توضيحي 55: نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الاسري في عينة استبيان النساء المعنفات 49
رسم بياني 56: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجسدي الآتي اتخذن تدابير رسمية للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات 49
رسم بياني 57: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير للحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات 50
رسم بياني 58: عدد ونسبة المتعرضات للعنف الجنسي الآتي أبلغن الشرطة أو طلبن فحصاً طبياً و لجأن للقضاء في عينة استبيان النساء المعنفات 50
رسم بياني 59: نسبة لجوء النساء المعنفات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات... 51
رسم بياني 60: نوعية الخدمات التي حصلت عليها اللاجئات لمراكز الحماية من العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات 51
رسم بياني 61: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات 51

رسم بياني 62: جوانب تأثير العنف الأسري على حياة المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 51
رسم بياني 63: نسبة من تملك دخل خاص في عينة استبيان النساء المعنفات 52
رسم بياني 64: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة لربات البيوت في عينة استبيان النساء المعنفات 53
رسم بياني 65: صلة قرابة المرتكب للعنف بالنسبة للطالبات في عينة استبيان النساء المعنفات..... 53
رسم بياني 66: المستوى التعليمي للمتزوجات في عينة استبيان النساء المعنفات..... 53
رسم بياني 67: المستوى التعليمي للزوج المرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... 53
رسم بياني 68:المستوى المعيشي للمرأة العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 54
رسم بياني 69: المستوى المعيشي للمرأة غير العاملة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 54
رسم بياني 70: علاقة الحرمان من النفقة بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات 55
رسم بياني 71: علاقة ممارسة الضرب بطبيعة عمل المرأة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 55
رسم بياني 72: علاقة العنف الجنسي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 55
رسم بياني 73: علاقة العنف الجسدي بالمستوى التعليمي للمرأة في عينة استبيان النساء المعنفات..... 55
رسم بياني 74: نسبة عدد الحالات التي تم استلامها من الثلاث مراكز المتعاونة للحماية من العنف الأسري والتي اعتمدت كـ "عينة المراكز"..... 56
رسم بياني 75: جنسية حالات النساء المعنفات في عينة المراكز..... 57
رسم بياني 76: الفئات العمرية للنساء المعنفات في عينة المراكز 57
رسم بياني 77: الحالة الاجتماعية للنساء المعنفات في عينة المراكز..... 58
رسم بياني 78: عدد أبناء النساء المعنفات المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز 58
رسم بياني 79: عدد القاطنون في منزل النساء المعنفات في عينة المراكز..... 58
رسم بياني 80: المستوى التعليمي للنساء المعنفات في عينة المراكز..... 59
رسم بياني 81: طبيعة عمل النساء المعنفات بعينة المراكز 59
رسم بياني 82: نوع الوظيفة للنساء المعنفات العاملات في عينة المراكز..... 59
رسم بياني 83: المستوى المعيشي للنساء المعنفات في عينة المراكز..... 59
رسم بياني 84: من يرتكب العنف على النساء في عينة المراكز..... 60
رسم بياني 85: من يرتكب العنف على المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في عينة المراكز 60

رسم بياني 86: من يرتكب العنف على العازبات في عينة المراكز 60
رسم بياني 87: تأثير العنف الأسري على حياة المرأة المعنفة في عينة المراكز 61
رسم بياني 88: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري على النساء في عينة المراكز 61
رسم بياني 89: الخدمات التي تقدمها المراكز للنساء المعنفات في عينة المراكز 61
رسم بياني 90: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجسدي في عينة المراكز 62
رسم بياني 91 : نسبة المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة المراكز 62
رسم توضيحي 92: تدابير الحماية التي اتخذتها المتعرضات للعنف الجنسي في عينة المراكز 63
رسم توضيحي 93: نسبة المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية من العنف الجنسي في عينة المراكز 63
رسم بياني 94: تأثير العنف الممارس على حياة النساء في عينة المراكز 64
رسم بياني 95: المستوى التعليمي لمن أثر العنف على حياتهن العلمية في عينة المراكز 64
رسم بياني 96: جنسية عينة الرجال 65
رسم بياني 97: الفئات العمرية لعينة الرجال 66
رسم بياني 98: توزيع عينة الرجال على المحافظات 66
رسم بياني 99: الحالة الاجتماعية لعينة الرجال 67
رسم بياني 100: عدد أبناء المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال 67
رسم بياني 101: عدد الأفراد القاطنون بالمنزل في عينة الرجال 67
رسم بياني 102: المستوى التعليمي لعينة الرجال 68
رسم بياني 103: طبيعة عمل عينة الرجال 68
رسم بياني 104: المستوى المعيشي لعينة الرجال 68
رسم بياني 105 : ممارسة العنف على المراة في عينة الرجال 69
رسم بياني 106 : صلة قرابة المتعرضات للعنف في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري 69
رسم بياني107 : صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى المتزوجون أو من سبق لهم الزواج في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري 69
رسم بياني 108: صلة قرابة ضحايا العنف الأسري لدى العزاب في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري 69

رسم بياني 109: أنواع العkاف الممارس ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري..... 70
رسم بياني 110: ممارسة نوع أو أكثر من العنف الأسري ضد المراة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري... 71
رسم بياني 111: مدى تكرار استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري..... 71
رسم بياني 112: المراحل العمرية التي مارس فيها الرجل العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري..... 71
رسم بياني113 : وجود مبررات مشروعة لممارسة العنف ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف الأسري ... 72
رسم بياني114 : أسباب ومبررات استخدام العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف 73
رسم بياني 115: الظروف المحيطة التي أدت إلى ارتكاب العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العتف 73
رسم بياني 116: أمام من يحدث العنف الاسري ضد المراة في عينة الرجال..... 74
رسم بياني 117: ما هي تدابير الحماية من العنف الأسري التي لجأت لها المرأة المعنفة في عينة الرجال الذين مارسوا العنف 75
رسم بياني 118: اسباب عدم لجوء المرأة لأي من تدابير الحماية من العنف الأسري في عينة الرجال الذين مارسوا العنف 75
رسم بياني 119: الشعور بالندم جراء ارتكاب العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال 76
رسم بياني 120: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال..... 76
رسم بياني 121: مدى تكرار العنف الأسري ضد المرأة لمن لا يشعر بالندم من ممارسته في عينة الرجال..... 76
رسم بياني 122: المستوى التعليمي لمن مارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال 77
رسم بياني 123: المستوى التعليمي للمرتكب للعنف في عينة استبيان النساء المعنفات..... 77
رسم بياني 124: المستوى التعليمي لمن لم يمارس العنف الأسري ضد المرأة في عينة الرجال..... 77
رسم بياني 125: الأسباب المشروعة للعنف من وجهة نظر عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف الأسري ضد المرأة 79
رسم بياني 126: وجود إمرأة في محيط الأسرة تتعرض للعنف الأسري في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف 79
رسم بياني 127: صلة قرابة المرأة المتعرضة للعنف في محيط أسرة عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف..... 79
رسم بياني 128: صلة قرابة المرتكب للعنف على المرأة في عينة الرجال الذين لم يمارسوا العنف ولكن لديهم قريبات معنفات 80

رسم بياني 129: تقيم عينة الرجال إلى مدى انتشار العنف الأسري في البحرين 81
رسم بياني 130: نسبة ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال 82
رسم بياني 131: ضحايا العنف الأسري من عينة الرجال بين الذين يمارسون العنف والذين لا يمارسون 82
رسم بياني 132: علاقة الذين مارسوا العنف الأسري ضد المرأة وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس 82
رسم بياني 133: علاقة الرجال الذين لم يمارسوا العنف وكونهم ضحايا العنف الأسري بالأساس 82
رسم بياني 134: صلة قرابة المرتكب للعنف على ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال 83
رسم بياني 135: أنواع العنف الأسري الذي تعرض له ضحايا العنف الأسري من الرجال في عينة الرجال 84
رسم بياني 136: من يمارس العنف الجسدي على ضحايا العنف الأسريمن الرجال من عينة الرجال 85
رسم بياني 137: من يمارس العنف الاقتصادي على ضحايا العنف الأسري من الرجال من عينة الرجال85
رسم بياني 138: أنواع العنف الأسري التي تمارسها الزوجة على ضحايا عينة الرجال 85
رسم بياني 139: كيف يمكن التصدي لمشكلة ممارسة العنف الأسري في مملكة البحرين من وجهة نظر عينة الرجال 86
رسم بياني 140: المرتكب للعنف في العينة الإجمالية 87
رسم بياني 141: مقارنة المرتكب للعنف في العينات الثلاث 87
رسم بياني 142: المرتكب للعنف في فئة المتزوجات أو من سبق لهن الزواج في العينة الإجمالية 88
رسم بياني 143: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينة الإجمالية 88
رسم بياني 144: أنواع العنف الأسري المرتكب ضد المرأة في العينات الثلاث 88
رسم بياني 145: نسبة العنف الأسري المركب في العينة الإجمالية 89
رسم بياني 146: حالات العنف ذو النوع الواحد والمركب في العينات الثلاث 89
رسم بياني 147: نسبة تكرار العنف الأسري في عينتي استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف 89
رسم بياني 148: مدى تكرار ممارسة العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات والرجال الذين مارسوا العنف 89
رسم بياني 149: ممارسة العنف الأسري تحدث أمام من في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة استبيان الرجال الذين مارسوا العنف 90
رسم بياني 150: المتعرضات للعنف الجسدي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث 90

رسم بياني 151: المتعرضات للعنف الجنسي اللاتي اتخذن تدابير الحماية الرسمية في العينات الثلاث 90
رسم بياني 152: نسبة أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز 91
رسم بياني 153: أنواع الخدمات التي استفادت منها النساء المعنفات اللاجئات لمراكز العنف الأسري في عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز..... 91
رسم بياني 154 :تأثير العنف الأسري على عينة استبيان النساء المعنفات وعينة المراكز..... 92
رسم بياني 155: الحالات المستفيدة من خدمات دار الأمان لعام 2014 من حيث شكل العنف..... 135
رسم بياني 156: احصائيات حالات العنف الأسري التي لجأت لمركز عائشة يتيم الاستشاري 2009 إلى 2011..... 139
رسم بياني 157: حالات العنف الأسري من النساء بمركز عائشة يتيم بين 2007-2009..... 140
رسم بياني 158: إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي 2007-2013. 141

فهرس الجداول الإيضاحية

جدول 1: احصائيات حالات النساء المعنفات المستفيدات من خدمات مأوى دار الأمان 2008 إلى 2014..... 134
جدول2 : احصائيات تفصيلية عن النساء اللاجئات بدار الأمان في سنة 2014..... 134
جدول3 : الحالات المستفيدة من مأوى جمعية الحماية من العمالة الوافدة 2012 إلى 2015..... 136

الفصل السابع: مرفقات الدراسة

مرفق رقم (1): الاحصائيات المحلية عن العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين

إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

العدد حالات النساء المعنفات المستفيدة من خدمات مأوى دار الأمان من سنة 2008 وحتى 2014[10]:

اسم المركز	2008	2009	2011	2012	2013	2014
مأوى دار الأمان	209	157	124	142	206	232

جدول 1: احصائيات حالات النساء المعنفات المستفيدات من خدمات مأوى دار الأمان 2008 إلى 2014

ولقد وصل عدد النساء المتعرضات للعنف اللاجئات بدار الأمان في سنة 2014 الى 232 حالة، 33 منهم بحرينيات، 28 عربيات و171 من اجنبيات. وبينت الاحصائيات أيضاً بأن 57% من المعنفات في الدار هن من فئة المتزوجات، وأن 30% منهن من الفئة العمرية بين 32 و41 سنة. (موقع وزارة التنمية الاجتماعية، وجريدة الوسط العدد 4714، 4 أغسطس 2015)

الجنسيات	إيواء طارئ	نفسي – جسدي	جنسي – جسدي	نفسي – جنسي	نفسي – جسدي	جنسي	جسدي	نفسي	المجموع
البحرينيات	13	0	1	1	1	2	5	5	**28**
العربيات	5	0	0	0	4	0	10	2	**33**
الأجنبيات	128	0	1	0	8	14	25	7	**171**
المجموع	146	0	2	1	13	16	40	14	**232**

جدول2 : احصائيات تفصيلية عن النساء اللاجئات بدار الأمان في سنة 2014

[10] الأرقام في سنة 2008 و2009 تشمل حالات الاتجار أيضاً حيث لم تتوفر الاحصاءات التفصيلية لاستبعادها من المجموع. المصدر: موقع وزارة التنمية الاجتماعية سنة 2010 لم تصرح الوزارة بأي احصائية لعدد الحالات في هذه السنة

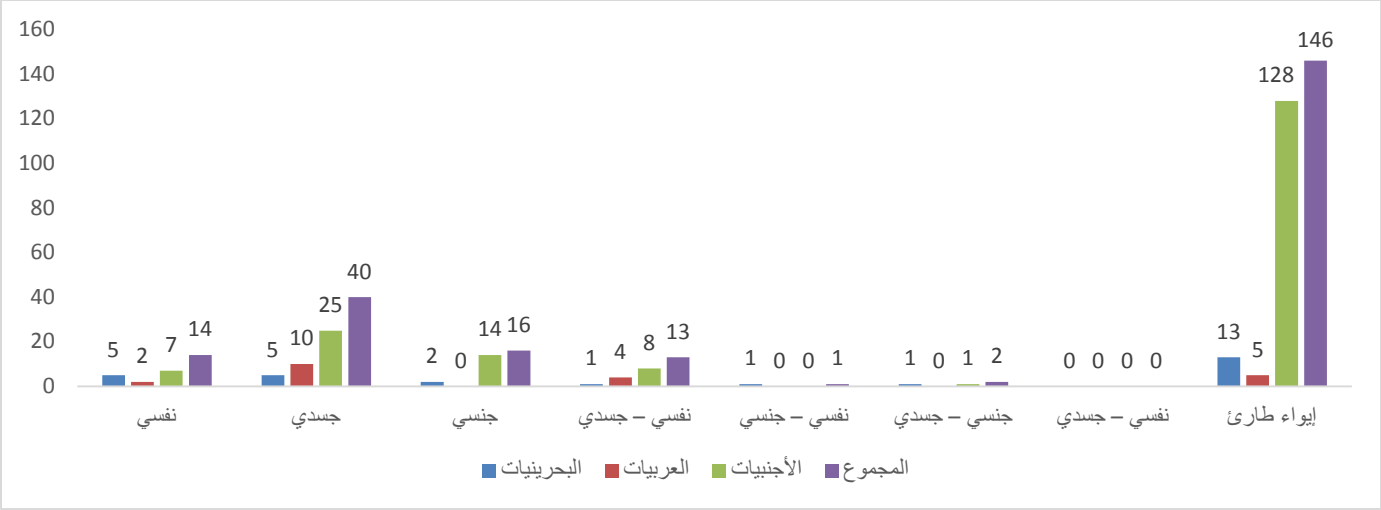

رسم بياني 155: الحالات المستفيدة من خدمات دار الأمان لعام 2014 من حيث شكل العنف

إحصائيات جمعية حماية العمالة الوافدة وأهم التوصيات التي إصدراها عام 2012 لتحسين وضع عاملات المنازل

تدير وتحافظ جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) على مأوى صغير ومتواضع للعاملات الوافدات ضحايا الإساءة والاستغلال منذ تأسيسه في عام 2005م، حيث احتضن هذا المأوى العديد من العاملات الوافدات معظمهم من عاملات المنازل (95%). وفيما يلي احصائيات حالات العاملات الأجنبيات المستفيدات من خدمة المأوى بحسب تقارير الجمعية:

الجنسية	2012	2013	2014	2015
الهندية	80	80	56	93
الاثيوبية	5	19	44	30
السيريلانكية	33	47	38	32
اليوغندية	0	1	5	1
الكينية	2	3	2	1
الاندنوسية	0	2	1	1
الفيليبينية	0	0	1	0
الغينية	3	3	0	6
ايفورية	0	1	0	0
الباكستانية	0	0	0	2
البنغلاديشية	0	0	0	1
النيجيرية	0	0	0	1
النيبالية	1	0	0	0
المجموع الكلي للحالات	124	156	147	168

جدول3 : الحالات المستفيدة من مأوى جمعية الحماية من العمالة الوافدة 2012 إلى 2015

وفيما يلي أهم التوصيات التي أوردتها الجمعية عام 2012 لتحسين وضع العمالة الوافدة في البحرين، نقتطف منها التوصيات ذات العلاقة بعاملات المنازل:

1. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أنه ينبغي إشراك جميع الموظفين، بما في ذلك عمال المنازل، في إجراءات تجديد وإلغاء التأشيرة من أجل تجنب الحالات التي يكون فيها العامل يجهل أنه تم تجديد تأشيرته أو إلغاؤها.
2. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) بشدة أيضا على إدراج عمال المنازل في قانون العمل. كما توصي أيضاً بأن توقع البحرين على ا تفاقية منظمة العمل الدولية (ILO)رقم 189 التي تبنتها مؤخرا بشأن "العمل اللائق للعمالة المنزلية".

ملاحظة: لقد أصدرت حكومة البحرين مؤخراً قانون عمل جديداً (يوليو 2012م) يشمل عمال المنازل. لا يزال يتعين علينا أن نرى ترجمة رسمية باللغة الإنجليزية لهذا القانون الجديد. على الرغم من أننا نعتبر هذا "خطوة في الاتجاه الصحيح"، إلا أن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أنه تم تضمين عمال المنازل في 13 مادة فقط من أصل حوالي 200 مادة احتواها القانون.

3. ترى جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS)أن كثير من ممارسات بعض وكالات القوى العاملة أمرا غير مقبول وسترحب بإصلاح ممارساتهم المجردة من الضمير في بعض الأحيان.

ملاحظة: في بعض الوكالات لا تزال النساء محصورين في أماكن إقامة مكتظة، مع عدم كفاية الغذاء أو الماء، ببساطة محجوزون في أماكن إقامتهم. لازال بعض الوكلاء يستخدم الإساءة البدنية أو التهديد لثني عاملات المنازل عن 'الهروب' حيث لدينا العديد من حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها التي يرتكبها وكلاء القوى العاملة. في بعض الوكالات لدينا خبرة في خلق مناخ ملموس من الخوف يتم فيه تشجيع الموظفين على المشاركة في الممارسات التعسفية تجاه عاملات المنازل الذينمن المفترض أن يكونوا تحت "رعايتهم".

4. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS)الاقرار بانتهاك حقوق عاملات المنازل على هذا النحو.

ملاحظة: غالبا ما تترك عاملات المنازل أماكن عملهم لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم أو بسبب أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو المضايقة. على الرغم من أن العاملة المنزلية تقوم بالإبلاغ عن هذه الحالة، إلا أنه بمجرد انفصالها عن كفيلها يجعل من إقامتها غير قانونية. قد تعاقب عن طريق حبسها ومن ثم ترحيلهابدون صرف راتبها أو بدون أي تعويض عن سوء المعاملة أو المضايقة على الرغم من أن الكفيل هو الذي شكل خرقا للاتفاقية تفاق بعدم دفع راتبها أو الإساءة لها.

5. توصي جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS) أن يتم رفع الحد الأدنى للأجور المطلوبة من قبل الأسر لتأهلهم تقديم طلب الحصول على تأشيرة عاملة منزلية من -/350 دينار بحريني فما فوق، في الشهر.

ملاحظة: ترى جمعية حماية العمالة الوافدة (MWPS)أن الرقم المنخفض هذا قديساهم في ارتفاع معدلات عدم دفع الرواتب أو دفع رواتب أقل للعامل المنزلي.

إحصائيات مركز عائشة يتيم للاستشارات الأسرية التابعة لجمعية نهضة فتاة البحرين

فيما يلي بعض الاحصائيات التفصيلية لمركز عائشة يتيم التي تم الحصول عليها من المركز وفيها تفاصيل أنواع العنف المرتكب على الحالات:

	2014	2015
مركز عائشة يتيم للارشاد الاسري	59	71
نسبة الزياة السنوية		17%

نسبة العنف النفسي	83%	80%
نسبة العنف الجسدي	31%	17%
نسبة العنف الاقتصادي	18%	27%
نسبة العنف اللفظي	1%	1%
نسبة العنف الجنسي	0%	4%

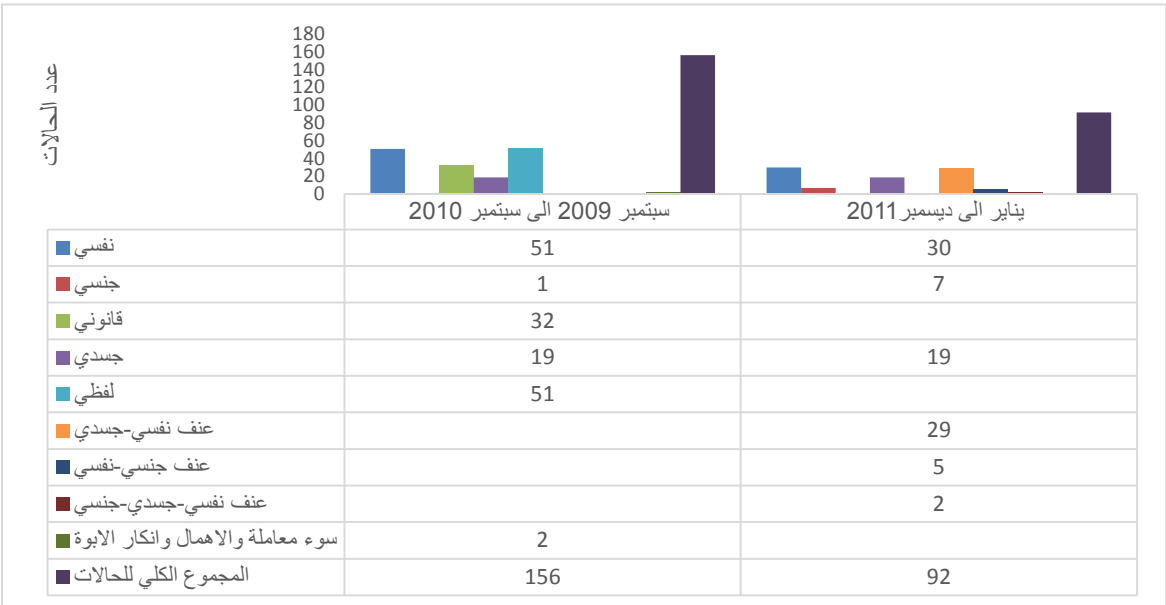

	سبتمبر 2009 الى سبتمبر 2010	يناير الى ديسمبر 2011
نفسي	51	30
جنسي	1	7
قانوني	32	
جسدي	19	19
لفظي	51	
عنف نفسي-جسدي		29
عنف جنسي-نفسي		5
عنف نفسي-جسدي-جنسي		2
سوء معاملة والاهمال وانكار الابوة	2	
المجموع الكلي للحالات	156	92

رسم بياني 156: احصائيات حالات العنف الأسري التي لجأت لمركز عائشة يتيم الاستشاري 2009 إلى 2011

وهناك بعض الاحصائيات لسنوات سابقة صرح بها المركز لصحيفة أخبار الخليج (المحروس، 2008):

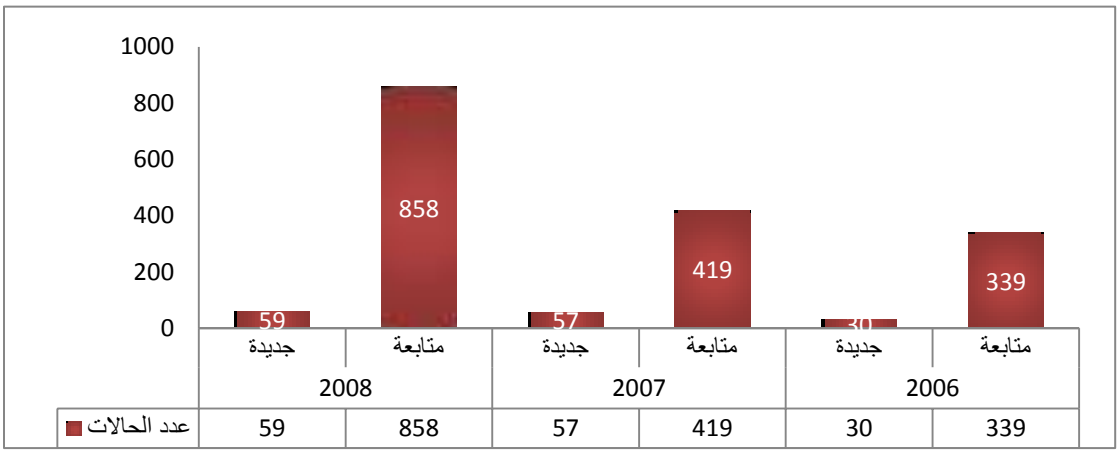

رسم بياني 157: حالات العنف الأسري من النساء بمركز عائشة يتيم بين 2007-2009

المصدر: صحيفة **أخبار الخليج**، **العدد 11232**، **ديسمبر 2008**

إحصائيات مركز الدعم القانوني للمرأة السابق بالاتحاد النسائي

فيما يلي الاحصائيات التفصيلية التي تم الحصول عليها من مركز الدعم القانوني وتصريحات المركز في الصحافة المحلية:

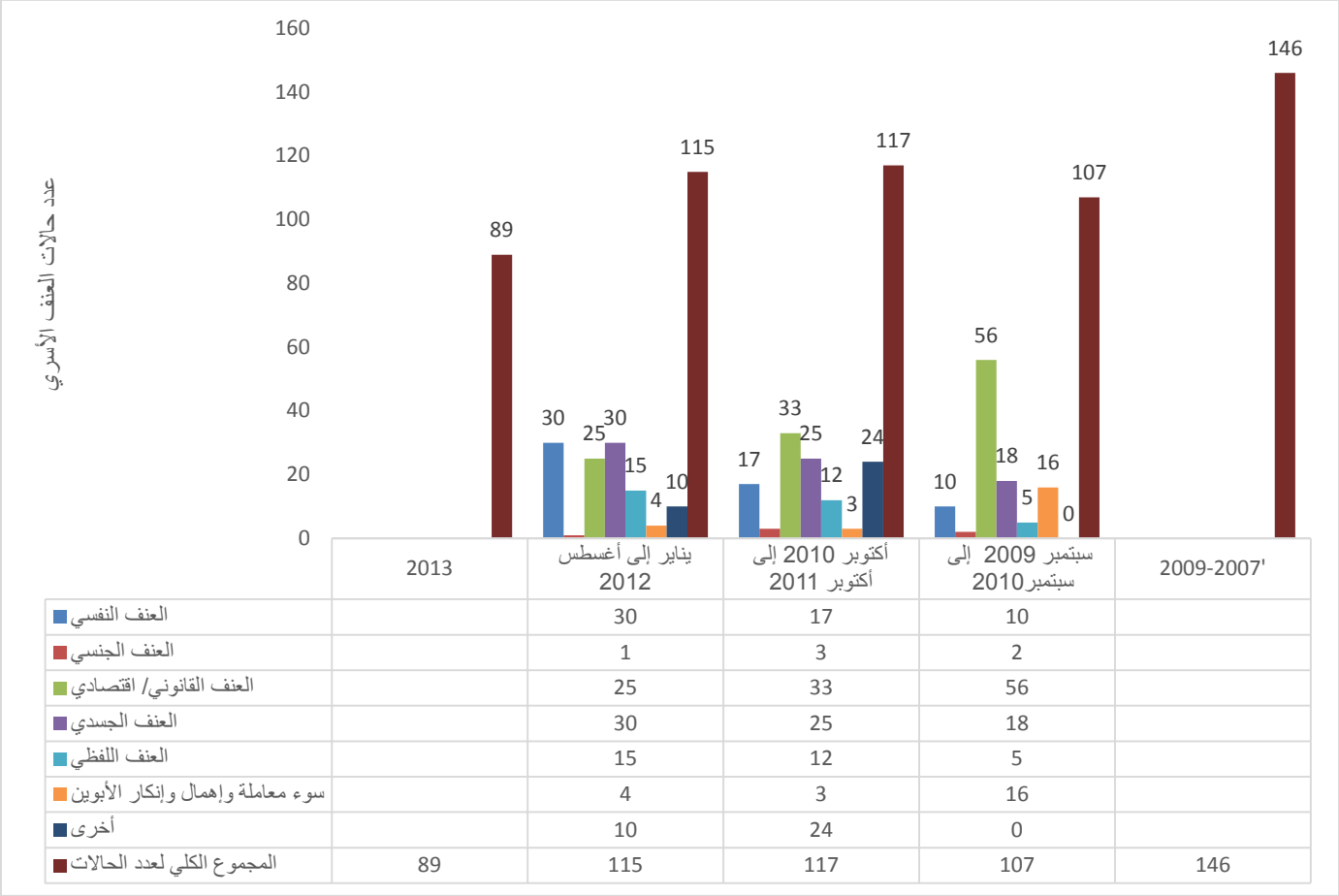

	2013	يناير إلى أغسطس 2012	أكتوبر 2010 إلى أكتوبر 2011	سبتمبر 2009 إلى سبتمبر2010	2009-2007'
العنف النفسي		30	17	10	
العنف الجنسي		1	3	2	
العنف القانوني/ اقتصادي		25	33	56	
العنف الجسدي		30	25	18	
العنف اللفظي		15	12	5	
سوء معاملة وإهمال وإنكار الأبوين		4	3	16	
أخرى		10	24	0	
المجموع الكلي لعدد الحالات	89	115	117	107	146

رسم بياني 158: إحصائيات الحالات المعنفة الواردة لمكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي 2007-2013[11]

[11] المصدر لسنة 2013 من صحيفة الأيام، العدد 9114، مارس 2014. المصدر للسنوات الأخرى من مكتب الدعم القانوني للمرأة بالاتحاد النسائي.

مرفق رقم (2): نسخة من الاستبيان الالكتروني الموجه للنساء المتعرضات لعنف أسري في مملكة البحرين

المستوى التعليمي للمرأة *

- أدنى من الثانوية العامة
- الثانوية العامة
- دبلوم أو بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه

طبيعة العمل *

- طالبة
- ربة منزل
- موظفة
- عمل خاص
- متقاعدة

ثانيا: بيانات مرتكب العنف (المعتدي)

صلة قرابة مرتكب العنف *

في حال تعدد مرتكبي العنف الرجاء علم استمارة لكل حالة أو تسجيل الملاحظات في أسفل الاستبيان

- زوج
- أب
- أخ
- ابن
- أحد الاقارب (عم ، خال، ولد العم، الخ)
- Other:

العمر *

الجنسية *

- بحريني
- خليجي
- عربي
- Other:

المستوى التعليمي *

- أدنى من الثانوية العامة
- الثانوية العامة
- دبلوم أو بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه

طبيعة العمل *

- طالب
- عاطل
- موظف
- عمل خاص
- متقاعد

الأسئلة

1) ما نوع العنف الذي تعرضت له *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- عنف جسدي
- عنف جنسي
- عنف اقتصادي
- عنف نفسي ومعنوي
- عنف لفظي

في حال تعرضتي لعنف جسدي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الضرب
- الرمي أو الضرب بالأشياء الصلبة
- الخنق
- الدفع
- الإجبار على الاجهاض
- الاجبار على تعاطي الكحول أو المخدرات
- Other: _____

في حال تعرضتي لعنف جنسي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الاغتصاب
- الاكراه الجنسي
- التحرش
- الإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية
- Other: _____

في حال تعرضتي لعنف اقتصادي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الحرمان من الراتب
- ☐ منع من مزاولة العمل أو التعليم
- ☐ سلب وسرقة الأموال و الممتلكات
- ☐ النصب
- ☐ حجز البطاقات البنكية
- ☐ الحرمان من الميراث
- ☐ الحرمان من النفقة
- ☐ استغلال التوكيل العام والسجلات التجارية
- ☐ تبديد وتلف ممتلكات الاسرة
- ☐ Other: _____

في حال تعرضتي لعنف نفسي ومعنوي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الإهانة
- ☐ التحقير
- ☐ الخصام
- ☐ الضغط والإكراه
- ☐ النقد المستمر
- ☐ الطرد من البيت
- ☐ الهجر
- ☐ الحبس
- ☐ التهديد
- ☐ الخيانة الزوجية
- ☐ التجاهل \ الإهمال
- ☐ Other: _____

في حال تعرضتي لعنف لفظي، ما هي الأمور التي تعرضتي لها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ الشتم والسب
- ☐ القذف والطعن بالشرف
- ☐ التهكم والسخرية
- ☐ Other: _____

2) في أي من المراحل العمرية التالية تعرضت لأي شكل من أشكال العنف *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] أقل من 12 سنة
- [ ] من 13 سنة إلى 17 سنة
- [ ] من 18 سنة الى 35 سنة
- [ ] من 36 سنة إلى 45 سنة
- [ ] من 45 سنة إلى 65 سنة
- [ ] أكثر من 65 سنة

3) ما مدى تكرار تعرضك لأي من ممارسات العنف: *

- ( ) مرة واحدة فقط
- ( ) مرات قليلة
- ( ) بشكل متكرر

4) هل هناك أسباب وراء تعرضك للعنف *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] أتعرض للعنف عندما أرد على كلامه أو أكون قد استفززت مرتكب العنف بالكلام والفعل
- [ ] أتعرض للعنف عندما أرفض الرضوخ لطلبات معينة مع وجود مبرر للرفض
- [ ] أتعرض للعنف عندما أطالب بحقوق معينة مثل تحمل المسؤولية المالية
- [ ] أتعرض للعنف عندما أرفض علاقاته العاطفية وممارساته الجنسية خارج إطار الزواج
- [ ] أتعرض للعنف لأسباب جنسية (عدم رغبتي أو قدرتي لإقامة الجنس أو عندما أتذكر من ضعف قدرته الجنسية)
- [ ] أتعرض للعنف بسبب خيانتي الزوجية
- [ ] أتعرض للعنف لأسباب لا أراها مبررة لممارسة العنف ضدي
- [ ] أتعرض للعنف من دون سبب
- [ ] Other:

5) هل هناك اسباب محددة في شخصية مرتكب العنف تدفعه لممارسة العنف ضدك *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] اسباب نفسية (مرض نفسي وعقلي)
- [ ] اسباب اجتماعية (افكار وموروثات اجتماعية تزيد العنف)
- [ ] اسباب اقتصادية (عاطل عن العمل- الفقر-المديون-المضغوط في مكان العمل-البخل)
- [ ] الفساد الأخلاقي (سلوك منحرف للمعنف من قبيل تعاطي الكحول أو المخدرات أو الدعارة الخ)
- [ ] اسباب متعلقة بمفاهيم خاطئة للدين (مثلا مفهوم الطاعة، مفهوم القوامة للرجل، الخ)
- [ ] Other:

6) عندما تتعرضين للعنف يحدث ذلك أمام *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] لا أحد – نكون لوحدنا
- [ ] الأطفال
- [ ] أفراد العائلة أو الأصدقاء
- [ ] الجيران

7) كيف تتصرفين عادة بعد تعرضك للعنف *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] السكوت \ البكاء
- [ ] تبادلين العنف بالعنف \ الدفاع عن النفس
- [ ] الخروج من المنزل
- [ ] المبادرة بطلب الطلاق
- [ ] محاولة الحصول على المساعدة
- [ ] Other: _____

8) هل هناك شخص آخر في محيط أسرتك يتعرض لعنف مشابه من قبل مرتكب العنف نفسه؟ *

مثلا : الأبناء - الأخوة - العائلة

- ( ) نعم
- ( ) لا

اذا اجبتي بنعم في سؤال (8)، فمن هو :

9) هل تقومين \ قمت باخبار أحد بما تتعرضين له من عنف؟ *

- ( ) نعم
- ( ) لا

اذا اجبتي بنعم في سؤال (9)، من تقومين باخباره

اذا اجبتي بـ لا في سؤال (9)، ما هو السبب

10) في حال تعرضك للعنف هل لجئت للتدابير التالية *

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- [ ] ابلاغ الشرطة
- [ ] طلب فحص وتقرير طبي
- [ ] طلب لجوء لأحدى المراكز المختصة بالعنف الأسري
- [ ] طلب الحماية من الأهل
- [ ] اللجوء للقضاء
- [ ] لا لم ألجأ لما سبق

11) في حال اختيار الإجابة في السؤال السابق هو عدم لجوئك لأي من التدابير المذكورة، اذكري سبب عدم ابلاغك عن تعرضك للعنف

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الخوف من مرتكب العنف
- الحفاظ على السمعة
- الاعتماد على الدخل المالي لمرتكب العنف
- الخوف من الطلاق والوحدة
- الخوف من ضياع الأبناء ومستقبلهم
- الاعتقاد بعدم جدوى المؤسسات الرسمية وانحيازها للرجل
- رفض الأهل وعدم دعمهم
- تقبل العنف كونه أمر طبيعي

12) في حال لجوئك للمراكز المختصة بالحماية من العنف الأسري ما نوع الخدمات التي حصلت عليها

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ارشاد اسري / اصلاح زوجي
- استشارة قانونية
- رعاية وعلاج نفسي
- دفاع قانوني (توكيل محامي)
- مأوى / توفير سكن مؤقت
- دعم مادي
- Other: _____

13) الأسئلة الستة التالية تدور حول تأثير العنف الذي تعرضتي له على حياتك

(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أ. أثر على صحتي الجسدية *

مثلاً: (إعاقة دائمة أو مؤقتة - تشوهات - عاهات – ألام – مرض)

- نعم
- لا

ب. أثر على حياتي الاجتماعية *

مثلاً: (الطلاق - فقد حضانة الأطفال - تشتت الأسرة - الانطوائية - الرهبة من الزواج مرة ثانية - انعدام الثقة بالآخرين)

- نعم
- لا

ت. أثر على حياتي العلمية *

مثلاً: (تأخر دراسي - التوقف عن الدراسة و انعدام الرغبة في التعلم - التأثير على مستوى التحصيل العلمي - اختيار تخصص لا ترغبه)

- نعم
- لا

ت. أثر على حياتي العلمية *
مثلاً: (تأخر دراسي - التوقف عن الدراسة و انعدام الرغبة في التعلم - التأثير على مستوى التحصيل العلمي - اختيار تخصص لا ترغبه)

- نعم
- لا

ث. أثر على الجانب النفسي *
مثلاً: (اكتئاب - خوف - شعور بالظلم والرغبة في الانتقام - احتقار الذات - رهاب اجتماعي)

- نعم
- لا

ج. أثر على حياتي الاقتصادية *
مثلاً: (فقد الوظيفة والبطالة - عدم قدرة على الحصول على احتياجاتي الأساسية - عدم قدرة على الحصول على عمل - استمرار الحصول على المال بطرق غير شرعية كالتسول والسرقة)

- نعم
- لا

ح. أثر على سلوكي أو سلوك الأبناء الأخلاقي *
مثلاً: (الانحراف الى الدعارة - الادمان على الكحول والمخدرات - اللجوء الى العنف و الجريمة)

- نعم
- لا

أي ملاحظات أخرى

بيانات أخرى

تم ملئ الاستمارة بواسطة *

- المعنفة \ المعتدى عليها
- أحد القاربها لوشخص على معرفة بها

في حال رغبتك أن نتواصل معك أو لحاجتك للمساعدة

اسم المعنفة / المعتدى عليها (اختياري):

رقم الهاتف (اختياري):

Submit

Never submit passwords through Google Forms.

مرفق رقم (3): نسخة من استمارة حالة الموجهة لمراكز الحماية من العنف الأسري في مملكة البحرين

الاستمارة الخاصة لتدوين حالات مختارة لنساء تعرضن للعنف الأسري |

خاصة بالدراسة المسحية المتعلقة بواقع العنف الأسري ضد النساء في البحرين

1. بيانات أولية:

الجنسية: ○ بحرينية ○ خليجية ○ عربية ○ أخرى

الحالة الاجتماعية: ○ عزباء ○ متزوجة ○ مطلقة ○ معلقة ○ أرملة

العمر: _____

عدد الأولاد (إن وجد): _____

عدد أفراد الأسرة القاطنون في المنزل: _____

المستوى التعليمي للمرأة: ○ أدنى من الثانوية العامة ○ الثانوية العامة ○ دبلوم أو بكالوريوس ○ ماجستير ○ دكتوراه

طبيعة العمل: ○ ربة منزل ○ عاملة، الوظيفة: _____

المستوى المعيشي للمرأة/للأسرة: ○ ضعيف ○ متوسط ○ جيد ○ ممتاز

صلة قرابة المركتب للعنف: ○ الزوج ○ الأب ○ الأخ ○ الابن ○ أحد الاقارب (خال، عم، ولد العم، الخ)

2. ملخص لمشكلة الحالة:

_____

_____

_____

3. نوع العنف الواقع على المرأة و/أو أسرتها:

(اذكر نوع العنف الواقع عليهم (جسدي، نفسي، اقتصادي، جنسي) مع الشرح والتوضيح)

4. الضرر الناتج من العنف:

(اذكر نوع الضرر الواقع عليهم (جسدي، نفسي، اقتصادي، أخلاقي، علمي، اجتماعي، الخ) مع الشرح و التوضيح)

5. وضع الأبناء بشكل عام:

(وضح حالة ووضع الأبناء من بعد التعرض للعنف)

6. نوع الخدمة المقدمة للحالة والنتيجة النهائية التي وصلت إليها:

(اذكر نوع الخدمة التي قدمت لها من إرشاد أسرى، استشارة قانونية، رعاية وعلاج نفسي، إصلاح زوجي، دفاع قانوني، توفير مأوى أو سكن مؤقت، دعم مادي، الخ وما آل إليه حال المعنفة مع الشرح والتوضيح)

7. ما هو الحكم القضائي الذي صدر في حالة تقديم المساعدة القضائية:

8. هل تمتلك الحالات وثائق أو تقارير رسمية تثبت الضرر الناتج عن العنف الواقع عليها:

نعم ، أذكر ماهي: ☐ _____

لا ☐

9. أي ملاحظات أخرى هامة:

مرفق رقم (4): نسخة من استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة الموجه للذكور في مملكة البحرين

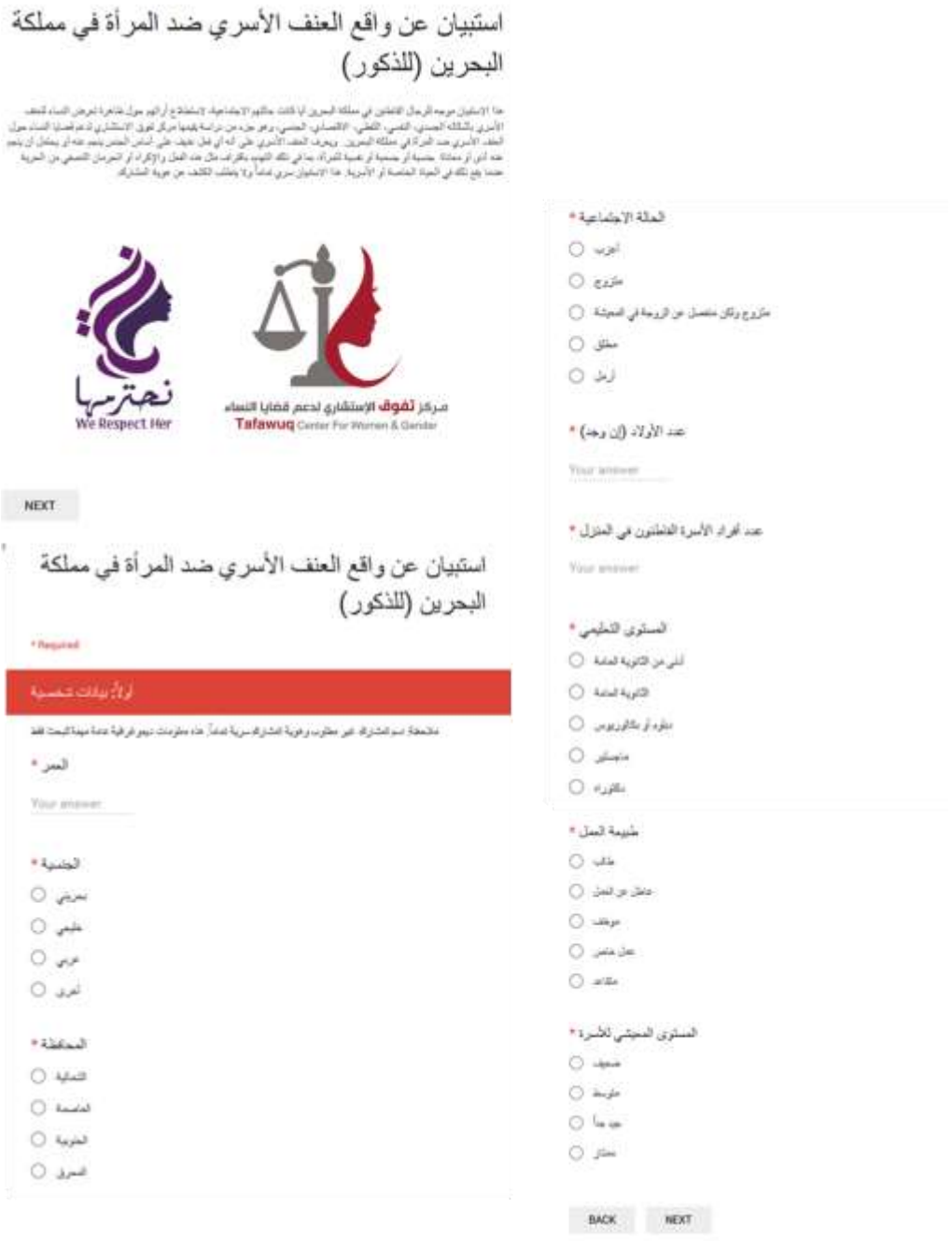

استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين (للذكور)

هذا الاستبيان موجه للرجال القاطنين في مملكة البحرين أيا كانت جنسياتهم الاجتماعية، لاستطلاع آرائهم حول ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله الجسدي، النفسي، اللفظي، الاقتصادي، الجنسي، وهو جزء من دراسة يقيمها مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء حول العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين. ويعرف العنف الأسري على أنه أي فعل عنيف على أساس الجنس يتسبب عنه أي يحتمل أن يتسبب عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام مثل هذه الفعل والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية عندما يقع ذلك في الحياة الخاصة أو الأسرية. هذا الاستبيان سري تماماً ولا يتطلب الكشف عن هوية المشارك.

نحترمها We Respect Her

مركز تفوق الإستشاري لدعم قضايا النساء Tafawuq Center For Women & Gender

NEXT

استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين (للذكور)

* Required

أولاً: بيانات شخصية

ملاحظة: عدم المشاركة غير مطلوب وهوية المشارك سرية تماماً. هذه معلومات ديموغرافية عامة مهمة للبحث فقط

العمر *

Your answer

الجنسية *

- بحريني
- خليجي
- عربي
- أخرى

المحافظة *

- الشمالية
- العاصمة
- الجنوبية
- المحرق

الحالة الاجتماعية *

- أعزب
- متزوج
- متزوج وانفصل عن الزوجة في المعيشة
- مطلق
- أرمل

عدد الأولاد (إن وجد) *

Your answer

عدد أفراد الأسرة القاطنون في المنزل *

Your answer

المستوى التعليمي *

- أدنى من الثانوية العامة
- الثانوية العامة
- دبلوم أو بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه

طبيعة العمل *

- طالب
- عاطل عن العمل
- موظف
- عمل حر
- متقاعد

المستوى المعيشي للأسرة *

- ضعيف
- متوسط
- جيد جداً
- ممتاز

BACK NEXT

استبيان عن واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين (للذكور)

* Required

ثانياً: أسئلة الاستبيان

1) هل مارست أي نوع من أنواع القهر أو الضغط أو الحرمان (سواء نفسي، لفظي، جسدي، جنسي أو اقتصادي) تجاه امرأة من محيط أسرتك قط لأي سبب كان؟ *

- نعم.
- لا.

BACK NEXT

Never submit passwords through Google Forms.

القسم الأول

أسئلة للرجل الذي يحمل تجربة شخصية في موضوع البحث

1.1) إذا كانت الإجابة على السؤال الأول بـ "نعم"، فما هي صلة قرابتك بهذه المرأة؟ *

- زوجك
- أبيك
- ابنك
- أخيك
- جدك
- حفيدك
- خادمة المنزل
- إحدى قريباتك (ابنة أخيك/ أختك، العمة، الخالة، إلخ)

ملاحظة:

(إذا تعددت الشخصيات، اختر الشخصية الأبرز وأكثر الشخصيات تأثيراً في الملاحظات نيابة الاستبيان)

1.2) ما هو نوع القوة أو القهر الذي استخدمته ضد المرأة المذكورة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) *

- جسدي (ضرب، خنق، دفع، حرق، إلخ)
- جنسي (اغتصاب، إكراه جنسي، تحرش، إيذاء أثناء العلاقة الجنسية)
- اقتصادي (حرمان من النفقة، حرمان من الراتب، منع من العمل، حرمان من ميراث، تعسف، حجز الجوازات البنكية، إلخ)
- نفسي و معنوي (الإهانة، التحقير، التهديد، الضغط والإكراه، القذف، السب، التهديد، التعامل، الحياة الزوجية، العار، من المنزل، إلخ)
- تعطي (الكذب والسب، القذف والقص بالشرف، التهكم والسخرية، إلخ)

1.3) في أي من المراحل العمرية التالية لجأت لاستخدام الممارسات السابق ذكرها؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) *

- أقل من 12 سنة
- 13 سنة إلى 17 سنة
- 18 سنة إلى 35 سنة
- 36 سنة إلى 45 سنة
- 46 سنة إلى 65 سنة
- أكثر من 65 سنة

1.4) ما مدى تكرار لجوئك لاستخدام هذه الممارسات ضد المرأة؟ *

- مرة واحدة فقط
- مرات قليلة
- بشكل متكرر

1.5) من وجهة نظرك، هل كان استخدامك لأي من الممارسات السابقة ضد المرأة لها مبررات مشروعة؟ *

- نعم
- لا

1.6) ما هي المبررات التي دفعت للقيام بهذه الممارسات ضدها؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) *

- لأنها استفزتني بالكلام والفعل وأثرت على كرامتي
- لأنها لا تطيعني وترفض الرضوخ لطلبات معينة حتى مع وجود مبرر للرفض
- لأنها دائمة التطلب بأمور محبة لتقديرها حقوق لها مثل النفقة أو غيرها
- لأنها ترفض عشقاتي العاطفية وممارساتي الجنسية خارج إطار الزواج في حين أني أرى ذلك حرية شخصية
- لأسباب جنسية مثل عدم رغبتها أو قدرتها الإقامة الجنس أو عندما أشتكي من ضعف قدراتي الجنسية
- دفاعاً عن الشرف (بسبب خيانة زوجتي لي / ارتكاب المرأة للزنا)
- دفاعاً عن النفس لأنها هي من بدأت بالعنف
- لا يوجد سبب معين، فقط أحتاج مبرر لاستخدام القوة
- لأني أملك حق "القوامة" بمعنى السلطة الكاملة على الأسرة، وحق القيادة الكاملة
- لأنني أظن بأن ليس هناك مبرراً مشروعاً لاستخدام العنف على الرغم من ممارستي له
- Other:

1.7) ما هي الظروف التي جعلتك تلجأ لهذا النوع من الممارسات ضد المرأة في محيط أسرتك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) *

- ظروف اقتصادية (عاطل عن العمل، الفقر، الديون، الضغوط في مكان العمل، إلخ)
- ظروف نفسية (اكتئاب، مزاج متقلب، اضطرابات نفسي وعقلي معين، إلخ)
- ظروف اجتماعية (استخدام القوة هو أمر تأديبي طبيعي تربيت عليه في محيط أسرتي)
- ظروف سلوكية (عندما تكون تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو علاقة غير شرعية إلخ)
- Other:

1.8) عندما لجأت لهذه الممارسات ضد المرأة، حدث ذلك أمام من؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) *

- لا أحد – كنا لوحدنا
- الأطفال
- أفراد العائلة أو الأصدقاء
- الجيران

1.9) ما هي التدابير التي لجأت إليها المرأة التي مارست عليها القوة/ القهر؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة) *

- قدمت بلاغ ضدي في مركز الشرطة
- تقدمت بطلب الفحص وتقرير طبي لإثبات حالة اعتداء جسدي أو جنسي
- لجأت لإحدى المراكز المختصة بالعنف الأسري
- طلبت الحماية من الأهل
- لجأت للقضاء ورفعت علي دعوة قضائية
- لم تتخذ أيا مما سبق وفضلت السكوت

Your answer

BACK NEXT

القسم الثالث

3.1 إلى أي مدى تعتقد بأن استخدام العنف بشتى أنواعه (الجسدي، اللفظي، النفسي، الاقتصادي، الجنسي) ضد المرأة في محيط أسرتها هي ظاهرة موجودة في مجتمعنا البحريني؟ *

	1	2	3	4	5	
ممارسات قليلة	○	○	○	○	○	ظاهرة منتشرة

3.2) هل كنت شخصياً ضحية من ضحايا العنف الأسري خلال أي مرحلة من مراحل حياتك؟ *

- ○ نعم
- ○ لا

3.2 أ) إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بـ "نعم"، فمن كان الجاني؟

- ○ الأب
- ○ الأخ
- ○ الجد
- ○ الأم
- ○ الزوجة
- ○ الأخت
- ○ أحد أقربائك (الخال، العم، ولد العم، الخ)
- ○ Other: _____

3.2 ب) ما هو نوع العنف الذي تم استخدامه ضدك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- ☐ جسدي (ضرب، خنق، دفع، حرق الخ)
- ☐ جنسي (اغتصاب، اكراه جنسي، تحرش، ايذاء اثناء العلاقة الجنسية)
- ☐ اقتصادي (حرمان من النفقة، حرمان من الراتب، منع من العمل، حرمان من ميراث، نصب، حجز البطاقات البنكية، الخ)
- ☐ نفسي و معنوي (الإهانة، التحقير، الخصام، الضغط والاكراه، التهديد، التجاهل، الخيانة الزوجية، الطرد من المنزل الخ)
- ☐ لفظي (الشتم والسب، القذف والطعن بالشرف، التهكم والسخرية، الخ)

2.3) من وجهة نظرك، كيف يمكن التصدي لمشكلة ممارسة العنف الأسري في مملكة البحرين بشكل عام؟ (يمكن اختيار أكثر من اجابة) *

- ☐ وضع قوانين صارمة تجرم و تعاقب على أي ممارسة للعنف الأسري بكافة أشكاله
- ☐ فرض دورات اجبارية للمقبلين على الزواج عن كيفية ادارة الحياة الزوجية والابتعاد عن ممارسة العنف
- ☐ اعداد برامج توعوية ضد العنف موجهة لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب والأطفال لخلق جيل يرفض ممارسة العنف بكل أنواعه
- ☐ تجديد الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي بخصوص قوامة الرجل في الأسرة ومفهوم الطاعة والولاية والتأديب الشرعي، الخ
- ☐ Other: _____

BACK NEXT

ما هو مركز تفوق؟

مركز "تفوق" لدعم قضايا النساء هي مؤسسة تسعى للعمل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بحقوق النساء الإنسانية وتسليط الضوء على الأسباب المعيقة لتطوير وضع النساء وتمتعهن بالمواطنة الكاملة، وذلك من خلال استخدام مختلف الآليات من ضمنها:

- تنظيم ورش العمل وحلقات النقاش
- تنظيم حملات الضغط والمدافعة
- إعداد الدراسات والأدلة العملية
- عرض أفلام ذات صلة وفتح نقاشات حولها
- استخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي

الرؤية:

مجتمع واعي مسؤول يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات

الأهداف :

- التوعية والتعريف بالانتهاكات الواقعة على النساء في المجتمع البحريني
- التركيز على الحقوق الانسانية للنساء في القوانين والاتفاقيات الأممية
- التوعية والتعريف بوضع النساء في النظام القانوني البحريني

للتواصل مع مركز تفوق:

Email: info@tafawuqbh.com

Website: www.tafawuqbh.com

مـركز **تفوق** الإستشاري لدعم قضايا النساء
Tafawuq Center For Woman & Gender

WWW.TAFAWUQBH.COM